التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2018

إعادة تعريف تمويل التنمية

IFC

نبذة عن
مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

والمؤسسة، التي أُنشئت في عام 1956، مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلدا، وتقوم مجموعة البلدان الأعضاء هذه معاً برسم سياساتها.

وتتمتع المؤسسة بخبرة تمتد لستة عقود في أكثر الأسواق الحافلة بالتحديات في العالم. وفي ظل انتشارها في حوالي 100 بلد على مستوى العالم وتكوين شبكة تضم مئات المؤسسات المالية وحوالي 2000 جهة متعاملة معها من القطاع الخاص، تحظى مؤسسة التمويل الدولية بوضعية فريدة لتهيئة الأسواق لخلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها.

فهي تستخدم رأس مالها وخبراتها التخصصية ونفوذها من أجل المساعدة على إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

جدول المحتويات

رسالة من مجلس المديرين
التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية 2
رسالة من **جيم يونغ كيم**
رئيس مجموعة البنك الدولي 3
رسالة من **فيليب لو هورو**
المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة
التمويل الدولية 6
فريق جهاز إدارة المؤسسة 9

إعادة تعريف
تمويل التنمية 10

حشد الحلول من القطاع الخاص 24
تهيئة الأسواق 32
التشجيع على تحقيق الاستدامة 44
إنهاء الفقر 52

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها
المؤسسة خلال العام 62
أبرز عمليات المؤسسة 64
أبرز الأنشطة المالية للمؤسسة 65
موجز نتائج عمل
مجموعة البنك الدولي 68

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية 72
الارتقاء إلى مستوى المسؤولية 73
خبرات المؤسسة 76
موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها 84

الغلاف: من أجل تعظيم تمويل التنمية، تتبع مؤسسة التمويل الدولية تسلسلا في عملية اتخاذ القرار يمنح الأولوية لحلول القطاع الخاص. وتطلق المؤسسة على هذا النهج اسم "النهج التعاقبي".

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

خلال السنة المالية 2018، شارك المجلس مشاركةً نشطةً في النقاش الذي جرى مع جهاز الإدارة حول تنفيذ رؤية مجموعة البنك الدولي "التطلع إلى المستقبل". وتضمن جزء أساسي من هذا النقاش حزمة رأس المال المقترحة التي من شأنها أن تتيح لمجموعة البنك الدولي تحقيق نتائج التنمية على نحو أكثر فاعلية - وبطريقة مستدامة مالياً.

وتُعد هذه الحزمة من التدابير المالية، وتدابير السياسات، ذات الأثر التحوّلي أكبر عملية ضخ لرأس المال في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية حتى الآن، وهي تمثل تحوّلا رئيسيا في النُهج لمعالجة أصعب تحديات التنمية اليوم. وإلى جانب التزام إدارة مجموعة البنك الدولي بتنفيذ الإصلاحات الداخلية الضرورية، ستساعد حزمة المبادرات على مساندة خطة التنمية المستدامة 2030، ورؤية العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، ونهج تعظيم تمويل التنمية، وستساعد مجموعة البنك الدولي على مواصلة القيام بدور ريادي في تقديم المنافع العامة العالمية وتوسيع نطاق المساندة التي تقدمها في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات.

كما شارك المجلس أيضا في عملية مراجعة الحصص لإعادة التوازن في المساهمات فيما بين الأعضاء، ووافق على الحد من النقص الشديد في التمثيل وذلك من أجل إصلاح حقوق التصويت ومواءمة القوة التصويتية بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي بشكل أوثق. كما قدم المجلس التوجيه والإرشاد بشأن المبادرات التي تتيح لمجموعة البنك مواصلة تحسين نموذج عملها - بما في ذلك من خلال تبسيط إجراءاتها وتسريعها، وتدعيم الأطر الإستراتيجية، وتهيئة الأسواق وزيادة الأثر الإنمائي من خلال إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية 3.0، وتدابير الكفاءة في التعويضات والمصاريف الأخرى، والأطر والآليات لضمان الاستدامة المالية.

وقوفا
(من اليسار إلى اليمين)

ورنر غروبر
سويسرا
فرانك هيمسكيرك
هولندا
تركي المطيري
المملكة العربية السعودية (المدير المناوب)
أندريه لوشين
الاتحاد الروسي
ينغيمينغ يانغ
الصين
جان كلود تشاتشوانغ
الكاميرون (المدير المناوب)
هيرفي دى فيلروش
فرنسا
أوتافيانو كانوتو
البرازيل
كازوهيكو كوغوتشي
اليابان
أندين هاديانتو
إندونيسيا
إريك بيشل
الولايات المتحدة (المدير المناوب)
فرناندو خيمينز لاتور
إسبانيا
عمر بوقرة
الجزائر
أبارنا سوبراماني
الهند

جلوسا
(من اليسار إلى اليمين)

ميلاني روبنسون
المملكة المتحدة
كريستين هوغان
كندا
ماكيسمو توريرو
بيرو
جاسون ألفورد
أستراليا
بونجي كونيني
جنوب أفريقيا
ميرزا حسن
الكويت (عميد المجلس)
فرانسيسكو جودت
بلجيكا
باتريزيو باغانو
إيطاليا
يورجن تساتلر
ألمانيا
سوزان أولبايك
الدانمرك
أندرو ن. بيفومبي
زمبابوي

رسالة من جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي

ليس من قبيل المبالغة أن أقول إن التحديات في عالمنا اليوم قد تبدو هائلة. ففي عملنا في مختلف أنحاء العالم، نواجه أزمات متداخلة، مثل تغير المناخ، والصراعات، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والنزوح القسري. وفي الوقت نفسه علينا أن نساعد البلدان المتعاملة معنا على معالجة الأزمات الملحة، وبناء قدرتها على مواجهة التحديات التي تلوح في الأفق، والقيام باستثمارات دائمة للاستعداد لمستقبل يكتنفه الغموض.

لكنني حتى في خضم أصعب الأوقات، لم يحدُني التفاؤل يوما أكثر من الآن بأن بمقدورنا تحقيق هدفي البنك: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك فيما بين أفقر 40% من السكان في جميع أنحاء العالم. وفي مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي، نقوم بتسخير التكنولوجيات الجديدة وتطوير أدوات مالية مبتكرة لدفع عجلة التقدُّم المحرز في المحاور الثلاثة لإستراتيجيتنا لبلوغ ذلك. وتتمثل هذه المحاور في: تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام؛ وبناء القدرة على مواجهة الصدمات والمخاطر؛ ومساعدة البلدان المتعاملة معنا على الاستثمار في شعوبها.

أولا، لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل، نحتاج إلى رؤية جديدة لتمويل التنمية - رؤية تساعد على جعل نظام السوق العالمي يصب في مصلحة الجميع وفي مصلحة كوكبنا. ففي عالم تصل فيه تكلفة تحقيق الأهداف العالمية إلى تريليونات الدولارات سنويا، مع بقاء قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية متجمدة عند مليارات الدولارات، لا يمكننا إنهاء الفقر من دون اعتماد نهج مختلف اختلافا تاما.

وباعتماد مبادئ هامبورغ في يوليو/تموز 2017، وافقت مجموعة العشرين على نهج جديد نطلق عليه اسم "النهج التعاقبي Cascade"، وهو ما سيقود إلى بلوغ هدفنا الرامي إلى تعظيم تمويل التنمية. ويعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار معا على نحوٍ أوثق لخلق الأسواق واستحداث حلول تعتمد على القطاع الخاص في قطاعات كالبنية التحتية والزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة المتجددة والإسكان ميسور التكلفة. *(اقرأ المزيد في الصفحة 5).*

ثانيا، لبناء القدرة على مواجهة الصدمات والتهديدات والمخاطر – حتى مع مواصلتنا تطوير بنية تحتية مراعية للتغيرات المناخية وتحسين أنظمة الاستجابة- فإننا نحتاج إلى أدوات مالية مبتكرة لمساعدة البلدان الفقيرة على أن تحذو حذو البلدان الغنية فيما تقوم به منذ وقت بعيد، ألا وهو: إشراك أسواق رأس المال العالمية في تحمل مخاطر الأزمات. وفي ربيع هذا العام، شهدنا أول تأثير لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة، عندما قدم منحة عاجلة لتعزيز جهود التصدي لوباء إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبفضل هذا الصندوق - وصندوق آخر مماثل نعكف على إنشائه لرفع مستوى الاستجابات للمجاعات *ومنع وقوعها*- فإننا نعمل على إيجاد طرق جديدة لمساعدة البلدان الأشدّ فقراً على إشراك أسواق رأس المال في تحمل المخاطر، مما يساعد على كسْر دائرة الذعر والإهمال التي تحدث كثيرا عند وقوع الأزمات.

لكن بناء القدرة على المواجهة يجب أن يبدأ مع الخطر الوجودي الذي يشكله تغيّر المناخ. فعندما عدنا إلى باريس في ديسمبر/ كانون الأول 2017 للاحتفال بالذكرى الثانية للتوقيع على اتفاقية باريس للمناخ، طرحنا على الطاولة أكثر من 12 اتفاقا لتمويل إجراءات كبيرة متعلقة بمكافحة تغير المناخ، مثل منع تآكل السواحل في غرب أفريقيا، والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة في أنحاء العالم. وكان مهمًا أن نكون قدوة تحتذى في هذا المضمار، حيث أعلنا أننا لن نمول أنشطة التنقيب عن النفط والغاز بعد عام 2019، وأننا في الوقت نفسه سنساعد البلدان على إيجاد طرق مستدامة لتحقيق أهداف التنمية الخاصة بها.

ثالثا، للاستعداد لمستقبل يتوقع ألا يشهد إلا تسارعا في وتيرة الأدوات المبتكرة، يجب أن نجد طرقا جديدة لمساعدة البلدان على زيادة حجم وفاعلية الاستثمار في شعوبها. فوظائف المستقبل ستتطلب مهارات معقدة ومحددة، وسيصبح رأس المال البشري موردا ذا قيمة متزايدة. وبفضل مشروع رأس المال البشري الذي أطلقناه هذا العام، نعكف على تطوير مقياس دقيق وتفصيلي لرأس المال البشري في كل بلد.

في الاجتماعات السنوية في إندونيسيا في أكتوبر/تشرين الأول 2018، سنميط اللثام عن مؤشر رأس المال البشري، الذي يرتب البلدان وفقا لجودة استثماراتها في رأس المال البشري للجيل القادم. وسيضع ترتيب البلدان هذه المسألة مباشرة أمام رؤساء الدول ووزراء المالية، وذلك كي يمكنهم تسريع وتيرة الاستثمارات في شعوبهم، والاستعداد لدخول اقتصاد المستقبل.

في مختلف أنحاء العالم، مازال الطلب على التمويل والمعرفة الفنية والأدوات المبتكرة مستمرا في الارتفاع. وهذه الاحتياجات هائلة - لكن تكلفة الإخفاق في توفيرها ببساطة باهظة للغاية. وتساعدنا البلدان المساهمة في مواجهة هذا التحدي بموافقتها على زيادة تاريخية قدرها 13 مليار دولار في رأسمال البنك، مما سيدعم قدرة مجموعة البنك الدولي على الحد من الفقر، والتصدي لأعتى التحديات في زماننا، ومساعدة البلدان المتعاملة معنا - وشعوبها - على تحقيق أسمى طموحاتها وتطلعاتها.

هذا العام، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم نحو 67 مليار دولار من التمويل والاستثمارات والضمانات.

ومازال البنك الدولي للإنشاء والتعمير يشهد طلبا قويا من جانب البلدان المتعاملة معه على خدماته، حيث ارتفع مجموع الارتباطات التي قدمها إلى 23 مليار دولار في السنة المالية 2018. وفي الوقت نفسه، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية 24 مليار دولار لمساعدة البلدان الأشدّ فقراً - ويمثل ذلك العام الأضخم من حيث ارتباطات المؤسسة حتى الآن.

وقد استفدنا هذا العام من القاعدة الرأسمالية القوية للمؤسسة الدولية للتنمية وطرحنا أول سند للمؤسسة. وزاد الطلب من المستثمرين على السند الجديد البالغ قيمته 1.5 مليار دولار على 4 مليارات دولار. وبالمزج بين تمويل المانحين التقليدي للمؤسسة الدولية للتنمية والأموال التي تتم تعبئتها في أسواق رأس المال، سيؤدي هذا الإجراء المالي المبتكر إلى توسيع قدرة المؤسسة على مساندة البلدان الأشدّ فقراً في العالم، بما في ذلك مساندة الجهود الرامية لمنع نشوب الصراعات.

وقدمت مؤسسة التمويل الدولية أكثر من 23 مليار دولار من التمويل لتنمية القطاع الخاص في العام الماضي، بما في ذلك 11.7 مليار دولار تمت تعبئتها من شركاء الاستثمار. وذهب حوالي 6.8 مليار دولار من هذه الأموال إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وجرى استثمار أكثر من 3.7 مليار دولار في مناطق متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

وأصبحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي مضى على تأسيسها ثلاثون عاما، ثالث أكبر مؤسسة على صعيد بنوك التنمية متعددة الأطراف من حيث تعبئة رأس المال الخاص المباشر لصالح البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وهذا العام، أصدرت الوكالة رقما قياسيا قدره 5.3 مليار دولار من أدوات التأمين ضد المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان، مما ساعد على تمويل مشروعات بقيمة 17.9 مليار دولار في البلدان النامية. وقد تضاعف مبلغ الإصدارات الجديدة والتغطيات الضمانية القائمة - الذي بلغ 21.2 مليار دولار هذا العام - تقريبا مقارنة بمستواه في السنة المالية 2013.

إننا نعلم أن زيادة رأسمال مجموعة البنك الدولي في عام 2018 كانت بمثابة تصويتٍ قوي بالثقة في جهاز موظفينا الذين يعملون دون كلل لإنهاء الفقر في مختلف أنحاء المعمورة. إن تفانيهم في العمل وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتنا الطموحة لتلبية تطلعات وطموحات الشعوب التي نخدمها يشكلان مصدر إلهام لي كل يوم.

لكنني أعرف أيضا أن الزيادة في رأس المال تمثل في الوقت نفسه تحديا هائلا يحتم علينا العمل بمزيد من الكفاءة والفاعلية؛ وإذكاء روح الابتكار؛ وتسريع التقدم نحو بلوغ عالم لا مكان فيه للفقر في نهاية المطاف. وفي العام المقبل، سنضاعف جهودنا مرة أخرى للتصدي لهذا التحدي كل يوم.

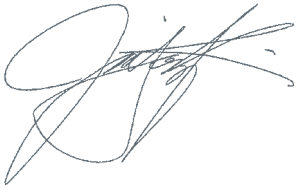

جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

كيف تقدم إستراتيجية فريدة المساعدة لمصر في التغلب على أزمة الكهرباء

قبل أربعة أعوام، واجهت جمهورية مصر العربية أزمة كهرباء خطيرة، إذ أثر تكرار انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة على مؤسسات الأعمال وجودة الحياة، في وقت تجاوز فيه الطلب على الكهرباء جانب العرض بنسبة 20%. وفي ضوء نقص التمويل العام الذي تمسّ الحاجة إليه في قطاعات أخرى، كانت مصر بحاجة إلى مسار بديل لإيجاد الموارد اللازمة لحل مشكلات الكهرباء التي تعاني منها. وهنا برز تركيز مجموعة البنك الدولي على نهج تعظيم تمويل التنمية.

يشكل نهج تعظيم تمويل التنمية استمرارا لجهود مجموعة البنك الدولي لتعبئة الموارد بما يتجاوز سقف المساعدات الإنمائية الرسمية لتلبية احتياجات التنمية في البلدان. ويستفيد هذا النهج من الإمكانات التي تتمتع بها مؤسسات مجموعة البنك للعمل معا لإيجاد حلول مبتكرة من شأنها المساعدة على تحقيق هدفي المجموعة. والأهمّ من ذلك كله أنه يرسم دورا أساسيا للقطاع الخاص - باعتباره ممولا ومصدرا للمعرفة على حد سواء.

في عام 2014، بدأت الحكومة المصرية العمل مع مجموعة البنك الدولي لمعالجة مشكلات نقص الطاقة التي تعاني منها، وجمعت معا خبراء محليين وعالميين لصياغة إستراتيجية قومية أعطت الأولوية لتحقيق استدامة إمدادات الطاقة واستثمارات القطاع الخاص. وساعدت هذه الصياغة الواضحة للسياسة على اجتذاب أكثر من 30 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص حتى مارس/آذار 2015 إلى مشروعات إنتاج النفط والغاز وعمليات الغاز الطبيعي المسال في مصر. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2015، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أول قرض في سلسلة من ثلاثة قروض برامجية تهدف إلى تقديم الدعم الفني والمالي لمصر كي تتمكن من تحقيق أهداف إصلاح قطاع الطاقة بها، وارتبط بتقديم أكثر من 3 مليارات دولار خلال السنوات 2015 - 2017.

وشكلت الاستفادة من وفرة أشعة الشمس في مصر جزءا أساسيا من برنامج الإصلاح. وفي عام 2015، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومة على صياغة عقود برنامج تعريفة التغذية للطاقة الشمسية الكهروضوئية (Photovoltaic Solar Feed-in Tariff).

وفي عام 2017، وضعت المؤسسة اللمسات النهائية على حزمة من القروض بقيمة 653 مليون دولار لتمويل إنشاء مجمّع بنبان للطاقة الشمسية الذي سيكون، حال إتمامه، أكبر مجمّع للطاقة الشمسية في العالم. وستساعد محطات مجمّع بنبان الاثنتان والثلاثون على توليد ما يصل إلى 752 ميجاوات من الكهرباء، وستخدم أكثر من 350 ألف مستهلك منزلي، كما ستوفر ما يصل إلى 6 آلاف فرصة عمل خلال أعمال الإنشاء. وتلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار موافقة على تقديم ما يصل إلى 210 ملايين دولار من التأمين ضد المخاطر السياسية لما يبلغ 12 مشروعا ضمن مجمّع بنبان. وإجمالا، ستقوم مجموعة البنك الدولي ومقرضون آخرون بتعبئة ما مجموعه مليارا دولار من استثمارات القطاع الخاص في إطار برنامج تعريفة التغذية لمساندة توليد 1600 ميجاوات من الكهرباء.

يمضي قطاع الطاقة في مصر على الطريق نحو التحوّل. ومن بين الإصلاحات الأخرى: قيام الحكومة المصرية بحلول عام 2016 بخفض دعم هذا القطاع إلى النصف ليصل إلى 3.3% من إجمالي الناتج المحلي، مع الإبقاء على تعريفة الكهرباء عند مستويات معقولة مقارنة بالأسعار العالمية، وذلك بمساعدة من مجموعة البنك الدولي. وأصبح قطاع الطاقة أكثر كفاءة واستدامة من الناحية المالية، كما حسنت الحكومة بيئة الأعمال أمام القطاع الخاص، مما أدى إلى إتاحة المزيد من الموارد العامة لاستخدامها في القطاعات الاجتماعية الحرجة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع:
www.worldbank.org/mfd.

رسالة من فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

كانت السنة المالية 2018 سنة تاريخية لمجموعة البنك الدولي؛ إذ وافقت البلدان المساهمة على زيادة في رأس المال المدفوع بإجمالي 13 مليار دولار لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية – بواقع 7.5 مليار دولار للبنك و5.5 مليار دولار للمؤسسة. وبالنسبة للمؤسسة، فإن هذا المبلغ الجديد سيزيد رأس المال إلى ثلاثة أمثال رأس المال المدفوع التراكمي الذي تلقيناه منذ إنشائها.

23.3 مليار دولار
من الاستثمارات

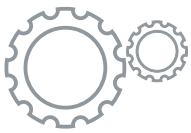

%30
من استثماراتنا في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

%36
من استثماراتنا كانت في مشروعات مرتبطة بالأنشطة المناخية

%45
من المشروعات الاستشارية الجديدة تضمنت تركيزا على الأثر على تحقيق المساواة بين الجنسين

علاوة على ذلك، وافقت البلدان المساهمة على تعليق تحويلات مؤسسة التمويل الدولية إلى المؤسسة الدولية للتنمية. ونتيجة لهذا، فإن رأس المال المدفوع إضافة إلى الإيرادات المحتجزة المتوفّرة من تعليق التحويلات إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية سيبلغ إجماليه 9.2 مليار دولار من رأس المال الإضافي لدعم عملياتنا من الآن وحتى عام 2030.

ويشكل هذا تصويتا واضحا على الثقة في أولوياتنا الإستراتيجية للسنوات المقبلة. لكن تصاحبه توقعات عالية: إذ يجب علينا تنفيذ إستراتيجيتنا لتحقيق أثر كبير، لا سيما في بعض أشد الأسواق صعوبةً في العالم. ونتوقع أنه بحلول عام 2030، سنحتاج إلى زيادة ارتباطاتنا السنوية لأكثر من الضعف لتصل إجمالا إلى 48 مليار دولار. وقد تعهدنا بضخ زيادة ضخمة من استثماراتنا في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتعهدنا أيضا بتعزيز استثماراتنا المناخية والإجراءات التدخلية المرتبطة بقضايا الجنسين.

وفي هذا العام، بدأنا طرح الأدوات الجديدة التي تم تصميمها العام الماضي. وفي الوقت ذاته، قمنا بتغيير هيكلنا التنظيمي، ونفذنا مستوى قياسيا من الاستثمارات.

طرح أدوات ونُهج جديدة

طرحنا أدوات جديدة للحد من المخاطر، وزيادة البعد الإستراتيجي في اختيار المشروعات، وقياس نتائج التنمية على نحو أكثر دقة:

• ***لتعظيم تمويل التنمية،*** اعتمدت مجموعة البنك الدولي أسلوبا منهجيا نسميه النهج التعاقبي "***Cascade***"- وهو تسلسل في عملية اتخاذ القرار يعطي الأولوية لحلول القطاع الخاص. وكما ترون على غلاف هذا التقرير السنوي، يمكن تصور النهج التعاقبي كسلسلة من الشلالات - كل شلال يمثل خطوة على الطريق لتحقيق مزيج الحلول والتمويل من القطاعين العام والخاص.

• ***نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية،*** وهي صندوق لتخفيف المخاطر برأسمال قدره 2.5 مليار دولار لمساعدة المشروعات عالية المخاطر والتغلب على التحدي المتعلق بمحدودية القدرة على الحصول على قروض بالعملات المحلية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وفي السنة المالية 2018، قمنا بتنفيذ أولى معاملاتنا وقمنا بتجهيز مجموعة من المشروعات التي ستستفيد من هذه النافذة في العامين المقبلين.

• ***دراسات تشخيصية قطرية للقطاع الخاص ودراسات متعمقة لكل قطاع،*** وهو ما يتيح لنا تحديد ما يجب القيام به لإنشاء أسواق في كل بلد وفي كل قطاع. وستُستخدم هاتان الدراستان التشخيصيتان باعتبارهما أساسا للإستراتيجيات القُطْرية المُعزّزة، التي ستحدد أجندة الأعمال التمهيدية المطلوبة لتمكين القطاع الخاص من المشاركة والمساعدة في سد الثغرات الإنمائية. كما ستحددان نواتج البرنامج الاستشاري والاستثماري التابع للمؤسسة في كل بلد.

• ***إنشاء نافذة استشارية للأسواق،*** وهي صندوق تمويلي لدعم الأعمال التمهيدية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وفي السنة المالية 2018، ساعدت الموارد من هذه النافذة في الأعمال التشخيصية التي تساعدنا في تركيز عملنا الاستشاري لإنشاء الأسواق وتطوير مجموعة المشروعات المزمعة.

• ***تحسين اختيار المشروعات،*** مع اثنتين من الأدوات الجديدة. الأولى هي ***نظام قياس ورصد الأثر المتوقع،*** الذي يقيّم المشروعات المقترحة وفقًا لتأثيرها السابق أو المتوقع للتنمية. وتعمل منهجية هذا النظام والتقدير المصاحب لها بشكل كامل لجميع مشروعات الاستثمار الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2018؛ وسيتم توسيعها لتشمل المشروعات الاستشارية في السنة المالية 2019. والثانية هي ***تسعير الكربون*** الذي بدأ في الأول من مايو/ أيار لجميع استثمارات تمويل المشروعات في قطاعات الإسمنت والكيماويات والطاقة الحرارية. وهذا سيساعد المؤسسة على اختيار المزيد من المشروعات منخفضة الانبعاثات، وذلك بما يتماشى مع توصيات تقرير اللجنة رفيعة المستوى المعنية بأسعار الكربون.

قدمت مؤسسة التمويل الدولية مستويات قياسية من تمويل الاستثمار في السنة المالية 2018- وذلك بفضل مواهب خبرائنا وتفانيهم.

هيكل تنظيمي جديد

لتكملة التغييرات التنظيمية للسنة المالية 2017 - التي شملت إنشاء فرق الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص والشراكات والاتصالات والتواصل - في السنة المالية 2018، ركزنا على العمليات وأعدنا موازنة المصفوفة بين فرق عمل الصناعات والمناطق التابعة لمؤسسة التمويل الدولية من أجل تحسين الاستفادة من كامل مجموعة الموارد والقدرات المتاحة في المؤسسة:

• ***هيكل جديد،*** وهو ما سيتيح لنا الاستفادة الكاملة من وجودنا المحلي ومعارفنا وخبراتنا العالمية في كل قطاع. ويشمل هذا تعيين رئيس خبراء للعمليات للإشراف على جميع عمليات مؤسسة التمويل الدولية. وتعمل الفرق التابعة لنواب الرئيس الإقليميين الجدد في المؤسسة بالتعاون الوثيق مع كبار المديرين في مختلف الصناعات العالمية لتقديم حلول مصممة حسب احتياجات كل بلد. واسترشادا بالإستراتيجيات القُطْرية الموضوعية، تساعدنا أيضًا الفرق الإقليمية القوية لمؤسسة التمويل الدولية على تعزيز تعاوننا مع البنك والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وضمان تصميم "النهج التعاقبي" وتنفيذه بشكل منهجي على مستوى كل بلد.

• ***إصلاح الخدمات الاستشارية،*** وهو ما يؤدي إلى تأسيس صلة أكثر قوة بين أعمالنا الاستشارية والاستثمارية لتحديد أولوية الأعمال التمهيدية وإعداد المشروعات بصورة استباقية. وفي نهاية السنة المالية 2018، نقلنا معظم الفرق الاستشارية الشاملة مع خبراء الاستثمار بمؤسسة التمويل الدولية. ومن شأن هذا أن يتيح لنا الاستفادة بشكل أفضل من خبراتنا الاستشارية ورؤانا والتركيز على أولويات تهيئة الأسواق.

التنفيذ

على الرغم من كل هذه التغييرات، قدمت مؤسسة التمويل الدولية مستويات قياسية من عمليات تمويل الاستثمار في السنة المالية 2018، وذلك بفضل مواهب خبرائنا وتفانيهم. وقدمت المؤسسة موارد تمويلية لشركات خاصة بإجمالي قياسي بلغ 23.3 مليار دولار، مقابل 19.3 مليار دولار في السنة المالية 2017.

ويعكس هذا النمو مستوى غير مسبوق من تعبئة الموارد التمويلية بلغ حجمها 11.7 مليار دولار في السنة المالية 2018 مقارنة بنحو 7.5 مليار دولار في السنة المالية 2017.

وقد تم توجيه ما يقرب من 30% من ارتباطاتنا إلى مساندة أعمال التنمية في البلدان الأشد فقرا في العالم، وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. واستحوذت الاستثمارات المرتبطة بالأنشطة المناخية على مستوى قياسي بلغت نسبته 36% من تمويلنا لهذا العام. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بزيادة التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال مساعدة النساء على الحصول على الخدمات المالية، وذلك من خلال دعم رائدات الأعمال أثناء توسيع أعمالهن، وتعزيز التكافؤ بين الجنسين في عالم الشركات. كما واصلنا تقديم حلول استشارية للمتعاملين معنا في البلدان النامية - خاصة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وتم تقديم حوالي 57% من البرنامج الاستشاري لمؤسسة التمويل الدولية لجهات متعاملة معها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و19% لجهات متعاملة معها في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وكان 27% من البرنامج متعلقا بالأنشطة المناخية. بالإضافة إلى ذلك، تضمن ما يقرب من 45% من المشروعات الاستشارية الجديدة تركيزا على أثر المساواة بين الجنسين في تصميم المشروعات– وذلك مقابل الثلث تقريبا العام الماضي.

كما تم تكريمنا بتلقينا أكثر من 40 جائزة هذا العام - وهو تأييد قوي من جانب الغير لقدرتنا على تنفيذ وتقديم المشروعات والحلول المبتكرة.

وفي العام الماضي، وضعنا الأساس لتنفيذ إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية الجديدة، مع زيادة رأس المال وتجديد المساندة من البلدان المساهمة وتصميم هيكل جديد وطرح أدوات ونُهج جديدة للتنفيذ. إن هذا العمل التأسيسي سيضع المؤسسة في موضع المشاركة النشطة في أجندة "من المليارات إلى التريليونات" وإعادة تشكيل تمويل التنمية.

فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

يضطلع فريق قيادة مؤسسة التمويل الدولية بضمان توزيع واستخدام مواردها بفاعلية، مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وينهل فريق جهاز الإدارة من معين لا ينفد من خبرة تمتد لسنوات طويلة في مجالات التنمية وتنوّع في المعرفة ومنظور ثقافي مميز. ويعمل الفريق على رسم إستراتيجيات المؤسسة وسياساتها، مما يضعها في وضع فريد يمكنها من خلق الفرص حيثما تمس الحاجة إليها.

ستيفاني فون فرايدييبرغ
رئيس خبراء العمليات

جورجينا بيكر
نائب الرئيس، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى

إيلينا بورجانسكايا
كبير الموظفين

ماركوس بروجيس
المسؤول التنفيذي الأول بشركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية

كارين فينكلستون
نائب الرئيس، الشراكات والاتصال والتواصل

محمد جوليد
نائب الرئيس لشؤون إدارة المخاطر والاستدامة المالية

جينغدونغ هوا
نائب الرئيس وأمين الخزانة

هانز بيتر لانكيس
نائب الرئيس لشؤون الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص

مونيش ماهوركار
نائب الرئيس لشؤون الإستراتيجية والموارد المؤسسية

سيرجيو بيمينتا
نائب الرئيس، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نينا ستويلجكوفيك
نائب الرئيس، منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

إيثيوبيس تافارا
نائب الرئيس للشؤون القانونية ومخاطر الامتثال والاستدامة، والمستشار القانوني العام

تعظيم دور القطاع الخاص

لقد أهل علينا عصر جديد.

تقف حلول القطاع الخاص الآن في طليعة التفكير التنموي؛ إذ تعالج تحديات أكثر صعوبة في مزيد من البلدان أكثر من أي وقت مضى.

وهذا يتطلب تعبئة الاستثمار الخاص على نطاق أوسع كثيرا مما كان عليه في الماضي، وتوجيهه إلى حيث توجد أكبر حاجة إليه.

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية رائدة في هذا المجال على مستوى العالم، حيث نستفيد من شراكاتنا العديدة بداية من مؤسستي بريتون وودز الشريكتين - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

توسيع نطاق العمل

ساعدت مؤسسة التمويل الدولية شركة أموندي، وهي أكبر شركة لإدارة الأصول في أوروبا، على طرح أكبر صندوق في العالم للسندات الخضراء يركز على الأسواق الصاعدة. ومن المتوقع أن ينفق الصندوق ملياري دولار لمساندة احتياجات التمويل المتعلقة بالأنشطة المناخية.

تغيير
طريقة أداء
عملنا

ملتزمون بالابتكار

باستخدام النهج التعاقبي، تساعد مؤسسة التمويل الدولية وغيرها من مؤسسات مجموعة البنك الدولي مصر على اجتذاب ملياري دولار لتمويل مجمع بنبان للطاقة الشمسية.

للمساعدة في تلبية أهداف التنمية الطموحة التي يتطلبها الوقت الحاضر، قامت مؤسسة التمويل الدولية بوضع إستراتيجية تهيئة الأسواق بغية زيادة دور القطاع الخاص وبدأت في تنفيذها على نطاق واسع.

وتبدأ الإستراتيجية بالنهج التعاقبي - نظام لتحديد الأولويات يقع في صدارة نهج مجموعة البنك الدولي المتمثل في تعظيم تمويل التنمية. وهذا يحفز الابتكارات والإصلاحات اللازمة لجذب استثمارات جديدة وزيادة أثر كل دولار تتم تعبئته، خاصة في البلدان الأشد فقرا وفي المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات.

في العام الحالي، وافقت البلدان المساهمة على إستراتيجيتنا الجديدة بزيادة قياسية في رأس المال مقدارها 5.5 مليار دولار.

وهذه هي أكبر زيادة في رأس المال تم تلقيها منذ أكثر من ستة عقود باعتبار مؤسسة التمويل الدولية أكبر مؤسسة عالمية لتمويل التنمية تركز على القطاع الخاص. وسيرفع هذا المبلغ رأس المال المدفوع المتراكم الذي تلقيناه منذ إنشائها أكثر من ثلاثة أمثاله.

لقد آن الأوان للوفاء بما أولاه لنا هذا التصويت التاريخي بالثقة في قدرة المؤسسة- من خلال البناء على قاعدتنا القوية، والعمل من خلال طرق جديدة لتوسيع قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل والحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة في بعض أصعب مناطق العالم النامية.

تعزيز قاعدة رأس مالنا

النفاذ إلى أسواق صعبة

من المتوقع أن يرتفع إنتاج الزبيب في أفغانستان إلى الضعف، ليفيد بذلك 3 آلاف من صغار المزارعين - وذلك بسبب المساندة التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية لمصنع على أحدث طراز تقوم ببنائه شركة ريكويدا لتجهيز الفاكهة.

إيجاد
طرق جديدة للتوازن بين المخاطر والعائد

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية مجموعة واسعة من أدوات وبرامج التخفيف من المخاطر لإفساح الطريق أمام الاستثمار الجديد وتوسيع نطاق تأثيره. وهي تزيد من إقبال المستثمرين على الأسواق ذات المخاطر العالية، ورفع الحواجز الرئيسية التي تعرقل التدفقات الرأسمالية.

وتشمل هذه الأدوات الجديدة كلا من أدوات التمويل المختلط وبرامج تعبئة الموارد. فهي تساعدنا على تحفيز الاستثمارات والخبرات الجديدة في المجالات المطلوبة بشدة وسد الثغرات الحرجة عبر المشهد التنموي.

أدوات جديدة

باستخدام نافذة القطاع الخاص الجديدة التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بإطلاق 500 مليون دولار لتمويل الإسكان في غرب أفريقيا، حيث لا يستطيع سوى عدد قليل من السكان شراء منازل.

إعادة تعريف مؤسسة التمويل الدولية

إن تحقيق أهداف كبيرة يتطلب نهجًا واسعًا.

نبدأ بإستراتيجيات قُطرية جديدة تحدد الفجوات وتوضح الطرق التي يمكننا بها مساعدة القطاع الخاص على سدها. ويساعدنا هذا على تحديد المكان الذي ينبغي أن نضع خبراءنا فيه، والعمل جنبًا إلى جنب مع المتعاملين معنا وشركائنا العديدين. إننا نستخدم نظامًا جديدًا لقياس النتائج مقدما، ونصنف مشروعاتنا حسب قدرتها لا على تحقيق الأثر فحسب ولكن أيضًا على إنشاء الأسواق.

مع إعادة التوازن إلى محفظتنا لتحقيق نتائج أكبر في أشد البلدان فقراً، سيكون هذا النهج المتكامل أساسياً لتوسيع أثر كل دولار نستثمره مع دعم أهداف أعمال المتعاملين معنا وتحسين حياة البشر.

إننا نستطيع أن نقوم بذلك، بل يجب أن نقوم به. ونحن نقوم به بالفعل.

الأهداف الطموحة لعام 2030

- 25 مليار دولار من الاستثمارات السنوية لحساب مؤسسة التمويل الدولية و23 مليار دولار من الأموال التي تمت تعبئتها من الآخرين
- 40% من الاستثمارات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، بما في ذلك 15-20% في البلدان منخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية
- 35% من استثمارات مؤسسة التمويل الدولية لحسابها الخاص متعلقة بالمناخ
- 2.6 مليار دولار من الارتباطات السنوية لمؤسسات مالية وخاصة تستهدف النساء
- زيادة أربعة أمثال في التمويل السنوي المخصص للنساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء
- نسبة 50% من المديرين الذين تعينهم مؤسسة التمويل الدولية في مجالس إدارة الشركات التي للمؤسسة مقعد فيها ستخصص للنساء

جوائز عالمية 2018

تلقت مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها أكثر من 40 جائزة هذا العام، مما يبرز إنجازاتنا في مجموعة واسعة من المجالات.

جامعة كولومبيا

كلية الشؤون الدولية والعامة

جائزة القيادة العالمية تكريما "للمساهمات المبتكرة أو الاستثنائية في المنافع العامة العالمية"

مشروع التمويل الدولي

جائزة أفضل اتفاق عالمي متعدد الأطراف لهذا العام

عن العمل المشترك مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لدعم برنامج الطاقة الشمسية المصري

IJGLOBAL

مؤسسة تمويل التنمية لهذا العام

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجلة لاتين فاينانس:

جائزة أفضل بنك تنمية متعدد الأطراف لهذا العام "على النهج المبتكر للمؤسسة والتزامها تجاه أمريكا اللاتينية"

جوائز
السنة المالية 2018

الجوائز العالمية

فاينانشال تايمز:
- **تقدير فاينانشال تايمز العالمي (FT Global GC 25)** لنائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية والمستشار القانوني العام إيثيوبيس تافارا
- **جائزة المحامين المبتكرة** للابتكار في الخبرة القانونية: أسواق جديدة ورأس المال

فورتشن Fortune:
تقدير **القائمة العالمية لأكبر 50 تغييرا** لشركة بكاش bKash المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية (بنغلاديش)

جوائز مجلة International Financial Law Review - آسيا:
جائزة أفضل اتفاق تمويل للمشروعات لهذا العام لشركة إنتاج الكهرباء المستقلة في مينغيان (ميانمار)

جوائز الشراكات:
الميدالية الذهبية لأفضل مشروع مرافق والجائزة الكبرى للمشروعات لاتفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروع كيغالي لتوفير إمدادات المياه (رواندا)

شركة TXF: جائزة أفضل **اتفاق لتمويل السلع الأولية الأساسية** لهذا العام للتمويل الذي قدمته مؤسسة التمويل الدولية لمجموعة ميركون للبن

جوائز ستيفي:
أفضل تقرير سنوي عن البنوك والخدمات المالية والتأمين والعقارات

جوائز ARC:
الجائزة الذهبية لأفضل تقرير سنوي من مؤسسات التنمية والتمويل الدولية

مجلة Graphic Design USA:
جائزة التصميم الجرافيكي الأمريكي للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية

رابطة مسؤولي الاتصالات الأمريكية: **جائزة الرؤية** للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ

جائزة مبادرة "الزخم من أجل التغيير للحلول المناخية" عن تعبئة "رأسمال القطاع الخاص في تطوير وبناء أول محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم"، وهي محطة كاكسو سولار وان للطاقة الشمسية KaXu Solar One في جنوب أفريقيا

الجوائز العالمية في مجال المياه

جائزة أفضل اتفاق في مجال المياه لهذا العام "للقيام بأكبر مساهمة في النهوض بمشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه الدولي" لمشروع كيغالي لتوفير إمدادات المياه في رواندا

جوائز إقليمية

شرق آسيا والمحيط الهادئ

مشروع التمويل الدولي: **جائزة اتفاق العام في آسيا والمحيط الهادئ** لشركة إنتاج الكهرباء المستقلة في مينغيان (ميانمار)

جوائز مجلة AsiaMoney للتمويل الأخضر في الصين:
جائزة أفضل مؤسسة مالية دولية خضراء

جمعية سنغافورة VC & PE: **جائزة اتفاق رأس المال الجريء لهذا العام** لشركة جانغل فينتشرز المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية

أوروبا

مجلة إيميا فاينانس:
جائزة أفضل إعادة هيكلة في أوروبا الوسطى والشرقية لمؤسسة AES Kavarna (بلغاريا)

IJGlobal:
جائزة اتفاق المطارات الأوروبية لهذا العام لمطارات اليونان الإقليمية الأربعة عشر

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

مجلة لاتين فاينانس:
جائزة أفضل قرض وأفضل راع وأفضل تمويل للبنية التحتية: المكسيك لاتفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي أبرمته شبكة ريد كومبارتيدا للاتصالات السلكية واللاسلكية Red Compartida Wireless Telecommunications (المكسيك)

جوائز ومؤتمر الشراكات بين القطاعين العام والخاص:
جائزة الشراكة الأكثر ابتكارا بين القطاعين العام والخاص لهذا العام لاتفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي أبرمته مؤسسة طرق ساو بولو (البرازيل)

IJGlobal:
جائزة اتفاق الطاقة الشمسية لأمريكا اللاتينية لهذا العام لمؤسسة Solem 1 و Solem 2 (المكسيك)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

IJGlobal:
جائزة برنامج البنية التحتية لبرنامج الطاقة الشمسية في مصر

جنوب آسيا

جوائز القيادة الزراعية العالمية:
جائزة القيادة في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية لشركة دي سي إم شريرام DCM Shriram المحدودة المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية (الهند)

مؤسسة جرين تيك "Greentech":
الجائزة الذهبية في قطاع الكيماويات للإنجاز الرائع لشركة دي سي إم شريرام DCM Shriram المحدودة في مجال إدارة السلامة (الهند)

مكتب ترشيد استخدام الطاقة التابع لوزارة الكهرباء، حكومة الهند: **أفضل أداء في توفير الطاقة** لشركة دي سي إم شريرام DCM Shriram المحدودة(الهند)

IJGlobal:
جائزة اتفاق الكهرباء لهذا العام لمشروع محطة سيراجغانج4 لتوليد الكهرباء بالدورة المركبة للوقود (بنغلاديش)، **واتفاق الطاقة الكهرومائية لهذا العام** لمشروع سد كاروت لتوليد الطاقة الكهرومائية (باكستان)، **واتفاق المياه لهذا العام** لمشروع معالجة مياه الصرف في فاراناسي من أجل نهر غانغا نظيف (الهند)، **واتفاق صناعات الغاز والنفط الوسيطة لهذا العام** لمشروع المحطة العائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في موهيشخالي (بنغلاديش)، **واتفاق طاقة الرياح لهذا العام** لمشروع مزرعة الرياح بطاقة 150 ميجاوات في سافير (باكستان)

نشرة الشراكات:
جائزة خاصة لاتفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات الغسيل الكلوي في بنغلاديش

جوائز أصول البنية التحتية الممتازة AAA: **جائزة اتفاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لهذا العام** لشركة كهرباء سيمبكورب نورث وست (بنغلاديش) **واتفاق الطاقة المتجددة لهذا العام** لشركة أزور للكهرباء (الهند)

أفريقيا جنوب الصحراء

جوائز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا: **جائزة مبادرة المسؤولية الاجتماعية لهذا العام** لشركة IHS Towers

جوائز مجلة جلوبال كابيتال:
جائزة أكثر مؤسسة مصدرة لسند متوسط الأجل ابتكارا في أفريقيا جنوب الصحراء

IJGlobal:
جائزة اتفاق الطاقة المتجددة في أفريقيا لهذا العام لشركة بانغويولو للطاقة الشمسية (زامبيا)، واتفاق المياه في أفريقيا لهذا العام للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروع كيغالي لتوفير إمدادات المياه (رواندا) واتفاق استخراج النفط والغاز الأفريقي لهذا العام لشركة فيتول سانكوفا (غانا)

إعادة تعريف تمويل التنمية

الصفحة

24

تعبئة الحلول من القطاع الخاص

الصفحة

32

تهيئة الأسواق

في جميع أنحاء العالم، وصلت الديون إلى نسب قياسية. ففي البلدان الأكثر ثراء، بلغت مستويات لم تشهدها منذ الحرب العالمية الثانية. وفي البلدان النامية، وصلت إلى عتبات لم تُختبر منذ أزمة الديون في الثمانينيات. ويشكل ذلك تحديًا هائلًا أمام الجهد العالمي لإنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك. ويتطلب التغلب على هذا التحدي طريقة جديدة للتفكير.

الصفحة

44

التشجيع على تحقيق الاستدامة

الصفحة

52

إنهاء الفقر

حشد الحلول من القطاع الخاص

الصفحة

26

أدوات تخفيف المخاطر: إزالة أحد الحواجز التي تعوق التقدُّم في الأسواق الصعبة

الصفحة

28

تعبئة الموارد: جعل رأس المال الخاص يصب في مصلحة التنمية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية
على تعظيم تمويل التنمية.

الصفحة
30
أسواق رأس المال المحلية:
تحقيق النمو والاستقرار
في القطاع الخاص

إزالة أحد الحواجز التي تعوق التقدُّم في الأسواق الصعبة

ينتقل سنوياً أكثر من 1.5 تريليون دولار عبر الحدود الدولية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة تساعد مؤسسات الأعمال والاقتصادات على الابتكار والنمو. وتتجه معظم هذه الاستثمارات إلى 10 بلدان فقط، ولا يُوجَّه سوى 1% منها إلى المناطق الأشد احتياجاً إلى الاستثمار، وهي: البلدان المتأثرة بالصراعات وعدم الاستقرار.

وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو المخاطر، أو تصورات المستثمرين بشأنها. فعند اختيار المجال الذي سيستثمرون فيه أموالهم، يتخذ المستثمرون قراراتهم بناءً على تقديرات معقدة بشأن مجموعة من المخاطر والاحتمالات المجهولة المالية والتنظيمية والقانونية والسياسية وغيرها. وعادةً تكون هذه المخاطر أكبر في البلدان الأصغر حجما والأشد فقراً وهشاشة. ومن شأن الحد من هذه المخاطر، أو تمكين المستثمرين من المشاركة في تحملها على نطاق أوسع، أن يؤدي إلى تعبئة رؤوس أموال كبيرة من القطاع الخاص.

وقد أدخلت مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة البنك الدولي العديد من الوسائل المبتكرة للقيام بذلك بالضبط. ففي السنة المالية 2018، تعاونت المؤسسة مع المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي في إنشاء *نافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية* وبرأسمال قدره 2.5 مليار دولار، وهي صندوق يهدف إلى تسريع وتيرة استثمارات القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويمكّن هذا الصندوق مؤسسة التمويل الدولية والمستثمرين الآخرين في هذه البلدان من المشاركة في تحمل المخاطر الاستثمارية مع المؤسسات الإنمائية.

واستخدمت مؤسسة التمويل الدولية هذه النافذة لأول مرة لتعبئة 500 مليون دولار لتمويل الإسكان في غرب أفريقيا، حيث تقل نسبة الأسر المعيشية القادرة على تحمُّل تكلفة شراء منزل عن 7%. وباستخدام هذه النافذة، اشترت المؤسسة 9 ملايين دولار في شكل سندات طويلة الأجل بالعملة المحلية أصدرها الصندوق الإقليمي لإعادة تمويل الرهن العقاري التابع للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهو شركة رائدة لإعادة تمويل الرهن العقاري. وستمكِّن استثمارات المؤسسة هذه الشركة من توسيع محفظتها من قروض الإسكان بواقع 500 مليون دولار إلى جانب تعميق سوق السندات المحلية.

وفي الأسواق الأشد حفولاً بالمخاطر، تعمل المؤسسة أيضاً مع طائفة متنوعة من شركاء التنمية (انظر الصفحة 98) لمساعدة مستثمري القطاع الخاص على تحويل بعض المخاطر التي يواجهونها. وتقوم المؤسسة بذلك جزئياً من خلال التمويل المختلط (انظر الصفحة 79) الذي ينطوي على استخدام تمويل ميسَّر من المانحين لتخفيف مخاطر استثمارية محددة. وفي السنة المالية 2018، استخدمت المؤسسة 218 مليون دولار من أموال المانحين لحفز استثمارات من القطاع الخاص بقيمة 1.5 مليار دولار.

تلعب المؤسسة أيضا دورا بارزا في تسهيل إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومنذ عام 2004، سهّلت مثل هذه الشراكات التي تولت المؤسسة هيكلتها تعبئة استثمارات من القطاع الخاص بقيمة لا تقل عن 27.5 مليار دولار.

ومثّلت السنة المالية 2018 علامة فارقة بالنسبة لمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص تقوده المؤسسة في البرازيل والذي يقوم بتحديث مرافق البنية التحتية في ولاية ساو باولو: أُجريت مناقصات حول منح امتيازات لثلاثة من بين أربعة طرق في مشروع يمتد لمسافة 1500 كيلومتر، مما يحقق مستويات قياسية لرسوم الامتياز التي تحصِّلها الحكومة ويرسي الأساس لإجراء استثمارات جديدة بقيمة تبلغ نحو 4 مليارات دولار لإنجاز المشروع. وقد شجَّع هذا العمل المبتكر للمؤسسة الحكومة الوطنية على أن تطلب منها تنظيم اتفاقيات شراكة مماثلة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني.

500 مليون دولار

تمت تعبئتها لتمويل الإسكان في غرب أفريقيا

صورة: في البلدان الأقل نمواً، تساعد مؤسسة التمويل الدولية في الحد من مخاطر الاستثمار لجذب التمويل الخاص الذي سيفيد الفقراء.

الصورة: يساعد تمويل المؤسسة بنك فييتنام التجاري الدولي المساهم على توسيع محفظته من القروض الميسَّرة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

تعبئة الموارد

توظيف رأس المال الخاص من أجل تحقيق التنمية

على مستوى العالم، يمكن توفير موارد تمويلية بقيمة لا تقل عن 100 تريليون دولار من مؤسسات الاستثمار، مثل شركات التأمين والصناديق السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية.

وهذا أكثر من كافٍ لتغطية التمويل الذي تحتاج إليه البلدان النامية سنوياً، والذي يبلغ 4.5 تريليون دولار، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. لكن الاستفادة من المبالغ الهائلة من رؤوس الأموال الخاصة الموجودة على الصعيد العالمي تتطلب التفكير بعقلية جديدة. ويمكن حشد مستثمري القطاع الخاص للمساعدة في التصدي للتحديات الإنمائية الأكثر إلحاحاً، وذلك شريطة الموازنة بشكل ملائم بين مخاطر الاستثمار وعوائده.

وتلعب المؤسسة دوراً رائداً على الصعيد العالمي في مجال تعبئة رؤوس الأموال الخاصة، وتقوم بذلك من خلال قناتين رئيسيتين. الأولى هي برنامجها للقروض المشتركة الذي قام، منذ عام 1959، بتعبئة 69 مليار دولار من أكثر من 500 شريك مموِّل لنحو 1000 مشروع في 115 بلداً. والثانية هي شركة إدارة الأصول التابعة لها والتي عبأت أصولاً بقيمة 10.1 مليار دولار من مؤسسات الاستثمار، من بينها 2.3 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية.

البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك هو برنامج المؤسسة الرئيسي للقروض المشتركة. وأنشأت المؤسسة هذا البرنامج في عام 2013 حين تعهد بنك الشعب الصيني بتقديم 3 مليارات دولار للاستثمار في مشروعات المؤسسة. ومنذ ذلك الحين، زاد حجم البرنامج بأكثر من الضعف من خلال إشراك مجموعة متنوعة من مؤسسات الاستثمار العالمية. وفي عام 2017، خصصت هيئة النقد في هونغ كونغ مليار دولار للبرنامج. وسيساند هذا المبلغ تمويل المشروعات في أكثر من مائة بلد.

وستواصل المؤسسة تقديم ابتكارات جديدة من بينها معاملات تعبئة الائتمان. وتمكِّن هذه المعاملات المؤسسة من توفير المزيد من التمويل للجهات المتعاملة معها بالاستفادة من قدرة شركات التأمين على تحمُّل المخاطر. وهناك مثالان حديثان في هذا الشأن، وهما مبادرتا *المؤسسات المالية والمشاركة غير المموَّلة في تحمُّل المخاطر بالبرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك*، حيث ستقوم كل منهما بتعبئة 500 مليون دولار في شكل تأمين غير مموَّل ضد مخاطر الائتمان من شركات ميونيخ ري، وليبرتي سبيشالتي ماركتس، وسويس ري كوربوريت سوليوشنز.

وساعدت عملية تعبئة الائتمانات المؤسسة على تقديم 185 مليون دولار لبنك فييتنام التجاري الدولي المساهم، مما مكَّنه من توسيع محفظته من القروض العقارية والقروض الأخرى الميسَّرة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقدَّمت شركتان من شركات التأمين العالمية، وهما ليبرتي ميوتشوال وميونيخ ري، تأميناً ضد مخاطر الائتمان يعود بالنفع على المشروع. وإجمالاً، في السنة المالية 2018 ساندت معاملات تعبئة الائتمان إجراء استثمارات بقيمة 325 مليون دولار لحساب المؤسسة الخاص.

وفي السنة المالية 2018، أُقفِل صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة-الذي تديره شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة- نهائياً بعد أن قام بتعبئة 693 مليون دولار لإجراء استثمارات رأسمالية معززة للنمو في 26 بلداً آسيوياً. وفي موزامبيق، ساعدت المؤسسة في تعبئة حوالي 2.7 مليار دولار من مجموعة متنوعة من المقرضين لمساندة مشروع السكك الحديدية لممر ناكالا. وسيربط هذا الخط المُشيَّد حديثاً، الذي يمتد لمسافة 912 كيلومترا، اثنين من البلدان غير الساحلية-هما زامبيا وملاوي- بأعمق ميناء في جنوب أفريقيا. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى خلق عدد كبير من فرص العمل في المنطقة-ما يصل إلى مليون فرصة عمل بحلول عام 2040.

أسواق رأس المال المحلية

بناء نمو القطاع الخاص واستقراره

الصورة (أعلاه): في أوزبكستان، عبأت سندات مقوَّمة بعملة السوم أصدرتها المؤسسة مبلغاً قدره 10 ملايين دولار لتوسيع نطاق الإقراض لمنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تشكل أسواق رأس المال المحلية المتسمة بالعمق والكفاءة عنصرا أساسيا لتحقيق رخاء مستدام.

تدفع هذه الأسواق عجلة النمو، مما يساعد الشركات على التوسُّع وتوفير المزيد من فرص العمل. وهي تساعد الناس على شراء المنازل ودفع تكاليف الدراسة الجامعية والادخار لمرحلة التقاعد. وتساعد هذه الأسواق أيضاً الحكومات على تأمين التمويل لإنشاء الطرق والمدارس والمستشفيات. كما أنها تحصِّن الاقتصادات المحلية ضد طائفة من المخاطر المالية التي يمكن أن تنشأ من الخارج.

ومع ذلك، فإن هذه الأسواق لا تزال صغيرة في البلدان النامية. ورغم أن هذه البلدان النامية تشكِّل أكثر من ثلث الناتج الاقتصادي العالمي، فإنها لا تمثل سوى 10% من رسملة أسواق الأسهم على الصعيد العالمي. وتشكِّل هذه البلدان أيضا نسبة صغيرة غير متكافئة من السوق العالمية لسندات الشركات.

الصورة (أدناه): بيرو هي واحدة من العديد من البلدان التي يمكنها الاستفادة من برنامج أسواق رأس المال المشترك لمجموعة البنك الدولي لتدعيم أسواق رأس المال المحلية.

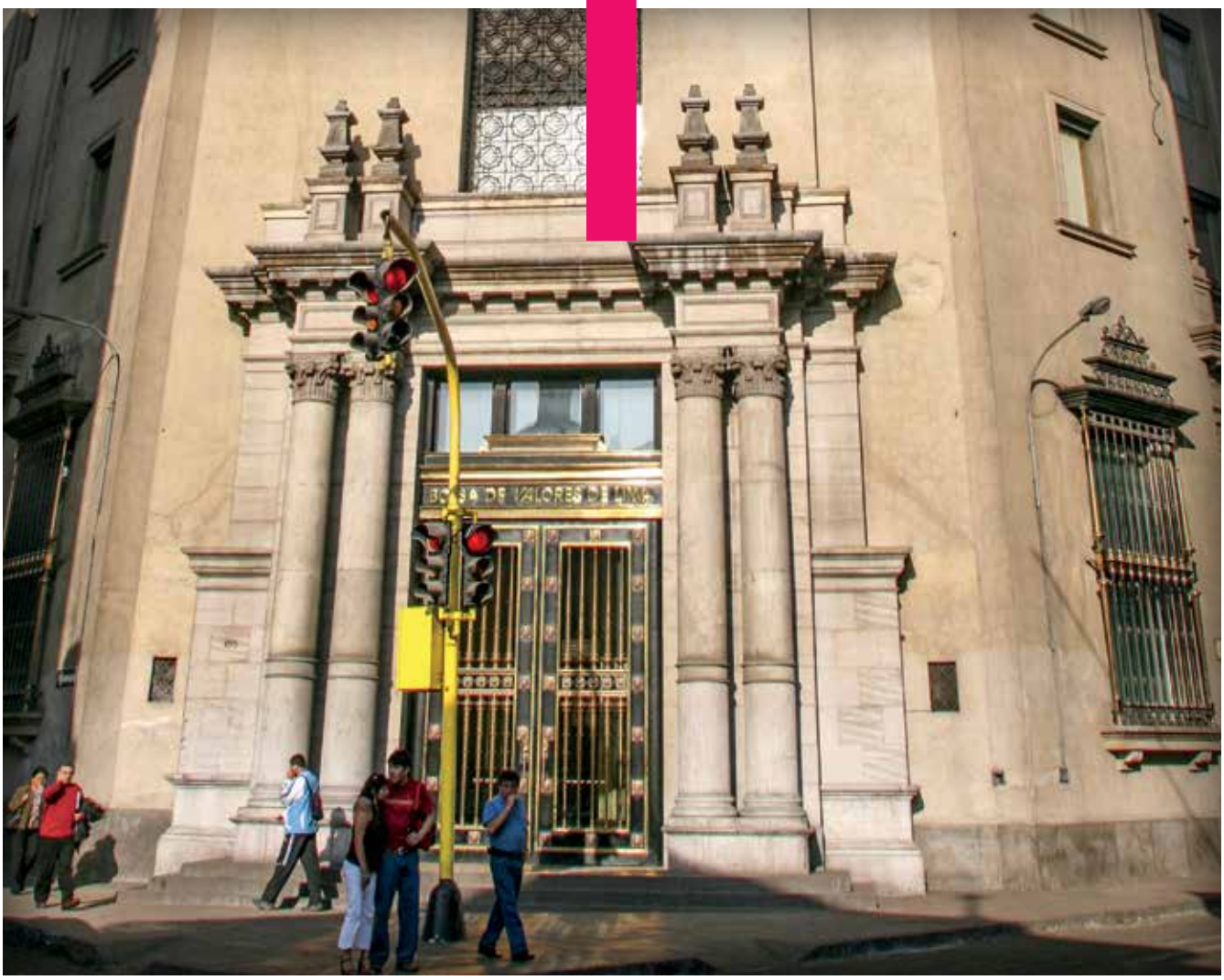

تضطلع المؤسسة بدور حيوي في تدعيم أسواق رأس المال المحلية في البلدان النامية. وتقوم بذلك من خلال إصدار سندات بالعملة المحلية، وهو ما يمكن أن يحمي الشركات من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وتشجِّع المؤسسة طائفة متنوعة من المستثمرين العالميين على المشاركة في إصدارات السندات، كما تساعد البلدان النامية على صياغة السياسات واللوائح التنظيمية لتقوية أسواق رأس المال. وغالباً ما تكون أول جهة دولية تقوم بإصدار السندات في هذه البلدان.

منذ عام 2013، ضاعفت المؤسسة من إصداراتها للسندات بالعملة المحلية بأكثر من أربعة أمثال لترتفع قيمتها من 183 مليون دولار إلى قرابة 806 ملايين دولار في السنة المالية 2018. وخلال هذه الفترة، قدَّمت المؤسسة تمويلاً بأربع وسبعين عملة محلية مختلفة بقيمة تزيد على 13 مليار دولار-من خلال القروض، والمبادلات، والضمانات، وتسهيلات المشاركة في تحمُّل المخاطر، والأدوات المورّقة.

وفي أوكرانيا، أصدرت المؤسسة أول قرض لها مقوَّما بالعملة المحلية (هريفنيا)، بما يعادل 15 مليون دولار، إلى شركة أوتشان ريتيل – وهي إحدى أكبر شركات تجارة التجزئة في المواد الغذائية على الصعيد العالمي- لتمويل استثماراتها طويلة الأجل في البلاد. وسيساعد استثمار المؤسسة في خلق فرص عمل، فيما سيمكِّن الأسر المعيشية منخفضة ومتوسطة الدخل من الحصول على مواد غذائية وسلع ذات جودة أفضل بأسعار معقولة. وفي أوزبكستان، أصدرت المؤسسة أول سندات مقوَّمة بعملة السوم يتم إصدارها في الأسواق الدولية، والتي عبأت من خلالها 10 ملايين دولار لتوسيع نطاق الإقراض لمنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلاد.

تعتمد المؤسسة أسلوبا منهجيا ومنسَّقا لتنمية أسواق رأس المال. ويستفيد برنامج أسواق رأس المال المشترك، الذي أطلقته المؤسسة والبنك الدولي في عام 2017، من الخبرات الجماعية لمؤسسات مجموعة البنك الدولي لتسريع وتيرة تنمية أسواق رأس المال حيثما تمس الحاجة إلى ذلك - بدءاً ببنغلاديش وكينيا والمغرب وبيرو وفييتنام وبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتم إيفاد أول بعثة تشخيصية مشتركة لأسواق رأس المال إلى بنغلاديش في ديسمبر/كانون الأول 2017.

ويستمر برنامج المؤسسة للسندات الاجتماعية، الذي أُطلِق في مارس/آذار 2017، في التوسُّع. وقد أصدرت المؤسسة 18 سنداً اجتماعياً بست عملات مختلفة في أسواق عامة وخاصة، مما أدى إلى تعبئة 980 مليون دولار لأكثر من 30 مشروعا للمؤسسة تعود بالنفع على منشآت ومؤسسات الأعمال المملوكة للنساء والتي تتيح فرصا لصغار المزارعين والأشخاص منخفضي الدخل.

تهيئة الأسواق

الصفحة
34
البنية التحتية:
تسريع وتيرة تحقيق
التنمية المستدامة
المتكيفة مع تقلبات المناخ

الصفحة
36
التكنولوجيا:
تقديم حلول عالية
التكنولوجيا

الصفحة
38
القدرة على الحصول
على التمويل:
تحويل أفكار رواد
الأعمال إلى فرص

تركِّز المؤسسة على القطاعات
التي تتوفر بها أكبر الإمكانات لخلق الوظائف
وتحسين الأحوال المعيشية للناس.

الصفحة

40

الصناعات الزراعية:
تعزيز إنتاجية المزارعين
ومستويات دخلهم

الصفحة

42

رأس المال البشري:
تعزيز سبل الحصول على
خدمات أفضل في مجالي
التعليم والرعاية الصحية

قليلة هي المناطق الجدباء التي تشبه الصحراء الغربية في مصر. لكن الآن، ينتشر عمال البناء في منطقة مساحتها 37 كيلومتراً مربعاً بالقرب من مدينة أسوان، حيث يقومون بإنشاء ما يُتوقع أن يصبح أكبر منشأة للطاقة الشمسية في العالم.

وبحلول عام 2019، سيوِّلد مجمَّع بنبان أكثر من 1600 ميغاوات من الكهرباء، وهو ما يكفي لتزويد مئات الآلاف من المنازل ومؤسسات الأعمال بالكهرباء. وبادرت المؤسسة إلى تقديم حزمة تمويلية بقيمة 653 مليون دولار لصالح هذا المجمَّع-مستخدمةً إستراتيجية مجموعة البنك الدولي لتعظيم تمويل التنمية في حشد المساندة من الأعضاء الآخرين في المجموعة وكونسورتيوم يضم تسعة بنوك دولية.

تُعد البنية التحتية الحديثة ضرورية لتحقيق النمو وخلق الوظائف وتحسين نوعية الحياة. ويتطلب ذلك استثمارات سنوية بقيمة 3.3 تريليون دولار، وهو ما يزيد كثيراً عن المبلغ الذي يتم إنفاقه حالياً وهو 2.5 تريليون دولار. وتعمل المؤسسة على سد هذه الفجوة من خلال المساعدة في تحسين إمكانية توفير البنية التحتية للطاقة والنقل والبنية التحتية البلدية.

في السنة المالية 2018، استثمرت المؤسسة حوالي 7.4 مليار دولار في مشروعات للبنية التحتية الأساسية، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعدت الجهات المتعاملة معها على توليد الكهرباء لأكثر من 79 مليون شخص في بلدان تحتاج بشدة إلى هذه التحسينات.

وفي الهند، من المتوقع أن يبدأ في أواخر عام 2018 تشغيل مجمَّع ريوا ألترا ميجا للطاقة الشمسية، الذي تموله المؤسسة، والذي سيزوِّد شركة مترو دلهي بنحو 80% من الطاقة التي تحتاج إليها نهاراً. وقدَّمت المؤسسة حزمة تمويلية بقيمة إجمالية قدرها 289 مليون دولار-منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين-لإنشاء هذه المحطة التي تبلغ قدرتها 750 ميغاوات.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قدَّمت المؤسسة تمويلا بقيمة تتجاوز 12 مليار دولار لصالح 350 مشروعا للبنية التحتية الحضرية في بلدان الأسواق الصاعدة. وفي الأرجنتين، قدَّمت المؤسسة حزمة بقيمة 300 مليون دولار لتمويل إنشاء 17 كيلومتراً من الطرق والممرات السفلية والجسور الجديدة لإنجاز الطريق الدائري الذي يحيط بمدينة كوردوبا. وسيساعد هذا المشروع في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

وفي تركيا، وافقت المؤسسة على تمويل خط ترام جديد في مدينة أنطاليا. وستقدم المؤسسة حزمة تمويلية بمبلغ 140 مليون يورو إلى المدينة، مما يمكِّنها من إضافة 18 كيلومتراً من السكك الحديدية و29 محطة إلى شبكة السكك الحديدية الحضرية. وسيُقِل خط الترام الجديد 25 مليون راكب إضافي سنوياً. وفي كازاخستان، ساعدت المؤسسة في تكوين شراكة بالغة الأهمية بين القطاعين العام والخاص لإنشاء وتشغيل الطريق الدائري في مدينة ألماتي والذي سيقلِّص زمن الانتقال بمدة تصل إلى ساعة.

وفي فييتنام، وافقت المؤسسة على إقراض شركة دي إن بي للمياه DNP Water 15.3 مليون دولار لمساعدتها على زيادة توفير المياه النظيفة للأسر المعيشية والسكان في المدن الأصغر حجما بمختلف أنحاء البلاد.

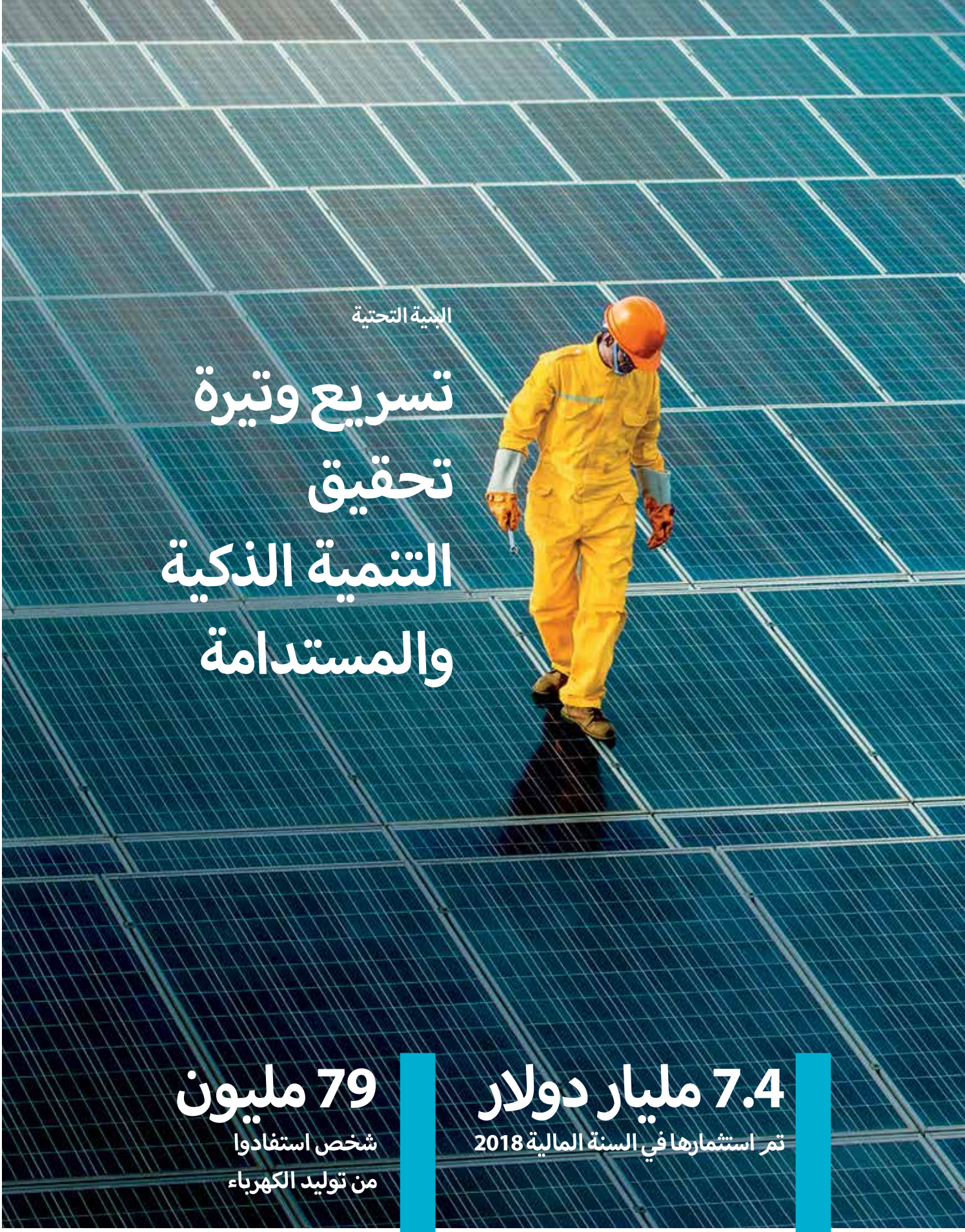

البنية التحتية

تسريع وتيرة تحقيق التنمية الذكية والمستدامة

7.4 مليار دولار
تم استثمارها في السنة المالية 2018

79 مليون
شخص استفادوا من توليد الكهرباء

الصورة: سيقوم مجمَّع ريوا ألترا ميجا للطاقة الشمسية في الهند، الذي تموله المؤسسة، بتزويد شركة مترو دلهي بنحو 80% من الطاقة التي تحتاج إليها نهاراً.

التكنولوجيا

تقديم حلول عالية التكنولوجيا

الصورة (يساراً): موظفو شركة شالدال في بنغلاديش، التي تساندها المؤسسة، يستخدمون التكنولوجيا في توصيل أكثر من 1500 طلب للبقالة يومياً.

الصورة (يميناً): ساعد صندوق تابع للمؤسسة سانتياغو زافالا على إنشاء شركة Luchadores 500، وهي شركة بمدينة مكسيكو سيتي تقوم بتمويل وتدريب الشركات التكنولوجية الناشئة.

الأرز والبيض والطماطم. تأتي هذه الأصناف في مقدِّمة قوائم البقالة بالنسبة للعديد من السكان في بنغلاديش. لكن بالنسبة لمن يسكنون في المدن المزدحمة مثل دكا، فغالباً ما يستغرق اجتياز الزحام المروري للوصول إلى المتجر وقتاً أطول من التسوُّق ذاته.

ولهذا السبب بدأ وسيم عليم شركته الناجحة، شالدال، لتلقي طلبات البقالة على الإنترنت وتوصيلها مباشرة إلى الزبائن في عام 2013. تقود هذه الشركة موجة جديدة من الشركات التكنولوجية الناشئة في بنغلاديش، وقد حصلت على رأسمال مُخاطر من العديد من الجهات الاستثمارية، من بينها المؤسسة.

ومع قيام بنغلاديش وغيرها من بلدان الأسواق الصاعدة بتنمية ثقافة الاستثمار في الشركات الناشئة، تلتزم المؤسسة بالمشاركة بصورة نشطة في السوق الإلكترونية العالمية. وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الخدمات والموارد. كما تؤدي هذه التكنولوجيات إلى خلق الفرص وزيادة كفاءة الأسواق.

وتعمل المؤسسة على زيادة إتاحة هذه التكنولوجيات من خلال توجيه الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية تحتية حديثة لقطاع الاتصالات والشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وفي السنة المالية 2018، استثمرت المؤسسة 376 مليون دولار في مبادرات تتعلق بقطاع التكنولوجيا-منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين- مما أدى إلى توسيع نطاق محفظة المؤسسة في هذا القطاع إلى أكثر من 2.4 مليار دولار.

وفي المكسيك، بدأ تشغيل شبكة ريد كومبارتيدا، وهي أكبر مشروع للاتصالات السلكية واللاسلكية في تاريخ البلاد، في عام 2018، أي قبل الموعد المحدد. ويحلول عام 2024، من المتوقع أن تؤدي منصة نقل الصوت والبيانات باستخدام تقنية 4G-LTE (التطور طويل الأمد من الجيل الرابع)، التي تساندها المؤسسة، إلى توفير إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية وخدمات الرعاية الصحية والاتصالات والتعليم عبر الإنترنت لأكثر من 92% من المكسيكيين.

وتُحدث التكنولوجيا تحوُّلا في قارة أفريقيا أيضا. ففي عام 2018، ساعدت المؤسسة بارتيك فنشرز على تدشين صندوق برأسمال قدره 100 مليون يورو والذي يُتوقع أن يصبح أكبر صندوق رأسمال مخاطر يركِّز على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الرقمية بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ويُعد استثمار المؤسسة بقيمة 15 مليون يورو هو أول استثمار رئيسي لها في أسهم رأسمال صندوق كهذا في المنطقة. واستثمرت المؤسسة أيضا 6 ملايين دولار في أفريكاز توكينغ، وهي شركة تعمل في مجال تكنولوجيا الهواتف المحمولة وتقوم بإنشاء برمجيات حيوية للبنية التحتية الرقمية لرواد الأعمال في مختلف أنحاء القارة.

تشهد الصين أيضا تغيُّرات واسعة النطاق. فقد قام سائقو الشاحنات وشركات الشحن في مختلف أنحاء البلاد بتحسين عملياتهم اللوجستية عبر الربط والاتصال من خلال تحالف الشاحنات الكامل، وهو عبارة عن سوق عبر الإنترنت تُعرف أيضا باسم "أوبر للشاحنات". وتربط هذه المنصة السائقين لمسافات طويلة بشركات الشحن في عموم أرجاء البلاد، وهو ما يعني أن هؤلاء السائقين لم يعُد يتعيَّن عليهم اقتسام ما يصل إلى نصف إيراداتهم مع الوسطاء. واستثمرت المؤسسة 15 مليون دولار لحسابها الخاص. وقامت شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة بتعبئة 32 مليون دولار إضافية من خلال صندوق التحفيز التابع للمؤسسة وصندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة أيضا.

365 مليار دولار

قدمتها الجهات المتعاملة مع المؤسسة في شكل قروض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

بدأت زينة خوري داوود، وهي في سن 22 عاماً، في بيع زيت الزيتون المنتج يدوياً في لبنان. ولحرصها على أن تصبح رائدة أعمال ناجحة، أطلقت مؤخراً خدمة لتوصيل المنتجات وافتتحت سلسلة متاجر للبقالة العضوية.

ومع كل مشروع، واجهت أكبر عقبة تجابه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي: الحصول على التمويل. لكن البنك اللبناني للتجارة، المتعامل مع المؤسسة والمعروف بدعمه لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في لبنان، ساند أفكار زينة وقدَّم لها القروض والمشورة في كل خطوة. وقد نمت أنشطة أعمالها ومازالت زينة تقوم بتعيين المزيد من الموظفين.

إن إتاحة الحصول على التمويل تُحوِّل الأفكار إلى فرص لرواد الأعمال في كل مكان-فهي أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي. لكن في البلدان النامية، هناك 2.5 مليار بالغ لا يملكون حسابات مصرفية، كما تعاني 200 مليون مؤسسة أعمال من نقص الائتمان الذي تحتاج إليه بشدة.

وتعمل المؤسسة من خلال المؤسسات المالية على توفير التمويل لعدد من منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة يفوق بكثير ما يمكن أن تصل إليه المؤسسة بمفردها. وفي السنة المالية 2018، قدَّمت الجهات المتعاملة مع المؤسسة قروضا لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة بقيمة تبلغ نحو 365 مليار دولار. ومنذ عام 2005، استثمرت المؤسسة ما يزيد على 18 مليار دولار وعملت مع أكثر من 550 مؤسسة أعمال شاملة لكافة الفئات في أكثر من 90 بلداً. وتخدم مؤسسات الأعمال هذه الفئات السكانية منخفضة الدخل والمحرومة.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تعاونت المؤسسة مع بنك تي إم بي التايلندي في عام 2017 على تقديم تمويل بقيمة 9.1 مليون دولار إلى مصرف أكليدا بنك لاو. وسيساعد هذا التمويل المصرف المذكور على تعزيز فرص حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في البلاد، لاسيما المملوكة للنساء، على التمويل.

وللوصول إلى عدد أكبر من الناس في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة، عملت المؤسسة مع بنك كريدي أجريكول سي آي بي على إنجاز معاملة مبتكرة ستمكِّن الأخير من تعزيز أنشطته لتمويل التجارة وإقراض 510 ملايين دولار إضافية لمساندة خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية. ومن خلال معاملة تحويل المخاطر المركَّبة، قدَّمت المؤسسة 85 مليون دولار في شكل حماية من مخاطر الائتمان على محفظة بنك كريدي أجريكول سي آي بي من قروض الشركات وتمويل التجارة في بلدان الأسواق الصاعدة والبالغ قيمتها ملياري دولار، مما يمكِّنه من زيادة الإقراض.

ويساعد استثمار للمؤسسة بمبلغ 200 مليون دولار، من خلال السندات الخارجية بالعملة المحلية، في المؤسسة الهندية لتمويل تطوير الإسكان أيضاً على توسيع نطاق الإسكان ميسور التكلفة. وستخصص هذه المؤسسة 600 مليون دولار من مواردها الخاصة لإنشاء صندوق سيموِّل بناء 80 ألف وحدة سكنية بحلول عام 2022، مما يساعد على تنفيذ خطة البلاد "توفير السكن للجميع" الطموحة.

وفي تركيا حيث تواجه رائدات الأعمال فجوة ائتمانية بقيمة 5 مليارات دولار، استثمرت المؤسسة 75 مليون دولار في أول سندات خاصة للمساواة بين الجنسين في بلدان الأسواق الصاعدة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه السندات، الصادرة من بنك غارانتي، إلى زيادة عدد القروض لعميلات البنك بواقع ثلاثة أمثال على مدى السنوات الخمس القادمة.

الصورة: أطلقت زينة داوود من لبنان، التي تعمل بمجال زراعة المنتجات العضوية، سلسلة متاجر ناجحة لمواد البقالة العضوية وخدمة لتوصيلها، وذلك بمساندة تمويلية من إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

القدرة على الحصول على التمويل

تحويل أفكار رواد الأعمال إلى فرص

الصناعات الزراعية

تعزيز إنتاجية المزارعين ومستويات دخلهم

اعتمدت عائلة كاكوي أوانكو-على مدى أجيال- على بيع القطن والحبوب لكسب لقمة العيش. ويحدد حجم المحصول مقدار الغذاء الذي ستحصل عليه أسرته طوال العام، وما إذا كان سيمكنه تحمُّل نفقات إرسال أطفاله إلى المدرسة.

وبدون الحصول على المستلزمات أو التقنيات المناسبة، لن يكون بوسع كاكوي فعل شيء يُذكر للحد من إمكانية تعرُّضه لمخاطر سوء الأحوال الجوية.

لكن هناك مشروعا تنفِّذه الجمعية البوركينية لألياف النسيج (سوفيتكس)-بمساندة من المؤسسة والبنك الدولي- يهدف إلى التصدي لهذا التحدي في غرب بوركينا فاصو حيث يعيش كاكوي. ويوفر المشروع للمزارعين التمويل والتدريب على إدارة التربة والمياه، وتخزين مياه الأمطار، والري لتحقيق استقرار محاصيل القطن وزيادتها، وبالتالي رفع مستويات الدخل. والهدف هو الوصول إلى ألف مزارع في أربع سنوات، كاكوي واحد منهم.

تمثل زيادة إنتاجية صغار المزارعين وقدرتهم على التكيف خطوة مهمة في الجهود الرامية إلى إنهاء الفقر في العالم. ويعيش نحو ثلاثة أرباع فقراء العالم في المناطق الريفية، حيث يكدحون في قطع صغيرة من الأراضي لا تكاد تكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهم.

الجهات المتعاملة مع المؤسسة أتاحت فرصا لنحو

3.7 مليون

مزارع

وتساند المؤسسة برامج تربط صغار المزارعين بسلاسل التوريد الحديثة، مما يمكِّنهم من اعتماد ممارسات زراعية من شأنها زيادة الإنتاجية والربحية. ويمثل ذلك عنصراً ضمن نهج المؤسسة الشامل للصناعات الزراعية. وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي استثمارات المؤسسة في قطاع الصناعات الزراعية والغابات حوالي 1.6 مليار دولار، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وأتاحت الجهات المتعاملة مع المؤسسة فرصا لنحو 3.7 مليون مزارع.

وتعمل المؤسسة على امتداد سلسلة التوريد بأكملها لبناء أنظمة مستدامة لإنتاج الغذاء. ولمساعدة الجهات المتعاملة معها على تمويل بناء المخزونات وتوفير البذور والكيماويات الزراعية، تقدم المؤسسة تسهيلات رأس المال العامل. ولتيسير التجارة وخفض التكاليف، تستثمر المؤسسة في مرافق البنية التحتية ومن بينها الموانئ والمخازن والمستودعات.

وفي الهند، عملت المؤسسة مع ولاية أوديشا على إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير منشآت تخزين الأرز وتمويلها وصيانتها. وستوفر الاحتياطيات المخزَّنة الأمن الغذائي للفقراء في المناطق النائية من الولاية الذين يتعرَّضون كثيراً للأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى. وتجري حالياً محاكاة هذا المشروع في أماكن أخرى من الولاية، وهو ما يُرجَّح أن يعود بالنفع على أكثر من 300 ألف شخص.

وتساعد المؤسسة أيضا شركات الصناعات الزراعية بالبلدان النامية على زيادة قدرتها على المنافسة. وفي الأرجنتين، عقدت المؤسسة شراكة مع رابو بنك لترتيب تقديم حزمة تمويلية بقيمة 410 ملايين دولار لمساعدة شركة رينوفا على بناء ميناء جديد للحبوب وتعزيز قدرتها الإنتاجية لتجهيز الصويا.

الصورة: يساعد عثمان سي شركته-سوفيتكس المتعاملة مع المؤسسة-على تغيير حياة مزارعي القطن من خلال التمويل والتدريب بشكل أفضل.

الصورة (يساراً): تساعد مجموعة غودلايف فارمسي التي تستثمر فيها المؤسسة الكينيين على الحصول على عقاقير أصلية عالية الجودة من خلال أكثر من مائة منفذ بمختلف أنحاء البلاد.

الصورة (أدناه): في نيروبي، يدرِّب مبارك مبيغو مطورِّي البرمجيات في شركة أنديلا المتعاملة مع المؤسسة.

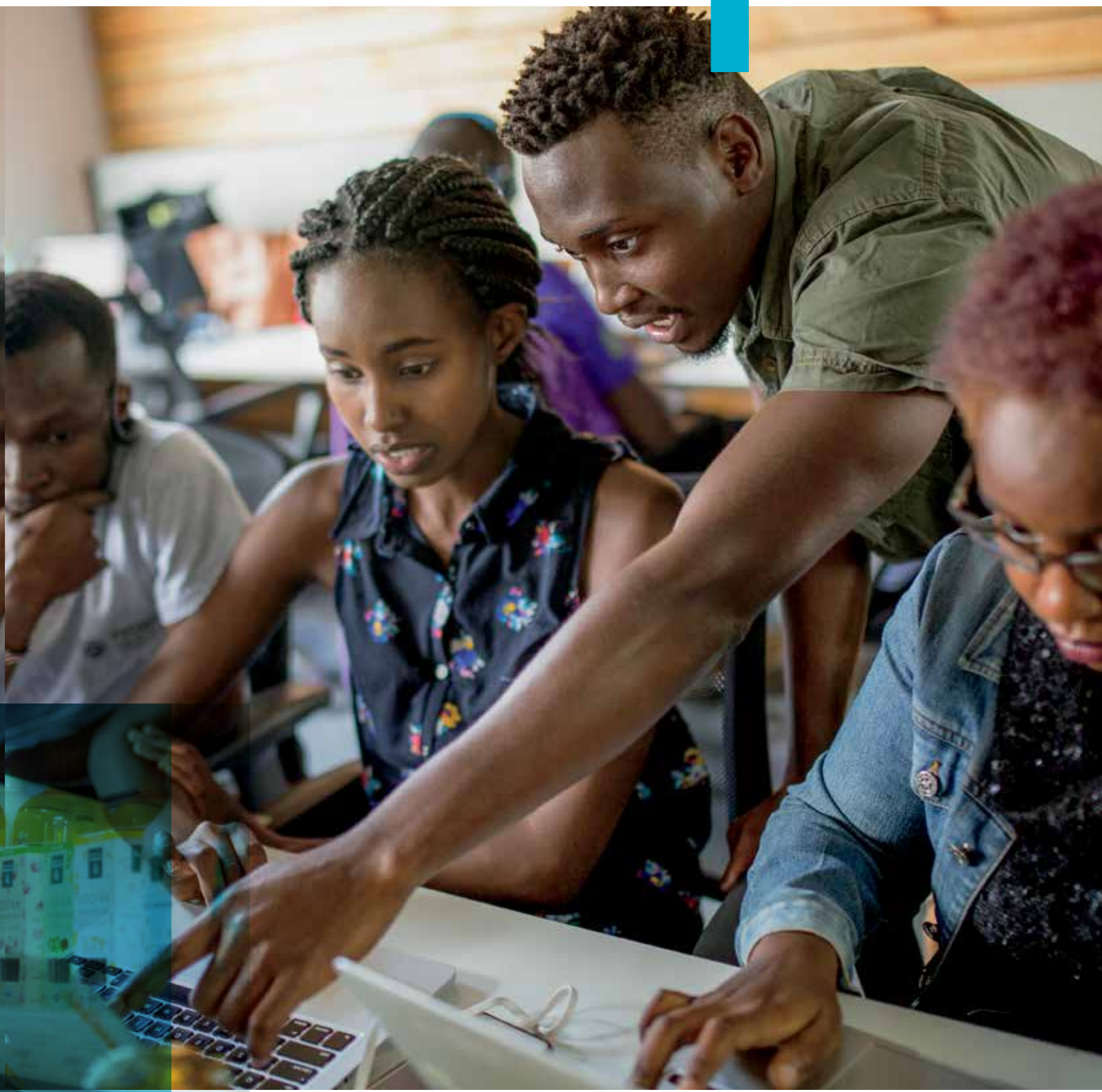

رأس المال البشري

تعزيز سبل الحصول على خدمات أفضل في مجالي التعليم والرعاية الصحية

بايجو رافيندران هو أحد القلائل الذين حصلوا على 100% في اختبار القبول المشترك المشهور بصعوبته في الهند، وهو اختبار للالتحاق بالدراسات العليا.

بعد أن أمضى بضع سنوات في تعليم الآخرين كيفية اجتياز هذا الاختبار بتفوُّق، قرر حل مشكلة أساسية أكثر أهمية، وهي كيفية تقديم تعليم عالمي المستوى في الرياضيات للطلاب الهنود لإعدادهم لشغل الوظائف في القرن الحادي والعشرين. يدفع حالياً 900 ألف مستخدم في مختلف أنحاء الهند رسوم الاشتراك في تطبيق بايجوز، وهو التطبيق التفاعلي الذي أنشأه رافيندران. وبمساندة تمويلية من المؤسسة ومستثمرين آخرين، يُتوقَّع أن يساعد هذا التطبيق في تضييق الفجوة التعليمية بالهند.

والهند ليست البلد الوحيد الذي يحتاج مواطنوه إلى خدمات عالية الجودة يمكنها مساعدة أسرهم على الازدهار. وعلى الصعيد العالمي، تقدم المؤسسة التمويل للشركات العاملة في قطاعي الصحة والتعليم التي تعمل على دفع المجتمعات إلى الأمام. وفي السنة المالية 2018، قدَّمت المؤسسة تمويلا بقيمة 769 مليون دولار إلى هذه الشركات، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة في تقديم خدمات التعليم لنحو 5.7 مليون طالب، كما قدَّمت خدمات الرعاية الصحية إلى 41.2 مليون مريض.

وشملت الجهود التي تبذلها المؤسسة في مجال التعليم أيضاً الأردن-حيث يساعد استثمارها 8.8 مليون دولار في مجموعة لومينوس الطلاب على اكتساب مهارات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الاقتصادية - وأفريقيا حيث تساعد شركة أنديلا المتعاملة مع المؤسسة في تدريب الطلاب وتأهيلهم للوظائف التكنولوجية في مختلف أنحاء العالم. وينصب تركيز عمل المؤسسة في الصين على خدمات التعليم التي تستجيب لمتطلبات السوق، حيث رتبت لتقديم قرض مشترك بالعملة المحلية بقيمة تبلغ نحو 200 مليون دولار لصالح وحدة القروض متناهية الصغر بشركة بايدو للتكنولوجيا. وتموِّل هذه الوحدة الرسوم الدراسية للنساء الملتحقات بالمؤسسات التي تركِّز على التدريب المهني وأنشطة الأعمال.

ولضمان توافق تعليم الطلاب مع فرصهم المهنية المستقبلية على أفضل وجه، أدخلت المؤسسة أداة لتقييم الصلاحية للعمل تسمح للمؤسسات بتقييم مدى فاعلية خدمات التوظيف المهني. وتتجاوز هذه الأداة مؤشرات مثل معدلات التخرُّج والتوظيف لتقييم مدى جودة وملاءمة خدمات التعليم - توجيه المعلِّمين لتعديل ما يقدمونه من مواد تعليمية ليتناسب مع احتياجات أصحاب العمل بشكل أفضل.

وتعمل المؤسسة بالقدر نفسه من الجدية على تحسين قدرة الناس على الحصول على رعاية صحية جيدة. وفي جمهورية قيرغيز، تساعد شراكة بين القطاعين العام والخاص تساندها المؤسسة على بناء ستة مراكز غسيل كلوي ستخدم أكثر من 70% من السكان. وتتم أيضا إتاحة إجراء غسيل كلوي في المنزل، وهو ما لم يُوفَّر من قبل للمواطنين على الإطلاق- مما يخفف الأعباء بالمستشفيات ويقلِّص الوقت الذي يستغرقه المرضى وتنقلاتهم ونفقاتهم المتعلقة بذلك. وأدت شراكة مماثلة بين القطاعين العام والخاص في بنغلاديش إلى زيادة قدرة البلاد على توفير خدمات غسيل الكلى بواقع ثمانية أضعاف. ويلبي ذلك أحد الاحتياجات الاجتماعية الكبيرة في بلد يحصل أقل من 10% من المصابين بالفشل الكلوي في مراحله النهائية على علاج غسيل الكلى.

وفي كينيا، تساعد زيادة توفير صيدليات التجزئة عالية الجودة في إحداث تحوُّل بخدمات الرعاية الصحية. وساعد استثمار المؤسسة 3 ملايين دولار في مجموعة غودلايف فارمسي على إضافة أكثر من 70 منفذا جديدا إلى سلسلتها. وقد أصبحت غودلايف أكبر شركة لبيع الأدوية بالتجزئة في شرق أفريقيا، حيث تشغِّل أكثر من مائة صيدلية مرخَّصة ومزوَّدة بأنظمة تكنولوجية متطورة في مراكز تجارة التجزئة عالية الكثافة ومحطات الغاز والعيادات الصحية.

التشجيع على تحقيق الاستدامة

الصفحة

46

الاستدامة:
فرص بقيمة 12 تريليون دولار لمؤسسات الأعمال

الصفحة

48

أنشطة الأعمال المتعلقة بالمناخ: سلك مسار أكثر مراعاةً للبيئة لتحقيق النمو

تقع الاستدامة في صميم
كل ما تقوم به المؤسسة-
لأن مستقبل العالم يتوقف عليها.

الصفحة

50

المساواة بين الجنسين:
الاستثمار في المرأة
لتعزيز الرخاء

الصورة (أعلى الصفحة): في مختلف أنحاء العالم، يتعيَّن على المشروعات التي تستثمر فيها المؤسسة اتباع معايير الأداء الخاصة بها التي تُعد مقياساً عالمياً لممارسات الاستدامة.

الصورة (أسفل الصفحة): يوضِّح سيبوترا ريزيدنس، وهو مشروع للمباني الخضراء في إندونيسيا، كيف تساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على إيجاد حلول لأنشطة الأعمال تصب في مصلحة البيئة.

35

مؤسسة إنمائية اعتمدت منهجية المؤسسة الخاصة بحوكمة الشركات

فرص بقيمة 12 تريليون دولار لمؤسسات الأعمال

إنها مهمة شاقة وجسيمة: فعالمياً، ستكون هناك حاجة إلى استثمارات بقيمة 7 تريليونات دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، من بينها ما يصل إلى 4.5 تريليون دولار في البلدان النامية. لكن هذه التكاليف الهائلة تصاحبها فرص هائلة أيضاً.

من المتوقع أن تُتاح لمؤسسات الأعمال فرص سوقية بقيمة لا تقل عن 12 تريليون دولار سنوياً من خلال اعتماد ممارسات مستدامة والمساهمة بطرق أخرى في تحقيق هذه الأهداف، وذلك وفقاً للجنة الأعمال التجارية والتنمية المستدامة. وتُظهر الاستقصاءات أن مؤسسات الأعمال ترى العديد من الأسباب التي تحتم عليها تعزيز أدائها فيما يتعلق بالاستدامة- فالعملاء والموظفون يتوقعون ذلك، والجهات التنظيمية والمستثمرون يطالبون به.

وقد انضمت بلدان الأسواق الصاعدة كذلك إلى مسيرة الجهود الساعية نحو تحقيق الاستدامة. ويُظهر التقرير المرحلي العالمي الأول للشبكة المصرفية المستدامة التي تساندها المؤسسة أن هذه البلدان أصبحت قوة رئيسية في دفع عجلة التنمية ومكافحة تغيُّر المناخ: شرع أربعة وثلاثون بلداً من بلدان الأسواق الصاعدة في إجراء إصلاحات مصرفية لتوسيع نطاق الإقراض المستدام.

وتضم هذه البلدان الأربعة والثلاثون أصولا مصرفية بقيمة 42.6 تريليون دولار- أي أكثر من 85% من إجمالي الأصول المصرفية في بلدان الأسواق الصاعدة- وقد أحرزت جميعاً تقدُّماً في تعزيز التمويل المستدام. وتتطلب الإصلاحات المنفَّذة أن تقوم البنوك بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في عملياتها الإقراضية وإعداد تقارير بشأنها ووضع حوافز سوقية تشجِّع البنوك على إقراض المشروعات الخضراء المراعية للبيئة.

على مدى أكثر من ستة عقود، لعبت المؤسسة دوراً رياديا في مساعدة مؤسسات الأعمال على أن تصبح أكثر قدرة على الاستمرار. وقد أصبحت معايير الأداء في المؤسسة (انظر الصفحة 102) مقياسا عالميا لممارسات الاستدامة. وبالاسترشاد بهذه المعايير، تستطيع الجهات المتعاملة معها صياغة حلول لأنشطة الأعمال تصب في مصلحة أهدافها الأساسية وكذلك للمجتمعات المحلية والبيئة على حد سواء.

قبل خمسة عشر عاماً، كانت السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية للمؤسسة المصدر الذي استُوحِيت منه مبادئ التعادل التي تمثل بداية المعايير البيئية والاجتماعية الصارمة لمشروعات الاستثمار في الصناعة المصرفية الدولية. واليوم، هناك 94 مؤسسة مالية في 37 بلدا اعتمدت هذه المبادئ. وقد اعتمدت مؤسسات إنمائية رائدة أخرى، من بينها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الآسيوي للتنمية، ممارسات تستند إلى معايير المؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت 35 مؤسسة للتمويل الإنمائي منهجية المؤسسة الخاصة بحوكمة الشركات (انظر الصفحة 103).

تستمر المؤسسة في مساعيها لتشجيع إنشاء المباني الخضراء المراعية للبيئة. ففي إندونيسيا التي تُعد من كبرى الدول المنتجة لانبعاثات غازات الدفيئة، تعاونت المؤسسة مع مهندسين معماريين محليين وشركات بناء محلية على تشجيع المبادرات الخضراء في مشروعات الإسكان الجديدة. وسيساعد ذلك على خفض انبعاثات غازات الدفيئة السنوية بواقع 1.2 مليون طن متري، وتجنب استهلاك 500 ميغاوات ساعة من الطاقة، وتوفير نحو 200 مليون دولار سنوياً بحلول عام 2021.

وفي هذا العام، أطلقت المؤسسة دليل الشفافية والإفصاح عن المعلومات، وهو جهد طموح يستهدف وضع مبادئ بيئية واجتماعية وإدارية لأسواق رأس المال. وترى البورصات العالمية والجهات التنظيمية والمستثمرين والمنظمات الإنمائية والمانحة أن هذا الدليل يمثل أداة إرشادية مهمة للبلدان النامية لاستخدامه في تعزيز الشفافية بأسواقها الرأسمالية.

يتزايد عدد مستثمري القطاع الخاص الذين لديهم الرغبة والقدرة على الاستثمار في المشروعات المراعية للاعتبارات المناخية ببلدان الأسواق الصاعدة. لكنهم يفتقرون في الغالب إلى الأدوات المناسبة لتنفيذ الاستثمارات.

وتنتج عن ذلك فجوة كبيرة في التمويل المتاح للتصدي لتغيُّر المناخ. ويمكن للتحوُّل إلى مسار للنمو أكثر مراعاة للبيئة أن يساعد البلدان على تسريع وتيرة خلق الوظائف إلى جانب خفض تكاليف الوقود وإنقاذ الأرواح. وبحلول عام 2030، يمكن أن يتيح اعتماد هذا المسار أيضا فرصا استثمارية بقيمة لا تقل عن 23 تريليون دولار لمؤسسات الأعمال في بعض أكبر بلدان الأسواق الصاعدة.

وتلعب المؤسسة دورا رئيسيا في النهوض بحلول القطاع الخاص للتصدي لتغيُّر المناخ. وفي السنة المالية 2018، قدَّمت المؤسسة تمويلا لمشروعات مراعية للاعتبارات المناخية بقيمة 8.4 مليار دولار، من بينها مبلغ قياسي قدره 4.5 مليار دولار تمت تعبئته من آخرين. وشكَّل هذا التمويل 36% من إجمالي ارتباطات المؤسسة لهذا العام-منها أموال تمت تعبئتها من آخرين- وتجاوز النسبة المستهدفة لعام 2020. ومن المتوقع أن تساعد استثمارات المؤسسة الجهات المتعاملة معها على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بما يُقدَّر بنحو 10.4 مليون طن متري سنوياً.

وتراعي قرارات المؤسسة الاستثمارية بشكل متزايد الاعتبارات المناخية. وفي ثلاثة قطاعات صناعية تكون فيها انبعاثات غازات الدفيئة مرتفعة عادةً-توليد الطاقة الحرارية، والكيماويات والأسمدة، والإسمنت، تحدد المؤسسة حالياً أسعاراً للكربون للتشجيع على اعتماد تقنيات وإجراءات تساعد على خفض الانبعاثات. ويعكس هذا النهج توصيات *تقرير اللجنة رفيعة المستوى المعنية بأسعار الكربون*.

تُعد السندات الخضراء أداة تمويلية جذابة خاصةً لمشروعات البنية التحتية لأنها توفر مصدراً لرأس المال يكون على الأرجح منخفض التكلفة وطويل الأجل. وبنهاية السنة المالية 2018، يصل إجمالي قيمة السندات الخضراء التي أصدرتها المؤسسة على مدى سنوات إلى 7.6 مليار دولار. وفي عام 2018، أصدرت المؤسسة- بالاشتراك مع أموندي، وهي أكبر شركة لإدارة الأصول في أوروبا- صندوق أموندي بلانت إيمرجينغ غرين وان، وهو أكبر صندوق للسندات الخضراء الموجَّهة في العالم يركِّز على بلدان الأسواق الصاعدة. ومن المتوقع أن يطرح هذا الصندوق، الذي أُقفِل عند مبلغ 1.42 مليار دولار، سندات خضراء لبلدان الأسواق الصاعدة بقيمة ملياري دولار على مدار عمره نظراً لإعادة استثمار العائدات.

في عام 2017، قادت المؤسسة جهود مجموعة البنك الدولي، بمساندة من أستراليا، لمساعدة دولة فيجي الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ على تعبئة 50 مليون دولار من خلال سندات خضراء سيادية-هي الأولى التي تصدرها دولة نامية وأول سندات من نوعها يتم قيدها في بورصة لندن للأوراق المالية. وتحتاج فيجي إلى استثمارات تتجاوز قيمتها 4 مليارات دولار في السنوات العشر القادمة للحد من تعرُّضها لمخاطر تغيُّر المناخ.

يُعد توليد طاقة مستدامة من المجالات ذات الأولوية. ففي صربيا، تساعد المؤسسة مدينة بلغراد على تحويل مشكلة التخلص من النفايات إلى طاقة. وتنتج المدينة 500 ألف طن من النفايات سنوياً، ويشكِّل مدفن النفايات الحالي تهديدا بيئيا كبيرا. وفي سبتمبر/أيلول 2017، ساعدت المؤسسة المدينة على إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء وتشغيل مجمِّع سيحوِّل النفايات إلى طاقة وطاقة حرارية لصالح المدينة.

وفي الجمهورية الدومينيكية، أنجزت المؤسسة وكندا حزمة تمويلية بقيمة 80 مليون دولار-من بينها مساندة في شكل تمويل مختلط بقيمة 17 مليون دولار- لإنشاء وتشغيل مزرعة رياح جديدة بقدرة 50 ميغاوات مربوطة بشبكة الكهرباء. وستكون مزرعة الرياح بيكاسا واحدة من أكبر المزارع في البلاد وستؤدي إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بما يعادل سحب 20 ألف سيارة من الطرق.

8.4 مليار دولار

قُدِّمت في تمويل مشروعات تراعي الاعتبارات المناخية

الصورة: ساعدت المؤسسة دولة فيجي الجزرية على تعبئة 50 مليون دولار من خلال إصدار سند سيادي أخضر.

أنشطة الأعمال المتعلقة بالمناخ

سلك مسار أكثر مراعاةً للبيئة لتحقيق النمو

الاستثمار في المرأة من أجل تعزيز الرخاء

على مدى سنوات، كانت أسرة مانسا ديفي تواجه صعوبة في دفع الرسوم الدراسية لأطفالها وشراء الكتب المدرسية لهم.

وقد تغيَّر ذلك في عام 2016 عندما أصبحت مانسا رائدة للأعمال مع دارما لايف، وهي شريك للتوزيع في برنامج إنارة آسيا/الهند التابع للمؤسسة. وتقوم مانسا، التي تعيش في إحدى أفقر الولايات الهندية، حالياً بالتردد على المنازل لبيع لمبات تعمل بالطاقة الشمسية. ويكفي دخلها لتلبية احتياجاتها الأسرية، وقد صقل التدريب خبرتها في مجال المبيعات. وعندما تقوم بتركيب اللمبات الشمسية، فإنها تنبه العملاء المحتملين إلى أنه "يمكنهم استخدامها لشحن هواتفهم المحمولة".

وتشكِّل النساء، أمثال مانسا، قوة فاعلة لتحقيق النمو الاقتصادي وإتاحة الفرص في مختلف أنحاء العالم. وتسهم النساء في البلدان النامية بحوالي ثُلث القوى العاملة في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تُعتبر المحرك لخلق الوظائف، و 41% من القوى العاملة بالقطاع الرسمي على الصعيد العالمي. لكن تمثيلهن لا يزال متدنياً بدرجة كبيرة في معظم الأنشطة الاقتصادية. وتُظهر البحوث أن زيادة مشاركتهن يمكن أن تعزز الناتج الاقتصادي بتريليونات الدولارات سنوياً.

وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق هذه المشاركة من خلال تقديم الاستثمارات والمشورة التي تمكِّن الجهات المتعاملة معها من خلق الفرص للنساء، وإجراء البحوث التي تبرز مبررات ودواعي احتوائهن، وإنشاء شراكات عالمية وقُطرية لمساندتهن بوصفهن موظفات ومستهلكات ورائدات وسيدات أعمال. وفي السنة المالية 2018، وفرت الجهات المتعاملة مع المؤسسة أكثر من 800 ألف وظيفة للنساء في بلدان الاقتصادات الصاعدة، كما قدَّمت قروضا بقيمة 11.4 مليار دولار لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء.

وبالنسبة لرائدات الأعمال، تمثل إتاحة الحصول على التمويل عنصراً رئيسياً لنجاحهن. لكنهن يحتجن أيضا إلى روابط بالأسواق والمشورة للتغلُّب على الحواجز القانونية والمتعلقة بالسياسات. ولتلبية احتياجاتهن، ساعدت المؤسسة والبنك الدولي على إطلاق مبادرة تمويل رائدات الأعمال بمساندة مالية من 14 حكومة. وفي إطار هذه المبادرة، سيقدِّم العديد من بنوك التنمية متعددة الأطراف التمويل والمشورة إلى المؤسسات العامة والخاصة. ومن المتوقع أن تؤدي الجولة التمويلية الأولى لهذه المبادرة إلى ضخ استثمارات بقيمة 1.6 مليار دولار.

ومن خلال صندوق الفرص لرائدات الأعمال الذي أُطلِق عام 2014 في إطار برنامج المؤسسة لتوفير الخدمات المصرفية للنساء ومبادرة "عشرة آلاف امرأة" لمؤسسة غولدمان ساكس، قدَّمت المؤسسة استثمارات بمبلغ يزيد على 1.1 مليار دولار في 41 مؤسسة للوساطة المالية في 29 بلدا، متجاوزةً الحجم المستهدف الأصلي وهو 600 مليون دولار. وقامت المؤسسة أيضا بتمويل 9 مشروعات استشارية في 9 بلدان بقيمة إجمالية قدرها 4.2 مليون دولار.

وتنشر المؤسسة بحوثا تؤكد مبررات ودواعي تقليص الفجوة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، أعدت المؤسسة تقريرا بعنوان *تناول مشكلة رعاية الأطفال* بهدف مساعدة الشركات على تحديد نوع الدعم الذي يمكنها تقديمه للعاملات بها فيما يتعلق برعاية الأطفال، مع القيام في الوقت ذاته بجني المكاسب من خلال تحسين الإنتاجية. وبحث تقرير آخر بعنوان *"القيادة.. وسيلة لتحقيق المساواة بين الجنسين"* كيف يمكن للتقنيات الحديثة، مثل تطبيقات النقل عبر تكنولوجيا المعلومات، أن تساعد النساء على المشاركة في الاقتصاد بصورة متساوية.

وتشجِّع المؤسسة أيضا التنوع في قيادة الشركات. كما يشجِّع برنامج المؤسسة *"النساء في مجالس الإدارة"* وتعاونها مع الشبكات النسائية الإقليمية الشركات على الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من المواهب والثقافات ووجهات النظر.

الصورة (يساراً): حوَّل برنامج إنارة آسيا/الهند التابع للمؤسسة ربات بيوت، مثل مانسا ديفي، إلى رائدات أعمال ناجحات مكتسبات للدخل.

فهي تبيع لمبات شمسية.

الصورة (يميناً): استطاعت أونغ سوفيب، التي تدير مركزاً للنسيج في بنوم بنه بكمبوديا، تنمية مشروعها بالحصول على قرض من بنك أكليدا ACLEDA المتعامل مع المؤسسة.

إنهاء الفقر

الصفحة

54

المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق المتأثرة بالصراعات: مكافحة الفقر في المناطق الأشد صعوبة

الصفحة

56

أفريقيا جنوب الصحراء: قارة الفرص لمؤسسات الأعمال

بحلول عام 2030، سيعيش نحو نصف فقراء العالم في مناطق تمزقها الصراعات وأعمال العنف، لاسيما في أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط.

الصفحة
58

جنوب آسيا:
مساعدة 250 مليون شخص على الخلاص من براثن الفقر المدقع

الصفحة
60

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
تسريع وتيرة النمو وخلق الوظائف

الصورة (أعلاه): يساعد مصنع ريكويدا لتجهيز الزبيب، بتمويل من المؤسسة، 3 آلاف من صغار المزارعين في أفغانستان من خلال شراء منتجاتهم بأسعار أعلى.

الصورة (يساراً): لاجئون يتعلمون مهارات جديدة في مخيم كاكوما بكينيا. وتوصَّل تقرير للمؤسسة إلى أن مخيم اللاجئين هذا يمثل سوقا تبلغ قيمة أنشطتها التجارية 56 مليون دولار سنوياً.

يتزايد تركُّز الفقر في المناطق التي يكون استئصاله فيها أشد صعوبة.

يعيش حوالي 1.3 مليار شخص في 75 من أفقر بلدان العالم -التي تُعد مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وبحلول عام 2030، سيعيش نحو نصف فقراء العالم المدقعين في مناطق هشة تمزقها الصراعات.

وتعتمد المؤسسة نهجا شاملا للقضاء على الفقر في هذه البلدان. وهي تساعد في إنشاء المؤسسات أو تدعيمها، وتعبئة الاستثمارات، وتشجيع ريادة الأعمال وتنظيم المشروعات الخاصة. وبحلول عام 2030، تتوقع المؤسسة توجيه 40% من ارتباطاتها السنوية لأغراض الاستثمار إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات.

ارتفعت ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل لأغراض الاستثمار في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية إلى 6.8 مليار دولار في السنة المالية 2018، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. ويجري تنفيذ 57% من أنشطة برنامج المؤسسة للخدمات الاستشارية في هذه البلدان. وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي استثماراتها في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات 3.7 مليار دولار، منها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. ونفذت المؤسسة نحو 20% من برنامج الخدمات الاستشارية في هذه المناطق.

وفي عام 2018، استخدمت مجموعة البنك الدولي أداة جديدة- *نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية*- لمساعدة شركة ريكويدا لتجهيز الفاكهة في أفغانستان على بناء مصنع حديث لتجهيز الزبيب. وسيؤدي هذا المصنع، حال تشغيله، إلى مضاعفة إنتاج البلاد من الزبيب ومساندة 3 آلاف من صغار المزارعين من خلال شراء منتجاتهم.

وبدأت المؤسسة في تنفيذ *نافذة الخدمات الاستشارية لتهيئة الأسواق* التي تلبي الحاجة المتزايدة إلى الحلول الاستشارية. ويساعد التمويل الموجَّه من هذه النافذة على زيادة توفير الإسكان ميسور التكلفة، والتشجيع على توليد الكهرباء النظيفة، وزيادة قيمة الزراعة حول المجمَّعات الصناعية في ممر هايتي الشمالي الشرقي. ويساند هذا التمويل المبادرات الرئيسية للصناعات الزراعية في نيكاراغوا ويدعِّم المعايير البيئية والاجتماعية في القطاع المالي بهندوراس.

وبالإضافة إلى ذلك، نشرت المؤسسة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريراً حدد كيف يمكن للاستثمارات الخاصة أن تحسِّن الأحوال المعيشية في مخيمات اللاجئين. ويعيش أكثر من 160 ألف لاجئ ونازح في مخيم للاجئين بالقرب من مدينة كاكوما الكينية. وتوصَّل هذا التقرير إلى أن اللاجئين والمدينة يعتمد كلاهما على الآخر في أنشطة الأعمال والتوظيف ويمثلان سوقاً لا تقل قيمة أنشطتها التجارية عن 56 مليون دولار سنوياً.

المؤسسة الدولية للتنمية
والمناطق المتأثرة بالصراعات

مكافحة الفقر في المناطق الأشد صعوبة

كينيا

مخيم كاكوما للاجئين يمثل سوقا تبلغ قيمة أنشطتها التجارية 56 مليون دولار سنوياً

وفي ميانمار، تساعد المؤسسة المجتمعات المحلية النائية على الاتصال بالعالم الخارجي من خلال مساندة شركة يوما مايكروباور التي تستخدم تمويلا مختلطا لإنشاء المئات من المحطات متناهية الصغر لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في مختلف أنحاء البلاد. وبحلول عام 2022، ستوفر نحو ألفين من هذه المحطات الكهرباء لأبراج الاتصالات والمجتمعات المحلية النائية غير المتصلة بشبكة الكهرباء.

وفي كمبوديا، ساعدت المؤسسة في تدعيم صناعة الأثاث المحلية وإدماجها في الأسواق الدولية. وقدَّمت المؤسسة قرضا بما يعادل 26 مليون دولار إلى موريس هولدينغز، وهي شركة مقرها في الصين تقوم بتصنيع الأثاث ميسور التكلفة، لمساعدتها على بناء منشأة إنتاج حديثة في سيهانوكفيل.

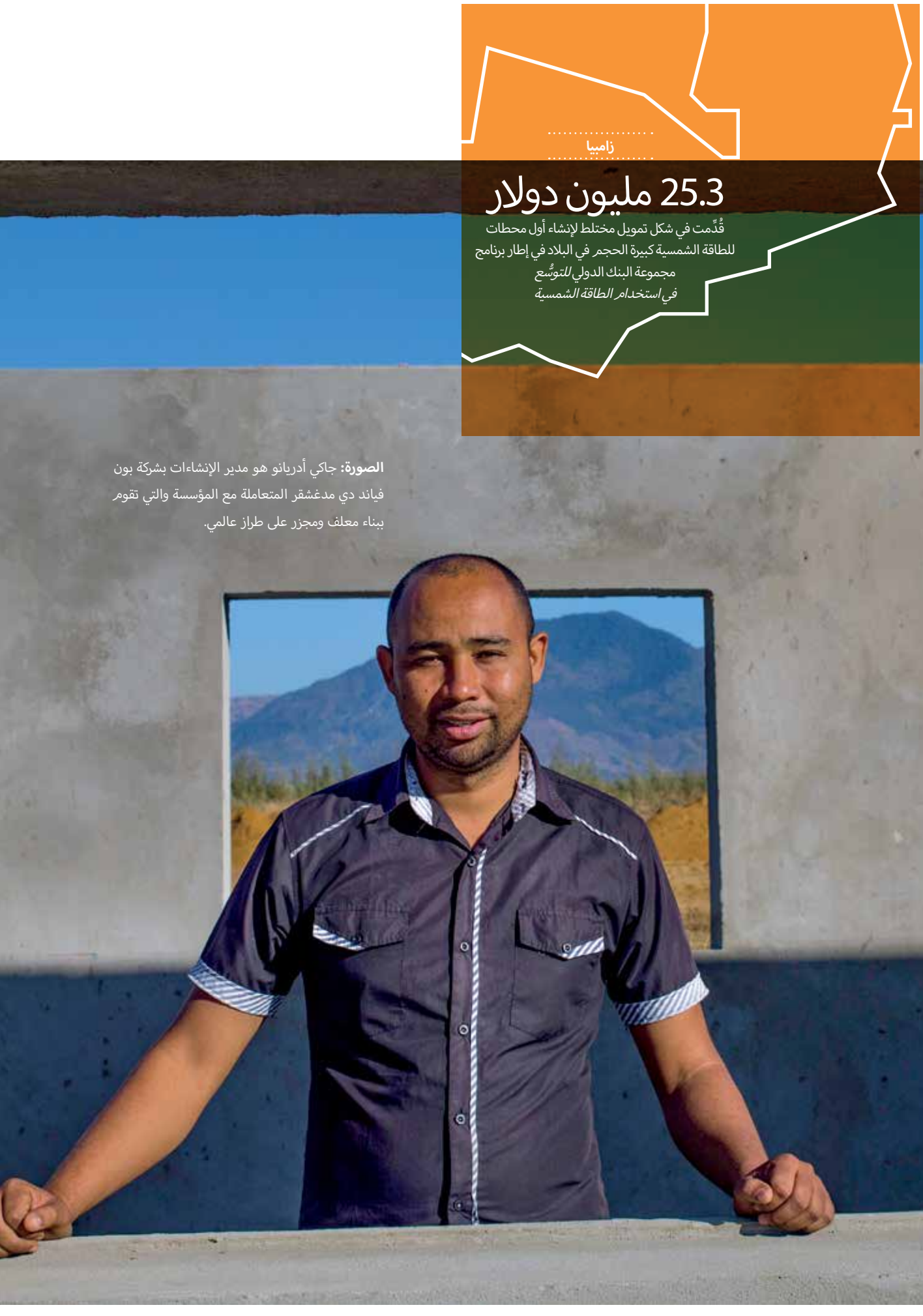

زامبيا

25.3 مليون دولار

قُدِّمت في شكل تمويل مختلط لإنشاء أول محطات للطاقة الشمسية كبيرة الحجم في البلاد في إطار برنامج مجموعة البنك الدولي *للتوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية*

الصورة: جاكي أدريانو هو مدير الإنشاءات بشركة بون فيلد دي مدغشقر المتعاملة مع المؤسسة والتي تقوم ببناء معلف ومجزر على طراز عالمي.

أفريقيا جنوب الصحراء

قارة الفرص لمؤسسات الأعمال

تضم منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أكبر عدد من الفقراء المدقعين- حوالي 400 مليون، وهو أكبر من العدد الموجود في بقية مناطق العالم مجتمعة. وتضم المنطقة أيضاً أكبر عدد من البلدان المتأثرة بالصراعات مقارنةً بأي منطقة أخرى.

لكنها قارة حافلة بفرص هائلة لمؤسسات الأعمال وفقاً لتقرير جديد للمؤسسة بعنوان "*تشكيل ملامح مستقبل أفريقيا*". وبحلول عام 2030، يُتوقَّع أن ينضم مائة مليون شخص إلى الشرائح متوسطة ومرتفعة الدخل في أفريقيا ليزيد إجمالي عددهم إلى أكثر من 160 مليونا. كما ينمو استهلاك الأسر المعيشية والإنفاق على أنشطة الأعمال بسرعة، وقد يصل إلى ما مجموعه 5.6 تريليون دولار بحلول عام 2025.

ويعني ذلك أن للقطاع الخاص مصلحة بالغة الأهمية في التصدي للتحديات الإنمائية الأشد إلحاحاً في المنطقة، وهي نقص مرافق البنية التحتية والتوسُّع العمراني السريع والحاجة إلى الوظائف التي يمكنها انتشال الناس من براثن الفقر. وتلعب المؤسسة دورا شاملا في هذا الشأن من خلال مساعدة مؤسسات الأعمال على تحسين الإنتاجية، وإنشاء روابط بالأسواق الأكبر، وتوسيع نطاق الشمول المالي والاجتماعي، وتعزيز الرخاء بطرق تساعد على الحد من الصراعات.

وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي استثمارات المؤسسة طويلة الأجل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 6.2 مليار دولار، منها 4.6 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة على توفير أكثر من 278 ألف وظيفة، وخلق فرص لما يزيد على مليون مزارع، وعلاج أكثر من 1.4 مليون مريض. وكان ثلث خدمات برنامج المؤسسة العالمي للخدمات الاستشارية من نصيب هذه المنطقة.

وتحتاج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إلى خلق عدد كبير من الوظائف لمواكبة النمو السكاني السريع بها، وهو تحدٍ تُعد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة مؤهلةً للتصدي له على أفضل وجه. وفي جنوب أفريقيا، صممت المؤسسة برنامج تحفيز منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الذي ينشئ شراكات مع أكبر بنوك في البلاد لتوجيه ما يصل إلى 3 مليارات دولار من الاستثمارات إلى هذه المنشآت على مدى السنوات السبع القادمة. وفي إطار هذا البرنامج، وافقت المؤسسة على إقراض مجموعة فرست راند ما يصل إلى 200 مليون دولار لاستخدامها في مساندة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وفي زامبيا، وضعت المؤسسة الصيغة النهائية لتمويل-بما في ذلك مساندة في شكل تمويل مختلط بقيمة 25.3 مليون دولار-إنشاء أول محطات للطاقة الشمسية كبيرة الحجم في البلاد في إطار برنامج مجموعة البنك الدولي *للتوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية*. وستساعد الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة الناتجة عن المحطتين في تعويض انخفاض الطاقة الكهرومائية جراء الجفاف. وقامت المؤسسة أيضا بتوسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل السنغال حيث تجري مساعدة الحكومة على إضافة 60 ميغاوات إلى قدرة توليد الكهرباء في البلاد- وبتعريفة تقل بنسبة 60% عما كان سائداً في السابق.

وقدَّمت المؤسسة تمويلا بقيمة 7 ملايين دولار- نصفه مختلط- إلى شركة بون فياند دي مدغشقر من أجل إنعاش تربية ماشية الزيبو المتضائلة أعدادها في البلاد. وتقوم هذه الشركة ببناء معلف ومجزر حديثين سيؤديان إلى إنشاء سوق لتصدير لحم أبقار الزيبو ولحم الماعز، مما يساعد على إعادة بناء صناعة تربية الماشية وخلق الوظائف. وفي الوقت ذاته، ستعمل مبادرة للبنك الدولي على تدريب الأطباء البيطريين وإعادة تأهيل المختبرات والمساعدة في توفير رعاية أفضل للحيوانات، مما يسمح لمدغشقر بإصدار شهادات صحية للحيوانات معترف بها دولياً. وسيتم شحن لحوم الزيبو إلى الخارج من خلال ميناء حديث في تولانارو يشارك في تمويله البنك الدولي.

في مصنع نشِط للمنسوجات ببنغلاديش، يقوم كريسنو كومار داس بتوجيه النسيج بعناية إلى ماكينة للصباغة، وهو يدرك جيداً أنه لم يَعُد يمكن إهدار الموارد الثمينة والأموال.

ومنذ وقت ليس ببعيد، انضمت الشركة التي يعمل بها، وهي تكستاون، إلى الشراكة من أجل منسوجات أنظف بقيادة المؤسسة للتحوُّل إلى طرق إنتاجية أكثر استدامة. وقد أدى ذلك إلى تقليص الكميات التي كانت تستخدمها الشركة من الطاقة والصبغة والمواد الكيميائية، وخفض استهلاك المياه بواقع 11 مليون لتر سنوياً، أي ما يعادل أكثر من أربعة حمامات سباحة أوليمبية.

ووفرت هذه الشراكة، التي تمولها أستراليا وكندا والدانمرك وهولندا، إجراء تقييمات ميدانية لأكثر من 200 مصنع على مدى السنوات الخمس الماضية. وساعدت خدماتها الاستشارية على تقليص استخدام المياه بواقع 21 مليار لتر سنوياً في بنغلاديش. وقامت هذه المصانع أيضا بخفض استهلاك الطاقة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة بواقع 460 ألف طن سنوياً، أي ما يعادل سحب 100 ألف سيارة من الطرق.

تلعب الهند وبنغلاديش دورا رئيسيا في دفع نمو إجمالي الناتج المحلي في جنوب آسيا البالغ 6.5%. ويُعد الاستهلاك الخاص قوياً، كما تعد مشروعات البنية التحتية والإصلاحات داعمةً للاستثمار. لكن رغم التقدُّم الاقتصادي الذي حققته هذه المنطقة مؤخراً، فإن بها أكثر من 250 مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع.

ولهذا تمثل هذه المنطقة أولوية إستراتيجية بالنسبة للمؤسسة. وفي السنة المالية 2018، قدَّمت المؤسسة تمويلا بقيمة 3.4 مليار دولار إلى مؤسسات الأعمال في جنوب آسيا، منها 1.3 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وقامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوزيع الغاز على نحو 1.1 مليون مشترك، وتوفير ما يزيد على 590 ألف وظيفة، وخلق فرص لأكثر من 1.6 مليون مزارع.

وفي عام 2017، رتبت المؤسسة حزمة تمويلية بقيمة 125.7 مليون دولار لأول محطة استقبال شحنات الغاز الطبيعي المسال في بنغلاديش. وستمكِّن هذه المحطة، عند اكتمالها، شركة بتروبانغلا المملوكة للدولة من زيادة إمدادات البلاد من الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى 20%، وهو ما يكفي لدعم قدرة توليد الكهرباء بواقع 3 آلاف ميغاوات.

وفي الهند، تساند المؤسسة برنامج البلاد الطموح لتنظيف نهر غانغا. وفي السنة المالية 2018، ساعدت المؤسسة في هيكلة الشراكة الأولى بين القطاعين العام والخاص لتمكين الشركات الخاصة من بناء محطات لمعالجة مياه الصرف في مدن هاريدوار وماثورا وفاراناسي التي تقوم بتصريف ملايين اللترات من مياه الصرف غير المعالجة في النهر. وستعالج المحطات الثلاث أكثر من 200 مليون لتر من مياه الصرف يومياً، مما يحسِّن جودة المياه لملايين الأشخاص.

وفي نيبال التي تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع السياحة، استثمرت المؤسسة 1.7 مليون دولار في هيمالايان تشين ريزورتس. وسيساعد استثمار المؤسسة هذه الشركة على توسيع سلسلتها الحالية من ثلاثة إلى عشرة أنزال على طول مساري بحيرات غوكيو ومخيم قاعدة جبل إيفرست في منطقة خومبو/إيفرست بنيبال. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التوسع إلى توفير 120 فرصة عمل.

الصورة: صائدة أسماك في نهر غانغا بالهند. تساعد المؤسسة الحكومة على تنظيف واحد من أكثر الأنهار تلوثاً في العالم.

جنوب آسيا

مساعدة 250 مليون شخص على الخلاص من براثن الفقر المدقع

لا يشعر إبراهيم حسونة بالدهشة عندما تنقطع الكهرباء في شركة البلاستيك التي يعمل بها في قطاع غزة.

وفي معظم الأيام، تنقطع الكهرباء عشرات المرات مما يؤدي إلى توقف خطوط التجميع وتعطيل 130 عاملا بالشركة عن العمل. ويقول حسونة، الذي يعمل مديراً ويبلغ 41 عاما، "في كل مرة ينقطع فيها التيار الكهربائي، يتأخر الإنتاج لمدة تصل إلى 30 دقيقة".

وهذا الإحباط الذي يشعر به حسونة يشاركه فيه جميع سكان قطاع غزة الذي يواجه إحدى أسوأ أزماته المتعلقة بانقطاع الكهرباء. وتعاني محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع من نقص الوقود وتقادم خطوط التغذية والأضرار الناجمة عن الحروب. وقد أدت انقطاعات الكهرباء إلى تدمير قطاع الصناعات التحويلية في غزة الذي تقلَّص بنسبة 60% منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي.

وتقدم المؤسسة المساعدة لتصحيح هذا المسار التنازلي. ففي عام 2018، أطلقت المؤسسة مبادرة لتعظيم تمويل التنمية، بالعمل مع أعضاء آخرين في مجموعة البنك الدولي، لتمويل مشروع للطاقة الشمسية بتكلفة 12 مليون دولار في غزة لتخفيف نقص الطاقة. وستوفر مصفوفة الطاقة الشمسية فوق الأسطح، التي ستولِّد 7 ميغاوات، إمدادات الطاقة الحيوية لنحو 32 مصنعا في مدينة غزة الصناعية-بتكلفة أرخص بكثير من ذي قبل. وسيوفر هذا المشروع أيضا حوالي 800 فرصة عمل.

في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفضت معدلات النمو الاقتصادي بواقع النصف منذ عام 2011. أما معدلات البطالة بين الشباب فمرتفعة، كما أدت الصراعات إلى تشريد ونزوح أعداد هائلة من الناس. ولهذا، تمثل هذه المنطقة أولوية بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية. وفي السنة المالية 2018، استثمرت المؤسسة ما يزيد على مليارَي دولار في هذه المنطقة، منها مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وقامت الجهات المتعاملة معها بتوفير وظائف لأكثر من 119 ألف شخص، وتقديم خدمات الرعاية الصحية لما يزيد على 2.9 مليون شخص، وتوفير توصيلات هاتفية لنحو مليون شخص.

وفي الأردن، ساعدت المؤسسة شركة آيرس غارد على تحسين الأحوال المعيشية للاجئين السوريين. وتساعد حلول الدفع الإلكتروني لهذه الشركة-باستخدام تقنية التعرُّف على الهوية عبر قزحية العين-اللاجئين في الحصول على المساعدات النقدية أو السلع بسرعة وسهولة. وستتيح أجهزة نقاط البيع الخاصة بالشركة والمنتشرة في مختلف أنحاء الأردن والمنطقة لنحو 2.3 مليون لاجئ سوري إجراء عمليات السحب النقدي من ماكينات الصراف الآلي أو دفع ثمن السلع.

وتساعد المؤسسة أيضا في إحداث تحوُّل بشركة صلاح الدين القابضة-وهي إحدى الشركات الرائدة في مجالات الخدمات المصرفية والإنشاءات والصناعات التحويلية في العراق-من خلال تحقيق المزيد من الانضباط والرقابة الداخلية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وتوضيح المسؤوليات والصلاحيات والمهام، وتحسين تدريب القادة.

وفي مصر، استثمرت المؤسسة 75 مليون دولار في أسهم رأسمال أبكس إنترناشيونال إنيرجي التي تهدف إلى أن تصبح أكبر منصة لإنتاج النفط والغاز في البلاد. وعبأت شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة 25 مليون دولار إضافية لصالح هذا المشروع الذي يُتوقع أن يؤدي إلى زيادة احتياطيات مصر من النفط والغاز بما يعادل 100 مليون برميل من النفط بحلول عام 2023.

الصورة (أعلاه): عامل يصنِّع أجزاءً بلاستيكية في مجمَّع صناعي بقطاع غزة، حيث موَّلت المؤسسة مصفوفة للطاقة الشمسية بقدرة 7 ميغاوات ساعدت على خلق 800 فرصة عمل.

الصورة (يساراً): أطلقت نانسي الأسمر، المشارِكة في ملكية ماديرا كريشن ببيروت، مشروعاً مزدهراً لصناعة الأثاث بتمويل من إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

الأردن

2.3 مليون

لاجئ سوري يمكنهم إجراء عمليات السحب النقدي

العراق

تساعد المؤسسة في إحداث تحوُّل بشركة صلاح الدين القابضة-إحدى الشركات الرائدة في مجالات الخدمات المصرفية والإنشاءات والصناعات التحويلية

مصر

استثمار 75 مليون دولار

في أسهم رأسمال أبكس إنترناشيونال إنيرجي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تسريع وتيرة النمو وخلق الوظائف

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها المؤسسة خلال العام

في السنة المالية 2018، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 23.3 مليار دولار، منها نحو 11.7 مليار دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعد نهج المؤسسة الشامل الشركات على التحلي بروح الابتكار وبناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي، وخلق فرص عمل أفضل.

شرق آسيا والمحيط الهادئ:

3.4 مليار
دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

209 مليارات
دولار

من القروض المقدَّمة إلى منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

5.7 مليار
دولار

من السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين محليين

554 ألف

فرصة عمل جديدة

منطقة أوروبا وآسيا الوسطى:

2.9 مليار
دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

4.7
مليون

مريض حصلوا على رعاية طبية

10 مليارات
دولار

من السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين محليين

20
إصلاحا في مجال السياسات

في 11 بلدا لمساندة النمو وتشجيع الاستثمارات

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

5 مليارات
دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

103 مليارات
دولار

من القروض المقدَّمة إلى منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

3.5 مليار
دولار

من التمويل الموجه لمشروعات البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

2.1
مليون

طالب حصلوا على خدمات التعليم

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

ملياراً
دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

3
ملايين

مريض حصلوا على رعاية طبية

1.6 مليون
دولار

من السلع والخدمات تم شراؤها من موردين محليين

3.4
مليون

شخص حصلوا على الكهرباء

جنوب آسيا:

3.4 مليار
دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

49.7 مليار
دولار

من القروض المقدَّمة إلى منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

153
مليون

معاملة تجزئة غير نقدية جرى تسهيلها، بإجمالي 7.9 مليار دولار

84 مليون
دولار

من الاستثمارات الجديدة نتيجة لإصلاحات السياسات

أفريقيا جنوب الصحراء:

6.2 مليار
دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

33
إصلاحا في مجال السياسات

في 12 بلدا لمساندة النمو وتشجيع الاستثمارات

1.3
مليون

مزارع مستفيد

46.7
مليون

شخص حصلوا على الكهرباء

أبرز ملامح أنشطة العمليات

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران*

	2018	2017	2016	2015	2014
ارتباطات عمليات استثمار طويلة الأجل					
لحساب المؤسسة الخاص	11,629	11,854	11,117	10,539	9,967
عدد المشروعات	366	342	344	406	364
عدد البلدان	74	75	78	83	73
الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها [1]	11,671	7,461	7,739	7,133	5,142
القروض المشتركة [2]	7,745	3,475	5,416	4,194	3,093
مبادرات المؤسسة وغيرها	2,619	2,207	1,054	1,631	1,106
صناديق شركة إدارة الأصول	263	531	476	761	831
الشراكة بين القطاعين العام والخاص [3]	1,044	1,248	793	548	113
إجمالي ارتباطات عمليات الاستثمار	23,301	19,316	18,856	17,672	15,109
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	11,149	10,355	9,953	9,264	8,904
القروض المشتركة [4]	1,984	2,248	4,429	2,811	2,190
إجمالي مدفوعات الاستثمار	13,133	12,602	14,382	12,075	11,094
محفظة ارتباطات المؤسسة					
عدد الشركات	1,977	2,005	2,006	2,033	2,011
لحساب المؤسسة الخاص	57,173	55,015	51,994	50,402	51,735
القروض المشتركة [5]	16,210	16,047	16,550	15,330	15,258
إجمالي محفظة ارتباطات المؤسسة	73,383	71,062	68,544	65,732	66,993
التمويل قصير الأجل					
متوسط الرصيد غير المسدد	3,435	3,185	2,807	2,837	3,019
الخدمات الاستشارية					
نفقات برامج الخدمات الاستشارية	273.4	245.7	220.6	202.1	234.0
حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية [6]	%57	%63	%62	%65	%66

1. تشير "الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها" إلى التمويل الذي تقدمه جهات أخرى غير المؤسسة ويصبح متاحا للمتعاملين مع المؤسسة بفضل مشاركة الأخيرة المباشرة في تعبئة الموارد.
2. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية، وقروضا من البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك.
3. التمويل المُقدم من الغير المتاح لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص نتيجة لقيام مؤسسة التمويل الدولية بدور المستشار الرئيسي لهيئات وطنية أو محلية، أو حكومية أخرى.
4. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية من خلال وكلاء، وقروضا من البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك.
5. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروض مشاركة من الفئة "أ"، ومبيعات قروض مشاركة مهيكلة من الفئة "أ"، وقروضا موازية من خلال وكلاء، ومشاركات غير ممولة في تحمل المخاطر، وقروضا من البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك.
6. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشروعات العالمية.

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران*

2014	2015	2016	2017	2018	
1,483	445	-33	1,418	1,280	صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية
251	340	330	101	80	المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية
1,739	749	296	1,523	1,360	الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
84,130	87,548	90,434	92,254	94,272	مجموع الأصول
38,176	37,578	37,356	40,519	42,264	صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون
14,890	14,834	13,664	14,658	14,573	القيمة التقديرية العادلة للاستثمارات في أسهم رأس المال

النسب الرئيسية

%1.8	%0.5	%0.0	%1.6	%1.4	العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)
%6.4	%1.8	%-0.1	%5.9	%5.0	العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)
%78	%81	%85	%82	%100	الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية
2.7:1	2.6:1	2.8:1	2.7:1	2.5:1	نسبة الديون إلى أسهم رأس المال
18.0	19.2	19.2	19.4	20.1	إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)
21.6	22.6	22.5	23.6	24.7	إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)
%6.9	%7.5	%7.4	%6.1	%5.1	إجمالي الاحتياطي المُخصص لتغطية خسائر القروض إلى محفظة إجمالي القروض المدفوعة

*انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية حساب هذه الأرقام:
http://www.ifc.org/FinancialReporting

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2018

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2018

المجموع	11,629	%100.00

حسب الصناعات

الأسواق المالية	5,509	%47.37
البنية التحتية	2,073	%17.83
الصناعات الزراعية والغابات	956	%8.22
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	764	%6.57
صناديق الاستثمار	747	%6.42
الصحة والتعليم	739	%6.36
الصناعات التحويلية	536	%4.61
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	207	%1.78
النفط والغاز والتعدين	97	%0.83

حسب المناطق[1]

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2,509	%21.58
أوروبا وآسيا الوسطى	2,256	%19.40
جنوب آسيا [2]	2,080	%17.88
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,940	%16.89
أفريقيا جنوب الصحراء	1,566	%13.25
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,010	%8.69
على الصعيد العالمي	268	%2.31

حسب المنتجات

القروض [3]	9,804	%84.30
أسهم رأس المال [4]	1,300	%11.18
الضمانات	442	%3.80
منتجات إدارة المخاطر	83	%0.71

محفظة ارتباطات المؤسسة للسنة المالية 2018

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2018

المجموع	57,173	%100

حسب الصناعات

الأسواق المالية	20,017	%35
البنية التحتية	11,370	%20
صناديق الاستثمار	4,640	%8
الصناعات التحويلية	4,515	%8
الصناعات الزراعية والغابات	3,866	%7
تمويل التجارة	3,527	%6
الصحة والتعليم	2,828	%5
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	2,678	%5
النفط والغاز والتعدين	1,976	%3
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	1,757	%3

حسب المناطق[1]

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12,313	%22
أوروبا وآسيا الوسطى	10,345	%18
جنوب آسيا [2]	9,898	%17
شرق آسيا والمحيط الهادئ	9,045	%16
أفريقيا جنوب الصحراء	8,824	%15
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [2]	4,905	%9
على الصعيد العالمي	1,842	%3

1. تشمل المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشروعات عالمية.
2. تُدرج أفغانستان وباكستان الآن، اللتان كانتا في السابق ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ضمن منطقة جنوب آسيا. في السنة المالية 2018، بلغت حصة هذين البلدين مليوني دولار من ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية.
3. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
4. يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2018 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (بملايين الدولارات)	عدد المشروعات الجديدة
A	817	12
B	4,225	148
C	139	23
الوساطة المالية [5]	23	0
الوساطة المالية-1	754	12
الوساطة المالية-2	3,907	100
الوساطة المالية-3	1,764	71
المجموع	**11,629**	**366**

5. تنطبق فئة الوساطة المالية على الارتباطات الجديدة الخاصة بالمشروعات التي كانت قائمة في السابق. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories

البلدان الأكبر اقتراضاً من مؤسسة التمويل الدولية [6]

في 30 يونيو/حزيران 2018
(استناداً إلى حساب المؤسسة)

الترتيب العالمي للبلدان		محفظة الارتباطات (بملايين الدولارات)	% من المحفظة على مستوى العالم
1	الهند	6,127	%10.71
2	تركيا	4,957	%8.67
3	الصين	3,378	% 5.91
4	البرازيل	2,877	%5.03
5	بنغلاديش	1,520	%2.66
6	الأرجنتين	1,411	%2.47
7	جمهورية مصر العربية	1,406	%2.46
8	كولومبيا	1,343	%2.35
9	باكستان	1,196	%2.09
10	المكسيك	1,192	%2.09

6. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة وغير المرجحة لخدمات الاستثمار

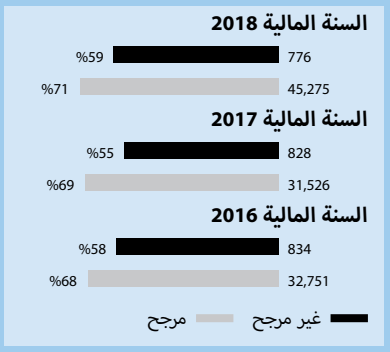

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية غير المرجحة، هي مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها. أما الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة، فتمثل مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشروعات.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب الصناعات، السنة المالية 2018

إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	776	(45,275)	%59
صناديق الاستثمار	98	(1,700)	%64
الصناعات التحويلية	58	(2,569)	%64
الأسواق المالية	216	(26,282)	%62
البنية التحتية	143	(6,454)	%62
الصحة والتعليم	56	(1,540)	%61
النفط والغاز والتعدين	17	(1,351)	%59
الصناعات الزراعية والغابات	100	(3,047)	%54
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	46	(1,277)	%48
تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات	42	(1,054)	%31

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود هي مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها، وكذلك مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشروعات في نهاية السنة المالية 2018.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب المناطق، السنة المالية 2018

إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	776	(45,275)	%59
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	64	(3,733)	%66
شرق آسيا والمحيط الهادئ	97	(6,452)	%63
أوروبا وآسيا الوسطى	140	(10,295)	%61
جنوب آسيا	123	(5,330)	%59
أفريقيا جنوب الصحراء	158	(8,228)	%55
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	173	(10,418)	%54

الأرقام المذكورة في الطرف الأيمن لكل عمود هي مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها، وكذلك مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشروعات في نهاية السنة المالية 2018.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2018

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	273.4	%100

حسب المناطق

أفريقيا جنوب الصحراء	86.4	%32
شرق آسيا والمحيط الهادئ	45.9	%17
جنوب آسيا*	42.0	%15
أوروبا وآسيا الوسطى	37.3	%14
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	29.6	%11
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	15.2	%6
على الصعيد العالمي	17.1	%6

حسب مجالات العمل

القطاع المالي	78.8	%29
مُناخ الاستثمار	60.3	%22
المجالات المشتركة بين الصناعات	55.3	%20
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	34.5	%13
كفاءة استخدام الطاقة والموارد	25.3	%9
الصناعات الزراعية	19.1	%7

*تُدرج أفغانستان وباكستان الآن، اللتان كانتا في السابق ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ضمن منطقة جنوب آسيا. في السنة المالية 2018، بلغت حصة هذين البلدين مليوني دولار من ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية.

موجز نتائج
عمل مجموعة
البنك الدولي 2018

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تقدم قروضاً بدون فوائد ومنحاً إلى حكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

حسب السنوات المالية، بملايين الدولارات

مجموعة البنك الدولي	2014	2015	2016	2017	2018
الارتباطات [أ]	58,190	59,776	64,185	61,783	66,868
المدفوعات [ب]	44,398	44,582	49,039	43,853	45,724
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	18,604	23,528	29,729	22,611	23,002
المدفوعات	18,761	19,012	22,532	17,861	17,389
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	22,239	18,966	16,171	[ج]19,513	[د]24,010
المدفوعات	13,432	12,905	13,191	[ج]12,718	14,383
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات [ه]	9,967	10,539	11,117	11,854	11,629
المدفوعات	8,904	9,264	9,953	10,355	11,149
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	3,155	2,828	4,258	4,842	5,251
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	4,225	3,914	2,910	2,962	2,976
المدفوعات	3,301	3,401	3,363	2,919	2,803

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج. تشتمل الأرقام على ارتباط بقيمة 50 مليون دولار وصرفه في شكل منحة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

د. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

ه. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك التمويل قصير الأجل أو الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

ارتباطات مجموعة البنك الدولي على مستوى العالم

حافظت مجموعة البنك الدولي على تقديم مساندة قوية إلى البلدان النامية خلال العام الماضي مع تركيز المجموعة على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

66.9 مليار
دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات المقدمة إلى البلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية، ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

6.8 مليار

دولار

شرق آسيا والمحيط الهادئ

8.8 مليار

دولار

أوروبا وآسيا الوسطى

8.7 مليار

دولار

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

8.2 مليار

دولار

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

14.1 مليار

دولار

جنوب آسيا

19.8 مليار

دولار

أفريقيا جنوب الصحراء

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

تسعى المؤسسة سعيا جادا إلى تقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من جهات أخرى؛ وتسمي المؤسسة هذه الميزة الخاصة "آثارها الإضافية Additionality"، ويمثل استخدام هذه الميزة لتعظيم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها.

73

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

74 كيف يمكن للمؤسسة المساعدة في إنهاء الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك

75 أداء مؤسسة التمويل الدولية في المجالات الأساسية

76

خبرات المؤسسة

77 أين تعمل المؤسسة

78 ما تقوم به المؤسسة

82 خبرات المؤسسة في الصناعات

84

موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها

85 فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

92 المسؤولية المؤسسية

94 حوكمة المؤسسة

95 المساءلة

96 علاقات الشراكة العالمية

99 إدارة المحافظ

100 إدارة المخاطر

102 إطار الاستدامة الذي تعتمده مؤسسة التمويل الدولية

104 الإبلاغ بموجب فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ

106 تقرير التأكيد المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

110 موجز الأداء المالي

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

تقدم مؤسسة التمويل الدولية للجهات المتعاملة معها مزيجاً فريداً من الاستثمارات والخدمات الاستشارية بغرض تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتستخدم المؤسسة هذه الميزة الخاصة لتعظيم الأثر الإنمائي لعملياتها.

كيف تساعد المؤسسة في إنهاء الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك

تسترشد أنشطة المؤسسة بتصميمها على تهيئة الأسواق وإيجاد الحلول الخاصة حيثما تمس الحاجة إليها.

1

توسيع أنشطة المؤسسة في مناطق التركيز - حيث تبلغ أوضاع الفقر والهشاشة مداها.

2

تقوية الصناعات المرتبطة بنمو الإنتاجية، وخلق الوظائف، وتعزيز الشمول والاحتواء.

3

المساعدة على التصدي للتغيرات المناخية، وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية.

4

تقوية أسواق رؤوس الأموال المحلية وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة.

أداء مؤسسة التمويل الدولية في المجالات الأساسية

مناطق التركيز	المؤشر	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	2,032	[1]898
جنوب آسيا	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	3,406	[1]3,342
أفريقيا جنوب الصحراء	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	5,953	3,513
المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق المتأثرة بالصراعات			
المؤسسة الدولية للتنمية	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	6,837	4,590
المؤسسة الدولية للتنمية	حصة برنامج الخدمات الاستشارية، %	%57	%63
الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات [2]	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	3,721	902
الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات	حصة برنامج الخدمات الاستشارية، %	%19	%20
البنية التحتية والصحة والتعليم والصناعات الزراعية والغابات والأسواق المالية			
البنية التحتية	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	7,439	3,122
الصحة والتعليم	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	763	929
الصناعات الزراعية والغابات[3]	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	2,640	2,121
الأسواق المالية	إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل (بملايين الدولارات)	8,595	8,576
تغيّر المُناخ والاستدامة البيئية والاجتماعية			
	ارتباطات الاستثمار ذات الصلة بالمناخ (بملايين الدولارات)	8,452	4,776
	حصة برنامج الخدمات الاستشارية، %	%27	%26
تعبئة الموارد			
	الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	11,671	7,461

يشتمل مجموع الارتباطات على الأموال المستثمرة لحساب المؤسسة الخاص، وكذلك الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

1. تُدرج باكستان وأفغانستان الآن، اللتان كانتا في السابق ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ضمن منطقة جنوب آسيا. تم تنقيح بيانات السنة المالية 2017 كي تعكس هذا التغيير.

2. الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات.
منذ السنة المالية 2015، تتضمن بيانات مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالاستثمارات في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات مشروعات في البلدان التي أُدرجت في قائمة البنك الدولي المنسقة للأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات في أي وقت من الأوقات خلال السنوات المالية الثلاث السابقة. وهي مصممة كي تعكس طول الفترة التي يستغرقها إعداد مشروعات الاستثمار وتنفيذها، وتشجيع تركيز المؤسسة على هذه البلدان في الأجل الأبعد.

3. تشتمل الصناعات الزراعية والغابات على الأسمدة.

خبرات المؤسسة

تدمج المؤسسة الاستثمارات مع الخدمات الاستشارية وتعبئة الموارد لمساعدة القطاع الخاص على دفع عجلة التنمية قُدُماً.

أين تعمل المؤسسة

باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، تعمل المؤسسة في نحو 100 بلد، وتقوم بتطبيق الدروس التي تستخلصها في إحدى مناطق عملها في حل المشاكل القائمة في منطقة أخرى. وتساعد المؤسسة الشركات المحلية على تحسين الاستفادة من معارفها عن طريق المواءمة بين هذه المعرفة وبين الفرص المتاحة في البلدان النامية الأخرى.

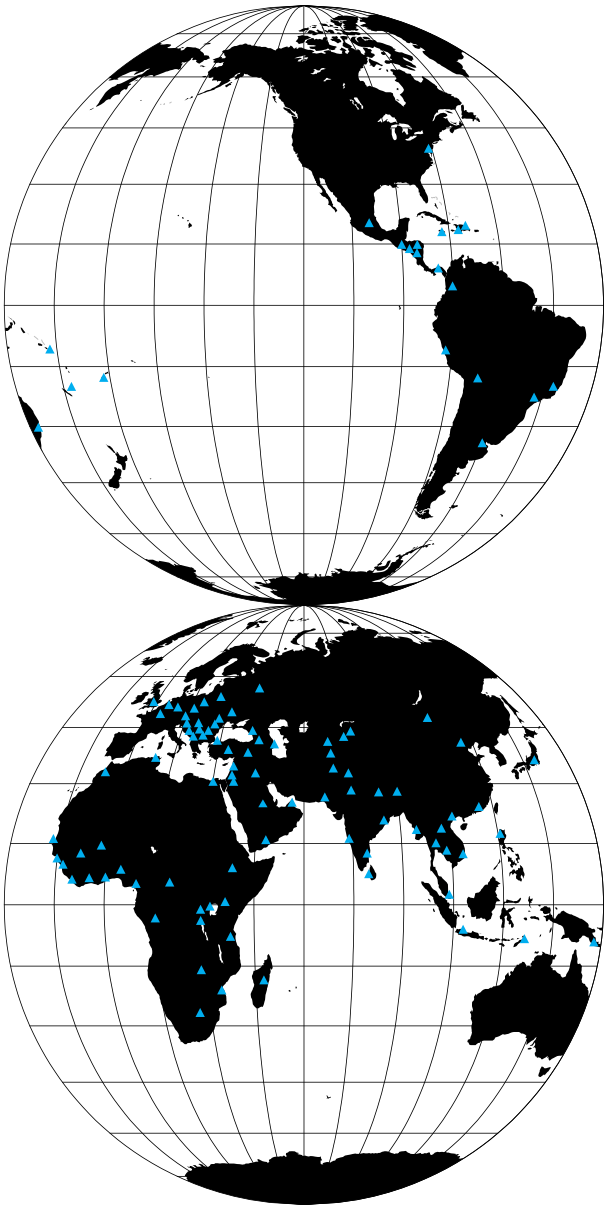

ما تقوم به المؤسسة

تقدم المؤسسة الاستثمارات والخدمات الاستشارية وإدارة الأصول. وهذه الأنشطة يعزز بعضها بعضا، وتقدم التمويل والخبرة العالمية للجهات المتعاملة مع المؤسسة في البلدان النامية.

وتوفر هذه الأنشطة معا للمؤسسة ميزة خاصة في مساعدة القطاع الخاص على خلق الفرص - حيث يمكن تصميم ما تقدمه المؤسسة من استثمارات وخدمات استشارية بما يناسب الاحتياجات المحددة للجهات المتعاملة معها، وعلى نحو يضيف القيمة. وتحقق قدرة المؤسسة على اجتذاب المستثمرين الآخرين مزايا ومنافع إضافية، مما يتيح لهذه الجهات مصادر جديدة لرأس المال وسبلا أفضل لإنجاز الأعمال.

الاستثمارات

تمكن المنتجات المالية التي تقدمها المؤسسة الشركات من إدارة المخاطر وتوسيع قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الخارجية والمحلية. وتزاول المؤسسة عملها على أساس تجاري، وتستثمر حصرياً في مشروعات هادفة للربح في البلدان النامية، وتتقاضى الأسعار السائدة في الأسواق على منتجاتها وخدماتها.

تهدف المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بالجهات المتعاملة معها في مختلف الصناعات والقطاعات - مع التركيز بصفة خاصة على قطاعات البنية التحتية، والصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية، والخدمات، والأسواق المالية. وفي السنة المالية 2018، قدمت المؤسسة استثمارات طويلة الأجل بقيمة 11.6 مليار دولار في 366 مشروعا، كما عبأت حوالي 11.7 مليار دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

الأدوات والمنتجات

القروض

تقوم المؤسسة بتمويل المشروعات والشركات من خلال تقديم قروض من حسابها الخاص لمدة تتراوح عادة بين 7 و 12 سنة. كما تقدم قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراضها.

وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقوّمة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات إقراض بالعملات المحلية، وقدمت موارد تمويلية بنحو 74 عملة محلية.

وفي السنة المالية 2018، ارتبطت المؤسسة بتقديم قروض جديدة من حسابها الخاص بقيمة 9.8 مليار دولار.

أسهم رأس المال

يتيحُ الاستثمارُ في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال للنمو طويل الأجل التي تحتاجها مشروعات القطاع الخاص. وتستثمر المؤسسة مباشرة في أسهم رأس مال الشركات، وكذلك من خلال صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة. وفي السنة المالية 2018، بلغت استثماراتها في أسهم رأس المال لحسابها الخاص حوالي 1.3 مليار دولار من ارتباطات الإقراض.

وتستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح بين 5% و 20% من أسهم رأس مال الشركة المعنية، وتشجع المؤسسة الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهمها بالبورصة؛ مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم أيضا بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

تمويل التجارة والسلع الأولية

يكفل برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة وفاء المؤسسات المالية المعتمدة بالتزامات السداد المتعلقة بالتجارة. ويعمل البرنامج على زيادة قدرة البنوك على تمويل الأنشطة التجارية وتكملتها عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 287 بنكا في 87 بلداً.

وفي السنة المالية 2018، بلغ متوسط الرصيد القائم غير المسدد للمؤسسة أكثر من 3.4 مليار دولار في مجال تمويل التجارة.

القروض المشتركة

يعد برنامج القروض المشتركة التابع للمؤسسة هو الأقدم والأكبر حجما على مستوى بنوك التنمية متعددة الأطراف. وفي السنة المالية 2018، مثل هذا البرنامج نحو ثلثي الأموال التي قامت المؤسسة بتعبئتها.

وفي السنة المالية 2018، شاركت المؤسسة في تعبئة 7.7 مليار دولار من القروض من الفئة "ب" والقروض الموازية، وقروض البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك، وقروض المشاركة المهيكلة من الفئة "أ"، والمشاركات غير الممولة في تحمل المخاطر من المؤسسات المالية. وشمل ذلك البنوك التجارية ومؤسسات الاستثمار ومؤسسات التمويل الإنمائي وأحد البنوك المركزية في بلدان الأسواق الصاعدة. وفي نهاية السنة المالية 2018، بلغ إجمالي محفظة القروض المشتركة 16.2 مليار دولار.

وذهب أكثر من 40% من التمويل الذي قدمته المؤسسة من خلال القروض المشتركة – بواقع 3.57 مليار دولار إجمالا – إلى مقترضين في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

منتجات المُشتقات المالية والتمويل المنظم (المهيكل)

تتيح المؤسسة منتجات المشتقات المالية للجهات المتعاملة معها، حصريا لأغراض التحوط. وعن طريق إتاحة الفرصة لهذه الشركات للوصول إلى أسواق منتجات المُشتقات المالية الدولية لأغراض التحوط ضد التعرض لمخاطر تقلب أسعار العملات أو تقلب أسعار الفائدة أو أسعار السلع الأولية، فإن المؤسسة تمكّنها من تعزيز جدارتها الائتمانية وتحسين ربحيتها. وتعمل المؤسسة بشكل عام، بتقديمها منتجات إدارة المخاطر، وسيطاً بين السوق والشركات الخاصة في الأسواق الصاعدة، وتتيح كذلك منتجات تمويل مهيكلة للجهات المتعاملة معها التي تسعى إلى تعبئة أموال من أسواق رأس المال العالمية والمحلية، وإدارة المخاطر المالية. وقد ساعدت المؤسسة الجهات المُصْدرة لأول مرة المتعاملة معها في الوصول إلى الأسواق من خلال ضمانات ائتمان جزئية. وتساعد المؤسسة أيضا المتعاملين معها في عمليات الهيكلة والتوريق مع مستثمرين من أسواق رأس المال.

التمويل المختلط

تستخدم المؤسسة أدوات عدة لاجتذاب التمويل الخاص الذي لولاها ما كان ليتاح لمشروعات التنمية عالية الأثر. وهي تخلط التمويل الميسر - الذي يأتي في العادة من شركاء التنمية - مع مواردها التمويلية والموارد التي تتم تعبئتها من مستثمرين آخرين متعاملين معها. ويمكن للتمويل المختلط أن يساعد في التخفيف من تكاليف الدخول المبكر للشركات إلى الأسواق أو مخاطر المشروعات، مما يؤدي إلى تهيئة المجال أمام الاستثمارات الرائدة، وإنشاء سجل لتتبع مستوى الأداء يمهد السبيل للاستثمارات التجارية. وقد طبقت المؤسسة في السابق هذا النهج في مجالات تغير المناخ والصناعات الزراعية والأمن الغذائي وتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة - على الرغم من أن تفعيل نافذة القطاع الخاص التابعة لها وللوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (انظر الصفحة 27) قد أتاح لها فرصا لمساندة الكثير من القطاعات الأخرى. ويتسم نهجها إزاء التمويل المختلط بالانضباط والحصافة - إذ يهدف إلى معالجة أوجه القصور في الأسواق، وتفادي تشوهات الأسواق، وإعلاء مبدأ الشفافية، وتعزيز الأثر الإنمائي. وفي السنة المالية 2018، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 218 مليون دولار من أموال المانحين الميسرة، وحفز ذلك أكثر من 1.5 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص.

الخدمات الاستشارية

يمثل تقديم الخدمات الاستشارية جزءا بالغ الأهمية من إستراتيجية المؤسسة لتهيئة الأسواق وتعبئة الاستثمارات الخاصة. ومن خلال هذا العمل، تساعد المؤسسة على تهيئة الظروف الضرورية التي ستجتذب رؤوس الأموال الخاصة، مما يهيئ المجال أمام القطاع الخاص للنمو.

ولهذا السبب، فقد تحولت المؤسسة نحو اعتماد نهج ذي بعد إستراتيجي أكبر، يربط برامجها للخدمات الاستشارية بصورة منتظمة بالاحتياجات الأكثر إلحاحا التي حددتها إستراتيجيات مجموعة البنك الدولي القُطرية والقطاعية. وستركز المؤسسة على إعداد مشروعات عالية الأثر يمكنها مساعدة البلدان المتعاملة معها على اجتذاب التمويل الذي تحتاج إليه - وخاصة في مناطق العالم الأشدّ فقرا والأكثر تأثرا بالصراعات.

- تساعد المؤسسة الشركات على اجتذاب مستثمري القطاع الخاص والشركاء، ودخول أسواق جديدة، وزيادة تأثيرها. كما تتيح آراء مستنيرة حول الأسواق مُصممة كي تلائم الاحتياجات، وكذلك خدمات استشارية حول كيفية تحسين الأداء التشغيلي للشركات واستدامتها.
- تساعد المؤسسة الصناعات والقطاعات على اعتماد أفضل الممارسات والمعايير لزيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة.
- تساعد المؤسسة الحكومات على هيكلة ترتيبات الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض تحسين قدرة المواطنين على الحصول على مرافق بنية تحتية وخدمات أساسية عالية الجودة. كما تساعد الحكومات على تطبيق الإصلاحات التي تشجع استثمارات القطاع الخاص.

تتألف فرق العمل الاستشاري للمؤسسة من خبراء متمرسين، ويوجد حوالي 80% من جهاز موظفيها وخبرائها الاستشاريين في مكاتبها الميدانية. في السنة المالية 2018، نمت محفظة المؤسسة لمشروعات الخدمات الاستشارية بواقع 1.5 مليار دولار، وشمل ذلك حوالي 741 مشروعا استشاريا في حوالي 100 بلدٍ. ونفذت المؤسسة 57% من برنامجها للخدمات الاستشارية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 19% في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات، فيما بلغت نسبة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمناخ 27%.

كيف تعمل المؤسسة مع الشركات

الصناعات الزراعية: تساعد المؤسسة الشركات المتعاملة معها على تحسين الإنتاجية ومعايير الأداء من خلال جملة تدابير منها: بناء سلاسل قيمة تتسم بالكفاءة، وضمان الأمن الغذائي، وتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية قوية لمنشآت الأعمال الزراعية الأصغر حجما والمجتمعات المحلية الزراعية.

البنية التحتية والموارد الطبيعية: تساعد المؤسسة الشركات على تقديم المنافع للمجتمعات المحلية، وعلى تخفيف حدة المخاطر المحلية في المشروعات.

خدمات تمويل الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على دخول الأسواق الجديدة، واجتذاب المستثمرين، وهيكلة المشروعات المعقدة، وإسداء المشورة بشأن تصميم عمليات الاندماج والاستحواذ والشراكات وتنفيذها.

الخدمات الاستشارية في قطاعي المياه والطاقة: تساعد المؤسسة الشركات على استخدام الطاقة والمياه بمزيد من الكفاءة بغرض تعزيز مستوى الأداء والاستدامة البيئية. وتعمل كذلك على تسريع عجلة تطوير أسواق الطاقة المتجددة، وتحسين قدرة الناس على الحصول على خدمات الطاقة الحديثة.

المباني الخضراء: توفر المؤسسة الأدوات وبرامج التدريب لمساعدة الشركات على تشييد المباني التي تستخدم الطاقة والمياه والمواد بمزيد من الكفاءة. كما تساعد الحكومات على وضع أطر السياسات ذات الصلة، وتعمل مع البنوك لتدشين أدوات ومنتجات تمويل خضراء مراعية للبيئة.

منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة: تساعد المؤسسة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تقوية مهاراتها وأدائها، مما يؤدي إلى تحسين قدرتها على المشاركة في شبكات الإمداد والتوزيع للشركات الأكبر حجما. وهي تسدي المشورة للشركات والحكومات حول كيفية تحسين ظروف العمل، وتعزيز تنافسية سلسلة إمدادات قطاع المنسوجات.

المساواة بين الجنسين: تعمل المؤسسة مع الشركات على تحسين ممارسات تشغيل النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن. وتساعدها أيضا على زيادة قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات المالية، والتكنولوجيا، والمعلومات، والأسواق.

حلول الأعمال الإستراتيجية: تساعد المؤسسة الشركات على إيجاد حلول للتحديات المعقدة التي تواجه أنشطة الأعمال، وعلى هيكلة برامج مبتكرة، وإتاحة فرص جديدة في الأسواق.

حوكمة الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على تحسين فرص الحصول على رأس المال، وتخفيف المخاطر، والحماية من سوء الإدارة، وذلك من خلال تحسين حوكمة الشركات لديها.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية: تساعد المؤسسة على دمج اعتبارات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات الشركات بهدف تحقيق النجاح على المدى الطويل.

كيف تعمل المؤسسة مع المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار

المؤسسات المالية: تساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تدعيم إدارة المخاطر التي تتعرض لها، وتنويع أدواتها ومنتجاتها - في فئات، مثل تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمساواة بين الجنسين، والتمويل الإسكاني، والطاقة المستدامة. كما تشجع تعميم فرص الحصول على التمويل، وتدعيم أسواق رأس المال، وإنشاء مكاتب استعلام ائتماني وسجلات ضمانات.

مديرو صناديق الاستثمار: تساعد المؤسسة على تنمية صناعة الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة في الأسواق الوليدة، وعلى تقديم الخدمات الاستشارية لمديري صناديق الاستثمار ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر فيها هذه الصناديق.

كيف تعمل المؤسسة مع الحكومات

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تساعد المؤسسة الحكومات على تصميم وتنفيذ ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المصممة لتلبية الاحتياجات المحلية، وتساعد على حل اختناقات البنية التحتية، وتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

القطاع المالي: تعمل المؤسسة مع الحكومات والقطاع الخاص لبناء أنظمة مالية وأسواق رأسمالية تتسم بالمرونة والشفافية وسلاسة الأداء.

مُناخ الاستثمار: تساعد المؤسسة على تحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات تشجع الاستثمار وتحفز النمو وتوفر فرص العمل.

مجموعة الموارد المائية 2030: تجمع المؤسسة معا الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بغرض تحديد الاحتياجات الاستثمارية، ودفع جهود الإصلاح لمعالجة مشكلة شح المياه.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

تقوم شركة إدارة الأصول (ذات مسؤولية محدودة)، وهي شركة تابعة للمؤسسة ومملوكة لها بالكامل، بتعبئة رؤوس الأموال وإدارتها لصالح مؤسسات الأعمال في أسواق البلدان النامية والأسواق الوليدة. وتتيح هذه الشركة، التي تأسست عام 2009، للمستثمرين فرصا فريدة للوصول إلى استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة، وفي الوقت نفسه أيضا زيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل الوافدة إلى هذه الأسواق. وتعزز الشركة الأثر الإنمائي للمؤسسة وتحقق الأرباح للمستثمرين من خلال الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من تواجد عالمي ومعايير استثمارية عالمية.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2018، بلغت الأموال التي قامت الشركة بتعبئتها حوالي 10.1 مليار دولار، منها حوالي 2.3 مليار دولار من المؤسسة. وهي تدير 12 صندوقا استثماريا، تغطي أسهم رأس المال وأدوات الديون ومنتجات صندوق الصناديق (fund-of-fund products)، لحساب مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق ثروات سيادية، وصناديق معاشات تقاعدية، ومؤسسات تمويل إنمائي.

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوق الرسملة التابع للمؤسسة

يتألف صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار، من صندوقين فرعيين: صندوق مساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ 1.3 مليار دولار، وصندوق للديون الثانوية بمبلغ 1.7 مليار دولار. وساعد الصندوق الذي تأسس عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2018، قدم الصندوق 41 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 2.8 مليار دولار.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تأسس صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام 2010 برأسمال قدره مليار دولار. ويستثمر الصندوق في أسهم رأس المال وعمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في مجموعة كبيرة من القطاعات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2018، قدم الصندوق 38 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 879 مليون دولار.

صندوق رسملة أفريقيا

تأسس صندوق رسملة أفريقيا في عام 2010 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية ذات الأهمية للجهاز المصرفي في أفريقيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2018، قدم الصندوق ثمانية ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 130 مليون دولار.

صندوق التحفيز التابع للمؤسسة

تأسس صندوق التحفيز التابع للمؤسسة في عام 2012 برأسمال قدره 418 مليون دولار، ويستثمر في صناديق توفر رأس المال اللازم لنمو الشركات التي تطور طرقا مبتكرة للتصدي لتغير المناخ في بلدان الأسواق الصاعدة. ويمكن للصندوق أيضا الاستثمار مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2018، قدم الصندوق 19 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 382 مليون دولار.

الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة

تأسس الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة في عام 2013 برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويقوم بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2018، قدم الصندوق 21 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 662 مليون دولار.

صندوق الصين - المكسيك

صندوق الصين - المكسيك، الذي تأسس عام 2014، هو صندوق خاص ببلد محدد برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويقوم باستثمارات مع المؤسسة في المكسيك في أسهم الشركات وأشباه الأسهم ومنتجات الاستثمار الوسطية (mezzanine). ويتركز عمله على قطاعي البنية التحتية، والنفط والغاز وغيرهما، بما في ذلك الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات والأعمال المصرفية. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2018، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 270 مليون دولار.

صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة

صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة برأسمال قدره 505 ملايين دولار هو صندوق تالٍ لصندوق الرسملة التابع للمؤسسة، ويقوم باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في المؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2018، قدم الصندوق أربعة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 133 مليون دولار.

صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة

يستثمر صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2015 برأسمال قدره 800 مليون دولار، على نحو رئيسي في صناديق أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة التي ينصب تركيزها على الشركات سريعة النمو في مختلف القطاعات في الأسواق الصاعدة والأسواق الوليدة. ويستثمر الصندوق أيضا مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2018، قدم الصندوق 18 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 397 مليون دولار.

صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة

يقوم صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2015 برأسمال قدره 162 مليون دولار، باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في المنطقة. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2018، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 52 مليون دولار.

صندوق ديون رائدات الأعمال

يمنح صندوق ديون رائدات الأعمال، الذي تأسس في عام 2016 برأسمال قدره 115 مليون دولار، قروضا ممتازة للبنوك التجارية لإعادة إقراضها لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في الأسواق الصاعدة. ويشكل ذلك أحد مكونات صندوق الفرص لرائدات الأعمال الذي يبلغ رأسماله 600 مليون دولار، وهو شراكة تأسست في مارس/آذار 2014 بين المؤسسة ومبادرة "عشرة آلاف امرأة" التابعة لمؤسسة غولدمان ساكس. وحتى 30 يونيو/حزيران 2018، قدم الصندوق ارتباطات استثمار تصل قيمتها إلى 87 مليون دولار إلى 8 بنوك.

صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة

يقوم صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2016 برأسمال قدره 693 مليون دولار، باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار في أشباه الأسهم في جميع القطاعات في الأسواق الصاعدة في آسيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2018، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 90 مليون دولار.

خبرات المؤسسة المتخصصة

يعكس الدور الريادي للمؤسسة وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص بشكل مستدام تمتعها بميزة خاصة – ألا وهي الخبرة الواسعة والعميقة التي اكتسبتها على مدى أكثر من 60 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على النجاح والنمو.

وقد انتقلت المؤسسة للاستفادة مما اكتسبته من معارف عالمية متخصصة في التصدي لأكبر التحديات التي تواجه التنمية في السنوات القادمة - ومنها البطالة وتغير المناخ والأمن الغذائي والمائي.

الصناعات الزراعية والغابات

يمكن للصناعات الزراعية أن تقوم بدور مهم في جهود الحد من الفقر. ويشكل القطاع الزراعي في الغالب ما لا يقل عن نصف إجمالي الناتج المحلي والعمالة في العديد من البلدان النامية، وهو ما يجعله إحدى أولويات المؤسسة.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص على معالجة الطلب على السلع الزراعية الأولية على نحو مستدامٍ بيئياً وشاملٍ اجتماعياً. وتقدم المؤسسة تسهيلات رأس المال العامل لمساعدة الجهات المتعاملة معها في تمويل بناء المخزونات، وتوفير البذور، والأسمدة، والمواد الكيماوية، والوقود اللازم للمزارعين. ولتيسير التجارة وتخفيض التكاليف، تواصل المؤسسة تنفيذ الاستثمارات في تجهيزات البنية التحتية، مثل المستودعات ومخازن التبريد. ولتحقيق استدامة إنتاج الأراضي الزراعية، تعمل المؤسسة على تحسين الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيات، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد.

وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في قطاعي الصناعات الزراعية والغابات حوالي 956 مليون دولار.

المؤسسات المالية

تشكل الأسواق المالية السليمة والمستدامة والشاملة للجميع عصب عملية التنمية؛ نظرا لأنها تكفل تخصيص الموارد وتوزيعها بكفاءة. وقد ساعد عمل المؤسسة مع مؤسسات الوساطة المالية في تقوية المؤسسات المالية والأنظمة المالية بوجه عام. وأتاح ذلك أيضا الفرصة لمساندة عدد من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة يفوق كثيرا العدد الذي كان يمكن أن تدعمه بمفردها.

ويُمَكِّن العمل من خلال مؤسسات الوساطة المالية المؤسسة من تشجيع هذه المؤسسات على زيادة مشاركتها في قطاعات ذات أولويات إستراتيجية، مثل المشروعات المملوكة للنساء وتغير المناخ، وفي المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية - مثل الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك في قطاعات الإسكان والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في الأسواق المالية حوالي 5.5 مليار دولار.

الصحة والتعليم

تعد الخدمات الصحية والتعليمية احتياجات إنسانية أساسية - لكنها لا تزال بعيدة المنال للعديد من الناس في البلدان النامية،

ويشكل توسيع نطاق الحصول عليها عنصرا محوريا في أية إستراتيجية لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وتساند المؤسسة الشركات العاملة في مجال الرعاية الصحية والعلوم الحياتية - بتقديم التمويل، وتبادل المعارف المتخصصة، ورفع مستوى المعايير الإدارية والسريرية، والمساعدة على وضع السياسات الحكومية ذات الصلة، ودعم التعاون بين القطاعين العام والخاص. ففي قطاع التعليم ، تساعد المؤسسة المؤسسات الخاصة لتكملة عمل القطاع العام ولإتاحة المزيد من الفرص للأطفال، والشباب، والبالغين العاملين.

والمؤسسة هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في قطاعي خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص. وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي ارتباطاتها طويلة الأجل الجديدة لحسابها الخاص في قطاعي الصحة والتعليم ما قيمته 739 مليون دولار.

البنية التحتية

تحفز مرافق البنية التحتية الحديثة النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، ويمكن أن تمثل فرصة لمعالجة التحديات الإنمائية الناشئة، ومنها التوسع العمراني السريع وتغير المناخ.

وتشكل البنية التحتية أحد المجالات المهمة التي يمكن للقطاع الخاص تقديم إسهام ملموس فيها، بحيث تتيح الخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من الناس على نحو يتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة والربحية. وينصب محور تركيز المؤسسة على: مساندة مشروعات البنية التحتية الخاصة التي يمكنها محاكاة نماذج العمل المبتكرة عالية التأثير على نطاق واسع.

وتساعد المؤسسة على زيادة فرص الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه، كما تقدم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها حول بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتعمل على تحسين مرافق البنية التحتية الحضرية والخدمات ذات الصلة. كما تقوم بتخفيف المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة والقدرات والإمكانات الأخرى. وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في هذا القطاع حوالي ملياري دولار.

الصناعات التحويلية

يضطلع قطاع الصناعات التحويلية بدور حيوي في خلق الفرص والحد من الفقر في البلدان النامية. وتخلق الجهات المتعاملة مع المؤسسة في هذا القطاع في العادة المزيد من الوظائف للعمالة أو تحافظ على الوظائف القائمة على نحوٍ أكبر من أي قطاع آخر.

وقد وسعت المؤسسة أنشطتها في هذا القطاع الذي يشمل الكيماويات، ومواد التشييد والبناء، والآلات الموفرة للطاقة، ومعدات النقل. وتستثمر المؤسسة في الشركات التي تقوم بتطوير منتجات وأسواق جديدة وبإعادة الهيكلة والتحديث، وتسدي لها المشورة، حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

وبما أن هذه الصناعات تمثل بعض القطاعات الأكثر إنتاجاً لانبعاثات الكربون، فإن المؤسسة تساعد الجهات المتعاملة معها على إعداد وتنفيذ استثمارات من شأنها أن تساعد في تخفيض انبعاثات الكربون والحد من استهلاك الطاقة.

وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في قطاع الصناعات التحويلية ما قيمته 536 مليون دولار.

النفط والغاز والتعدين

تُعد الصناعات التي يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية بمثابة العصب الحيوي للكثير من البلدان الأكثر فقرا في العالم، وهي مصدر رئيسي للوظائف والطاقة والإيرادات الحكومية، وتتيح طائفة عريضة من المنافع الأخرى للاقتصادات المحلية. ففي أفريقيا، على وجه التحديد، يمكن للاستثمارات المستدامة الكبيرة في هذه الصناعات أن تحقق مكاسب كبيرة على نحو مماثل في التنمية الاقتصادية.

وتتمثل رسالة المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين في مساعدة البلدان النامية على جني هذه المنافع، مع المساعدة في التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المستدامة. وتقدم المؤسسة التمويل والمشورة لمؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معها، كما تساعد الحكومات على اعتماد إجراءات تنظيمية فاعلة وتدعيم قدراتها على إدارة هذه الصناعات عبر سلسلة القيمة.

وتساند المؤسسة استثمارات القطاع الخاص في هذه الصناعات، وتعمل على ضمان تمتع المجتمعات المحلية بمزايا ملموسة. وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص في هذا القطاع ما قيمته 97 مليون دولار.

الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات. وتتيح هذه التكنولوجيات مزيداً من الفرص، وتؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق والمؤسسات. وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توفر هذه التكنولوجيات. وتوجه الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية تحتية حديثة لقطاع الاتصالات والشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيات صديقة للمناخ.

وتساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تجاوز حدودها الوطنية والدخول إلى أسواق أخرى في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة لحسابها الخاص في هذا القطاع 207 ملايين دولار.

السياحة وتجارة التجزئة والعقارات

تسهم قطاعات السياحة وتجارة التجزئة والعقارات إسهاما كبيرا في خلق الوظائف، وتحقيق الإيرادات الضريبية، والنمو الاقتصادي للبلدان النامية.

وتعمل المؤسسة على تقوية جميع القطاعات الثلاثة في البلدان النامية. وتعزز استثماراتها تطوير البنية التحتية الحرجة - في أماكن تعاني في الغالب من قلة الفنادق عالية الجودة للسائحين ورجال الأعمال الزائرين. كما تعمل مع مؤسسات تجارة التجزئة المتعاملة معها على خلق الوظائف، والإسهام في توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية، وبناء قدرات المصارف المحلية، وتحسين مرافق البنية التحتية، والارتقاء بمستوى معايير العمل. وتستثمر المؤسسة أيضا في الشركات العقارية بغرض زيادة المتاح من الوحدات السكنية ميسورة التكلفة والعقارات التجارية.

وفي السنة المالية 2018، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل الجديدة لحسابها الخاص في قطاعات السياحة وتجارة التجزئة والعقارات ما قيمته 764 مليون دولار.

موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها

تجسد ثقافة مؤسسة التمويل الدولية التزامها بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل الفئات الأكثر ضعفاً في بلدان العالم النامية.

فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

تتصدر المؤسسة أنشطة قياس الأثر الإنمائي لعمليات القطاع الخاص، وهي واحدة من المؤسسات المالية العالمية القليلة التي تضع أهدافا مؤسسية للأثر الإنمائي المباشر الذي تتوخى تحقيقه. ويقع قياس نتائج عمل المؤسسة في صميم ما تقوم به ويلعب دوراً بالغ الأهمية لفهم مدى سلامة عمل إستراتيجيتها - وما إذا كانت أنشطتها والجهات المتعاملة معها تصل إلى الناس والأسواق التي تكون في أشد الحاجة إلى مساعدتها.

نظام مؤسسة التمويل الدولية لتقييم الأثر وقياس النتائج

وضعت مؤسسة التمويل الدولية نظاما إرشاديا شاملا للعمليات لتحقيق أثر إنمائي قوي وتحسين أدائها كل عام. وتبدأ هذه العملية بإجراء دراسات تشخيصية قُطرية وقطاعية وتحديد الأولويات والمشروعات المحتملة. وتُعزز بإجراء تقييم للأثر الإنمائي المتوقع الذي يتم الاسترشاد به عند اختيار المشروعات وتصميمها. وتتعزز هذه العملية برصد نتائج المشروعات التشغيلية بانتظام وإجراء تقييم انتقائي للمشروعات الناضجة في نهاية المطاف من أجل تحديد الآثار المتحققة والدروس المستفادة.

الدراسات التشخيصية: يبدأ عمل مؤسسة التمويل الدولية بإجراء دراسة تشخيصية عن احتياجات القطاع الخاص في بلدان محددة. وطبقت المؤسسة أداة جديدة -هي الدراسات التشخيصية للقطاع الخاص على مستوى البلدان- لرصد المعوقات أمام استثمار القطاع الخاص، وتحديد

نظام دعم شامل لتقييم الأثر

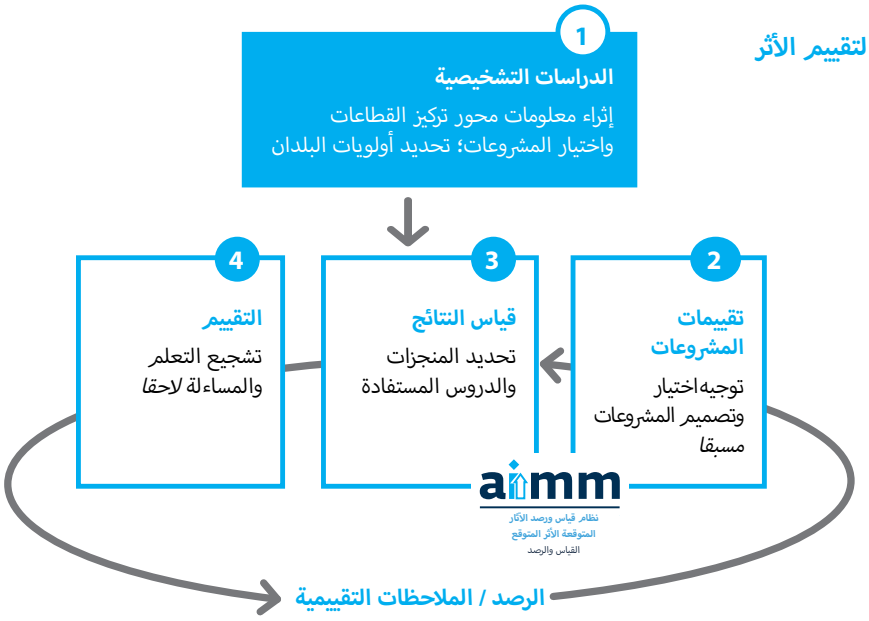

القطاعات التي تتوفر بها أكبر الإمكانات لمشاركته، والتوصية بإجراء أنشطة محددة لدفع الأولويات الإنمائية إلى الأمام. ويمكِّن هذا النهج مجموعة البنك الدولي والحكومات والشركاء من تحديد التحديات التي تواجه التنمية واتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي لها.

وبالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، أنجزت المؤسسة دراستين تشخيصيتين للقطاع الخاص في غانا وكازاخستان وبدأت العمل في 13 بلدا آخر بمختلف أنحاء العالم. وسيلي ذلك إجراء المزيد من هذه الدراسات على مدى السنوات الثلاث القادمة.

إطار قياس ورصد الأثر المتوقع: تحسين اختيار المشروعات وتصميمها

في عام 2017، طبقت المؤسسة أداة جديدة لتقييم آثار المشروعات تدعِّم إطارها لقياس النتائج، وهي النظام الخاص بقياس ورصد الأثر المتوقع. وفي إطار هذا النظام، يتم تقييم المشروعات المقترحة واختيارها بناء على أثرها الإنمائي السابق أو المتوقع. ويُمكِّن هذا النهج المؤسسة من تحديد أهداف طموحة لكنها قابلة للتحقيق، واختيار المشروعات التي تتمتع بأكبر إمكانات لإحداث أثر إنمائي، وتحسين تصميم المشروعات. ومع وضع هذا النظام، أصبحت المؤسسة الآن قادرة بشكل أفضل على اختيار مزيج من المشروعات يحقق أثرا إنمائيا مرتفعا وعوائد مالية قوية. وتستمر المؤسسة في العمل على تنقيح هذا النظام.

ويمكِّن هذا النظام المؤسسة من تقييم نواتج المشروع وكذلك أثره على تهيئة الأسواق. ويبحث كيفية تأثر المستفيدين من الاستثمارات، بما في ذلك الموظفون والمستهلكون والمورِّدون. كما يفحص الآثار الأوسع نطاقا على الاقتصاد والمجتمع. ويمكِّن هذا النظام المؤسسة من بحث كيف يشجِّع مشروع ما تحقيق الأهداف التي ترتكز عليها جهودها لتهيئة الأسواق- من خلال تعزيز القدرة على المنافسة، والقدرة على التكيف، والتكامل داخل الأسواق وفيما بينها، والشمولية، والاستدامة.

وفي عام 2018، بدأت المؤسسة في تقييم جميع مشروعات الاستثمار الجديدة باستخدام إطار قياس ورصد الأثر المتوقع. ويجري دمج الجزء الخاص بالرصد من هذا النظام مع النظام الحالي لتتبع النواتج الإنمائية. وسيتم تطوير نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للخدمات الاستشارية خلال السنة المالية 2019.

الرصد: تحديد الإنجازات والدروس المستفادة

يستخدم نظام المؤسسة لقياس النتائج نهجا متعدد المستويات لتعزيز إسهامات المؤسسة في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي من خلال المساعدة في تحسين قرارات العمل الجديدة وزيادة قيمة عمليات الرصد والتقييم. ومنذ عام 2006، قامت المؤسسة بتتبع الأثر الإنمائي من خلال نظام تتبع النواتج الإنمائية، وهو إطار يساعد المؤسسة على رصد وتقييم أداء جميع الشركات المتعاملة مع استثماراتها الجارية. وخلال السنوات القليلة القادمة، سيتضمن نظام قياس ورصد الأثر المتوقع تدريجياً بعض العناصر ذات الصلة في نظام تتبع النواتج الإنمائية، مما يوفر نهجا شاملا لقياس النتائج.

وتتمثل إحدى الميزات المهمة لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع في قدرته على ربط تقييمات المشروعات السابقة بالنواتج الآنية لقياس النتائج؛ فهو نظام يستند إلى الشواهد، حيث يتم صراحةً ربط تقديرات الأثر الإنمائي المتوقع بمؤشرات الرصد. وفي ظل هذا النظام، يرتبط واحد على الأقل من مؤشرات التتبع بكل أثر يُدَّعَى إحداثه ويُستخدم لتبرير تقييم سابق.

التقييمات: تقديم الشواهد وتشجيع المساءلة

تمثل تقييمات المشروعات الناضجة أو المنجزة الحلقة النهائية في إطار تقييم الآثار. وتقوم المؤسسة سنوياً بإجراء تقييمات ذاتية لعينة من عمليات الاستثمار الناضجة ومشروعات الخدمات الاستشارية المنجزة. وتشكِّل هذه التقييمات الأساس الذي تستند إليه تقييمات أداء المؤسسة بوجه عام، كما يُستفاد منها في عمليات التقييم على مستوى القطاعات ومحاور التركيز والمناطق. ويتم بعد ذلك التحقق منها من خلال مجموعة التقييم المستقلة.

وتجري المؤسسة أيضا تقييمات متعمقة للمشروعات الناضجة أو مجموعات من المشروعات. ومنذ عام 2017، اعتمدت المؤسسة نهجا ذا بعد إستراتيجي أكبر إزاء عمليات التقييم يهدف إلى سد الفجوات بالغة الأهمية في المعرفة. وأجرت المؤسسة 27 عملية تقييم وبحوثا تطبيقية تركِّز على المشكلات العملية التي تواجه العمليات وتؤثر على فاعلية إجراءاتها التدخلية. وبالقيام بذلك، تستطيع المؤسسة تقييم تأثيرها على نطاق يتجاوز المشروعات الفردية-كما تستخلص الدروس المستفادة التي تثري الإستراتيجيات والعمليات في الصناعات المختلفة.

فعلى سبيل المثال، أظهر تقييم *للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي*، وهو أحد برامج المؤسسة للتمويل المختلط، أن نهجها الفريد- الذي يجمع بين الاستثمارات والخدمات الاستشارية- يضيف قيمة كبيرة إلى الأسواق الزراعية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط. ومن خلال المزج بين تمويل المؤسسة التجاري وعناصر التمويل الميسَّر في هذا البرنامج، تمكنت المؤسسة من الوصول إلى جهات متعاملة وأسواق جديدة في بلدان ينظر إليها المستثمرون في الغالب على أنها عالية المخاطر.

وفي السنة المالية 2017، أفادت المشروعات التي يساندها البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي أكثر من 874 ألف مزارع في بلدان بها معدلات فقر مرتفعة وتعاني من نقص حاد في الأمن الغذائي. وعبأ البرنامج أيضا رؤوس أموال إضافية كبيرة - حيث أدت استثمارات بنحو 250 مليون دولار إلى حفز استثمارات بقيمة إجمالية تبلغ 1.6 مليار دولار.

ويوضِّح كذلك استثمار المؤسسة عام 2012 في مشروع أبنغوا كاكسو، وهو محطة للطاقة الشمسية المركَّزة بقدرة 100 ميغاوات في جنوب أفريقيا، قيمة عمليات التقييم. وكان هذا المشروع، الممولَّ جزئياً بتمويل ميسَّر من صندوق التكنولوجيا النظيفة، أول محطة للطاقة الشمسية المركَّزة يمولها القطاع الخاص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وقد أتاح هذا المشروع 1700 وظيفة في أعمال الإنشاء و80 وظيفة بدوام كامل، وهو أعلى بكثير من المستهدف. وأنتج المشروع أيضا ما يكفي من الطاقة لخدمة 33 ألف مستهلك آخر إلى جانب تجنب انبعاث ما يُقدَّر بنحو 306 آلاف طن متري من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

الأهداف الإنمائية للمؤسسة: مساندة إستراتيجية المؤسسة

تتكامل الأهداف الإنمائية للمؤسسة مع نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لتحديد أهداف متصلة بتغطية المؤسسة يُتوقع أن تحققها مشروعاتها. وتغطي هذه الأهداف خمسة مجالات تتسق مع إستراتيجية المؤسسة ولها تأثير مباشر على الأحوال المعيشية للناس في الأسواق التي تخدمها:

- خلق فرص للزراعة المستدامة
- تحسين خدمات الصحة والتعليم
- زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية لعملاء التمويل متناهي الصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة
- زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها
- تقليل انبعاثات غازات الدفيئة

تعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها لتقدير الآثار الإنمائية المحددة التي ستحققها بمرور الوقت مع كل ارتباط تقدمه لأغراض الاستثمار والخدمات الاستشارية. وفي السنة الثانية من الدورة الحالية التي تمتد لثلاث سنوات (السنوات المالية 2017-2019)، أحرزت المؤسسة تقدُّما جيدا في الارتباطات المقدَّمة لتحقيق الأهداف في السنة المالية 2018. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني للمؤسسة: https://www.ifc.org/developmentgoals.

مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يتسق رصد المؤسسة للنتائج مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي جرى اعتمادها في سبتمبر/أيلول 2015. وبوجه خاص، يساعد نظام قياس ورصد الأثر المتوقع المؤسسة على الاحتفاظ برؤية تجمع في مداها بين أهدافها الإستراتيجية الخاصة وهدفي البنك الدولي وأهداف التنمية المستدامة. وبحكم تصميمه، يقيس هذا النظام النواتج على مستوى المشروعات والأنظمة مقابل الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقد مكَّن هذا النهج المؤسسة من لعب دور رئيسي فيما بين مؤسسات التمويل الدولية في إعداد تقارير حول كيفية مساهمتها-هي والجهات المتعاملة معها- في تحقيق هذه الأهداف. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن كيفية مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الموقع: https://www.ifc.org/sdgalignment.

القيادة الفكرية للمؤسسة في مجال قياس النتائج

تتصدر المؤسسة بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي في أنشطة الرصد والتقييم لعمليات القطاع الخاص. وأحد الأمثلة التوضيحية على ذلك هو عملها على إنشاء مجتمع الممارسين فيما بين مؤسسات التمويل الدولية لتقييم عمليات القطاع الخاص.

وفي مارس/آذار 2018، استضافت المؤسسة *المؤتمر السنوي الثاني لتقييم الأثر الإنمائي للقطاع الخاص* في لندن، وذلك بالاشتراك مع مجموعة سي دي سي، وهي مؤسسة للتمويل الإنمائي بالمملكة المتحدة. وقد حضر ممثلون من 31 شريكا إنمائيا، وبنكا إنمائيا متعدد الأطراف، ومؤسسة تمويل دولية. وأبرز المؤتمر أهمية تقديم شواهد واضحة وموثوق بها على كيفية إسهام الاستثمارات الخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما شدد على تحديات تقييم الآثار المتعلقة بتهيئة الأسواق.

أداء المؤسسة وأثرها الإنمائي

حسب تنويه مجموعة التقييم المستقلة، تراجعت في السنوات الأخيرة تقديرات المؤسسة بشأن الفاعلية الإنمائية للاستثمارات والخدمات الاستشارية، وهو ما يُعزى جزئياً إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار السلع الأولية والاضطرابات السياسية في بلدان كثيرة. ويُعزى هذا التراجع أيضا إلى أوجه الضعف في اختيار المشروعات والإشراف عليها.

وتتخذ المؤسسة العديد من الخطوات لمعالجة هذه المشكلات، من بينها تدعيم المساءلة في عملية اختيار المشروعات وتنفيذها. وتجري المؤسسة أيضا استعراضات نصف سنوية لمحفظتها تشمل جميع مشروعات الخدمات الاستشارية لضمان اعتماد نهج استباقي في الإدارة واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

وفي السنة المالية 2018، حاز 59% من استثمارات المؤسسة على تقدير إيجابي- مرتفعة أربع نقاط عن السنة المالية 2017. وظهر هذا التحسُّن في جميع مجالات الأداء. وتستند تقديرات نظام تتبّع النواتج الإنمائية هذه إلى مجموعة تضم 776 استثمارا تمت الموافقة عليها بين عامي 2009 و2014 والتي بلغت من النضج درجة تُمكّن المؤسسة من تقييمها.

وكانت استثمارات المؤسسة الأكبر حجما قد حققت أداءً أفضل، حيث حاز 71% منها على تقدير إيجابي.

وعلى مستوى القطاعات الصناعية، حققت الاستثمارات في صناديق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة أفضل أداء-حيث حاز 64% منها على تقدير إيجابي. وسجلت الاستثمارات في قطاعات السياحة وتجارة التجزئة والإنشاءات والعقارات أكبر تحسُّن- حيث حاز 48% منها على تقدير إيجابي، مرتفعةً بواقع 14 نقطة عن السنة المالية 2017. وتُعزى هذه الزيادة بالأساس إلى تحسُّن درجات نظام تتبُّع النواتج الإنمائية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث توجد ثلثا مشروعات المؤسسة في هذه القطاعات.

تراجعت درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا، حيث حاز 31% من الاستثمارات في هذا القطاع على تقدير إيجابي- منخفضة ست نقاط عن السنة المالية 2017. وتركَّز هذا التراجع في ثلاث مناطق، وهي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا وآسيا الوسطي، وجنوب آسيا حيث كان الأداء المالي للجهات المتعاملة مع المؤسسة أضعف مما كان متوقعا.

وعلى مستوى المناطق، حققت الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أفضل أداء، حيث حاز 66% من الاستثمارات على تقدير إيجابي-مرتفعةً 16 نقطة عن السنة المالية 2017. وعكس هذا الارتفاع زيادة قوة أداء الاستثمارات في القطاع غير المالي.

وفي السنة المالية 2018، حاز 66% من مشروعات الخدمات الاستشارية المنجزة على تقدير إيجابي- منخفضة أربع نقاط عن السنة المالية 2017 لكنها لا تزال أعلى من النسبة المستهدفة وهي 65%. وعكست هذه الدرجة أداء 136 مشروعا تم إنجازها خلال العام وكانت مؤهلة للحصول على تقديرات تصنيفية للفاعلية الإنمائية.

وأظهرت ثلاث مناطق تحسُّنا ملحوظا في الأداء. وسجلت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى أقوى أداء، حيث حاز 88% من المشروعات على تقدير إيجابي. وشهدت المشروعات في مناطق جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تراجعا في الأداء.

نطاق التغطية والنتائج الإنمائية للجهات المتعاملة مع المؤسسة

تمكنت الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة وخدماتها الاستشارية في مختلف أنحاء العالم من الوصول إلى العديد من المستهلكين وتسجيل بعض الإنجازات المهمة (انظر الصفحة 89). وفيما يلي بعض أبرز الملامح:

تحسين القدرة على الحصول على التمويل:

- تقدم المؤسسة الاستثمارات والخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية التي تخدم الأفراد ومنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقدمت هذه المؤسسات حوالي 54.4 مليون قرض متناهي الصغر، و 8.3 مليون قرض صغير ومتوسط، بإجمالي يبلغ نحو 439 مليار دولار. كما قدمت 2.3 مليون قرض تمويل إسكاني، بقيمة إجمالية 69.8 مليار دولار.
- ساندت المؤسسة الجهات الشريكة في مجال الخدمات المالية الرقمية على إجراء أكثر من 366 مليون معاملة تجزئة غير نقدية، بإجمالي 10 مليارات دولار.
- ساعدت المؤسسة على تقوية الأسواق المالية في البلدان من خلال العمل مع سجلات الضمانات العينية ومكاتب الاستعلام الائتماني التي سهلت منح 146.8 مليار دولار من التمويل. وتمكن أكثر من 302000 من منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول على قروض بضمان عقارات منقولة.
- تم صرف قروض بقيمة إجمالية 444 مليون دولار إلى المقترضين الزراعيين وفي قطاع الإسكان لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة.
- ساعدت المؤسسة على إنشاء خمسة مكاتب للاستعلام الائتماني أو تعزيزها في المغرب، ومنغوليا، ونيجيريا، والأردن، وأذربيجان.

تقديم الحلول والخدمات:

- استفاد أكثر من 17 مليون شخص من عمل المؤسسة الاستشاري لمساندة حلول الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء.
- قامت الجهات المتعاملة مع المؤسسة بتوليد وتوزيع الكهرباء على 97.2 مليون شخص، كثيرون منهم في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. ووفرت هذه الجهات أيضا توصيلات هاتفية لما يبلغ 186.7 مليون شخص، معظمهم في جنوب آسيا. كما قامت بتوزيع الغاز على 3.1 مليون شخص، معظمهم في جنوب آسيا.
- ساعدت الجهات المتعاملة مع المؤسسة على توفير التعليم لما يبلغ 5.7 مليون طالب. وساندت شركات الصناعات الزراعية المتعاملة مع المؤسسة 4 ملايين مزارع من خلال تحسين فرص حصولهم على التمويل ووصولهم إلى الأسواق، ومن خلال تطبيق أساليب الزراعة المستدامة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المنافع إلى تحسين إنتاجية المزارعين ودخلهم ، وتعزيز قدرتهم على مواجهة الأحداث غير المتوقعة.
- عملت المؤسسة مع الشركات على تطبيق أساليب وتكنولوجيات جديدة اجتذبت موارد تمويلية تبلغ 121.2 مليون دولار من خلال مشروعات تشتمل على تكنولوجيات تتسم بكفاءة استخدام الموارد.
- ساعدت المؤسسة الحكومات في إبرام 17 عقدا مع مشغلين من القطاع الخاص، ومن المتوقع أن تحسّن هذه المعاملات من فرص توفير خدمات البنية التحتية والخدمات الصحية لنحو 6.1 مليون شخص وتعبئة ما يزيد على 4.6 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة في قطاع البنية التحتية.

تحسين بيئة الأعمال:

- بالتعاون مع البنك الدولي، ساندت المؤسسة 35 حكومة وطنية ومحلية لتنفيذ 73 إصلاحا ساعدت على تحسين البيئة المواتية لتنمية القطاع الخاص وتشجيع الأسواق التنافسية وخلق الوظائف. وأُجري 51 إصلاحا منها في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك 13 إصلاحا في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.
- أدت هذه الإصلاحات إلى تحقيق وفورات قدرها 85.5 مليون دولار بالقطاع الخاص، وساهمت بأكثر من 142 مليون دولار من الاستثمارات الجديدة.

نطاق التغطية الإنمائية حسب الجهات المتعاملة مع المؤسسة

الاستثمارات	المحفظة السنة التقويمية 2016	المحفظة السنة التقويمية 2017
التوظيف (ملايين فرص العمل)[1]	2.4	2.5
قروض التمويل متناهي الصغر[2، 3]		
العدد (بالمليون)	53.7	54.4
المبلغ (بمليارات الدولارات)	60.7	73.9
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة[2، 3]		
العدد (بالمليون)	8.3	8.3
المبلغ (بمليارات الدولارات)	351.1	364.7
تمويل التجارة[4]		
العدد (بالمليون)	1.8	1.7
المبلغ (بمليارات الدولارات)	255.9	280.4
عدد المنتفعين بالخدمات		
توليد الكهرباء (مليون شخص)[5]	78.1	79.2
توزيع الكهرباء (مليون شخص)	24.8	18.0
توزيع المياه (مليون شخص)	14.3	18.2
توزيع الغاز (مليون شخص)	59.9	3.1
توصيلات الهاتف (مليون شخص)	345.3	186.7
عدد المرضى الذين حصلوا على خدمات (بالمليون)	34.0	41.2
عدد الطلبة المستفيدين (بالمليون)	4.9	5.7
عدد المزارعين المستفيدين (بالمليون)	3.0	3.7
مدفوعات للموردين والحكومات		
مشتريات محلية من السلع والخدمات (بمليارات الدولارات)	36.6	38.3
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (بمليارات الدولارات)	14.6	15.8

تمثل هذه الأرقام إجمالي تغطية الجهات المتعاملة مع المؤسسة في نهاية السنتين التقويميتين 2016 و 2017. ولا يمكن مقارنة بيانات محفظة المؤسسة في السنة التقويمية 2016 ببيانات محفظة السنة التقويمية 2017 نتيجة لاستنادهما إلى محفظة متغيّرة للجهات المتعاملة مع المؤسسة. وبالنسبة لقروض التمويل متناهي الصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فإن النتائج تعكس أيضاً مساهمات من الخدمات الاستشارية. وفي حين يتم تطبيق العديد من الضوابط على البيانات التي ترفعها الجهات المتعاملة مع المؤسسة، فإنها تستند في بعض الأحيان إلى أرقام تقديرية، وقد يتفاوت فهم تعريفات المؤشرات تفاوتا طفيفا بين هذه الجهات.

1. أرقام المحفظة الخاصة بالتوظيف تشمل الوظائف التي أتاحتها الشركات التي تستثمر فيها الصناديق، وتمثل 35% من الإجمالي.
2. تمثل أرقام تغطية المحفظة: محفظة القروض متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير المسددة لدى المؤسسات المالية المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية فيما يتعلق بالتمويل الموجه للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
3. تتضمن بيانات التمويل متناهي الصغر ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تم الإبلاغ عنها مساهمة كبيرة من إحدى المؤسسات الكبيرة في آسيا.
4. يستند تقدير إجمالي عدد وقيمة المعاملات التجارية التي مولتها شبكة بنوك الأسواق الصاعدة في إطار برنامج تمويل التجارة العالمية إلى بيانات حقيقية من أكثر من 76% (العدد) و 79% (القيمة بالدولار) من البنوك النشطة التابعة للشبكة بالنسبة للسنة التقويمية 2017. ولا يمكن إجراء مقارنة مباشرة بين هذه الأرقام وأرقام العام الماضي، وذلك نتيجة للاختلاف في عدد البنوك النشطة التي أجابت على الاستقصاء. وتعكس الأرقام المعاملات التي تضمنها مباشرة مؤسسة التمويل الدولية، وتلك التي نفذتها بنوك الشبكة التي حصلت على دعم البرنامج. وقد جرى تحديث بيانات السنة التقويمية 2016 كي تعكس تصحيح بيانات الأعوام السابقة من المشاركين في المسح.
5. تم تنقيح إجمالي عدد المستهلكين للكهرباء المولدة في السنة التقويمية 2016 نتيجة لتعديل قيمة إحدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة جنوب آسيا، وجهة أخرى بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب مجالات الأداء، السنة المالية 2017 مقابل السنة المالية 2018

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

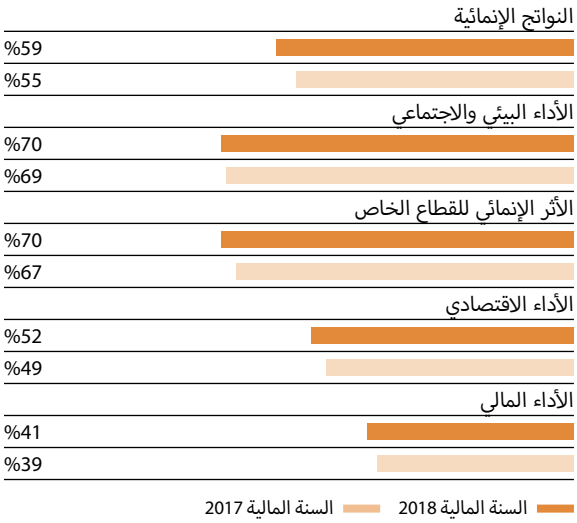

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب الصناعات، السنة المالية 2017 مقابل السنة المالية 2018

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

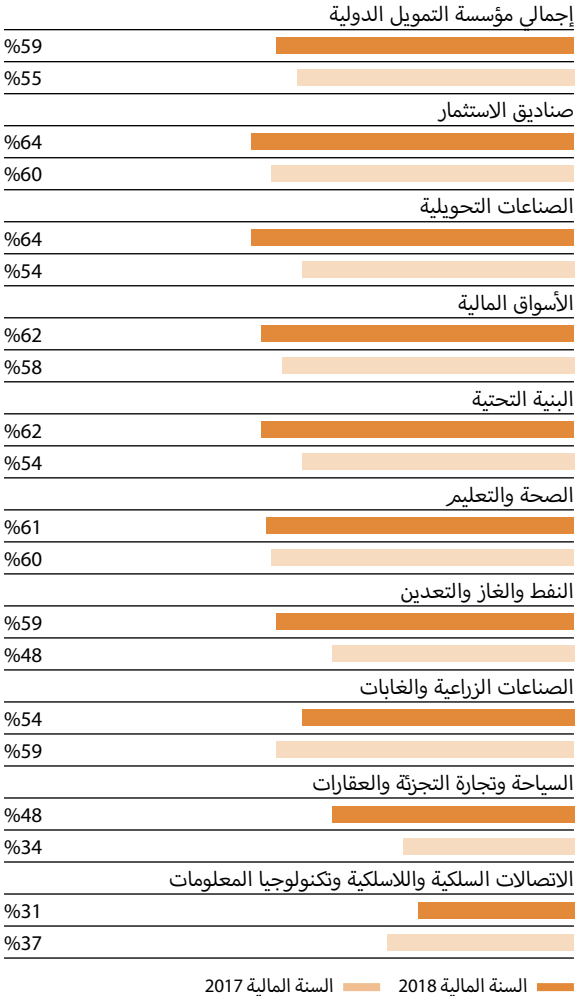

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب المناطق، السنة المالية 2017 مقابل السنة المالية 2018

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

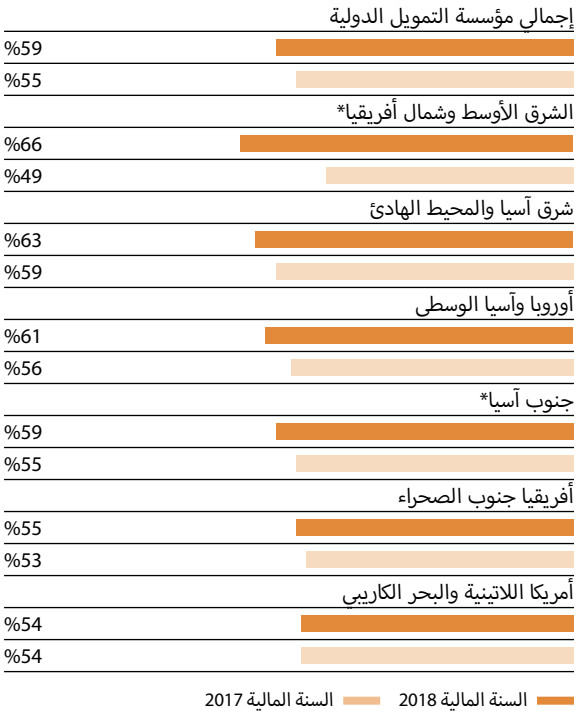

*المشروعات في أفغانستان وباكستان، التي كانت مدرجة في السابق ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي الآن مدرجة ضمن منطقة جنوب آسيا. وقد أُعيد حساب الرقم الخاص بالسنة المالية 2017 ليتضمن هذا التغيير.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب المناطق، السنة المالية 2017 مقابل السنة المالية 2018

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

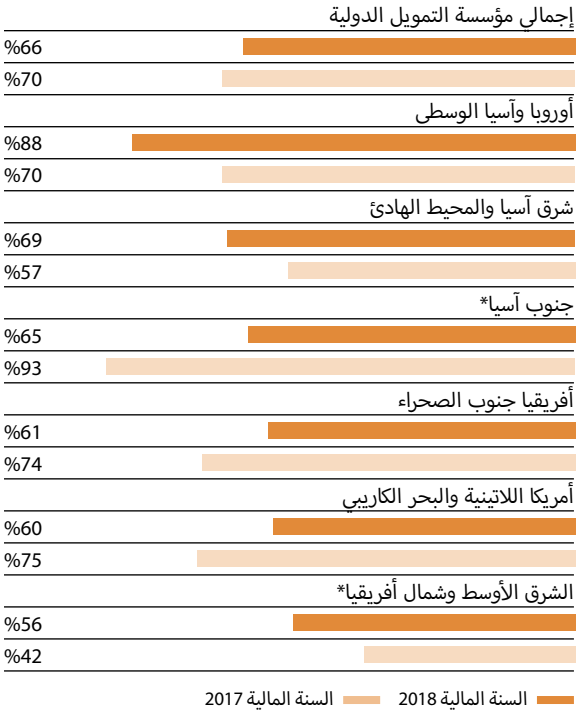

*المشروعات في أفغانستان وباكستان، التي كانت مدرجة في السابق ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي الآن مدرجة ضمن منطقة جنوب آسيا. وقد أُعيد حساب الرقم الخاص بالسنة المالية 2017 ليتضمن هذا التغيير.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات العمل، السنة المالية 2017 مقابل السنة المالية 2018*

نسبة من حصل على تقدير إيجابي

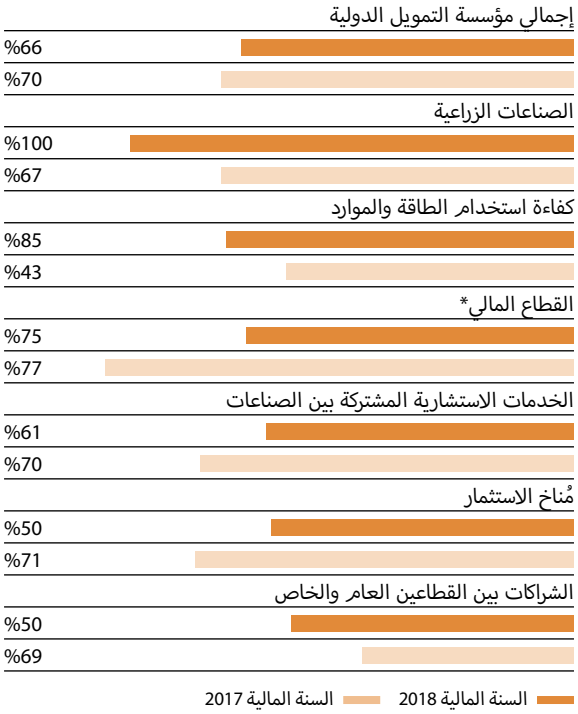

*"القطاع المالي" يتضمن أيضا مشروعات يضطلع بها الفريق المتكامل لمجموعة البنك الدولي بقطاع الممارسات العالمية للتمويل والأسواق.

المسؤولية المؤسسية

تهدف مؤسسة التمويل الدولية من خلال التزامها بمسؤوليتها المؤسسية إلى جعل الاستدامة جزءا لا يتجزأ من عملياتها الداخلية – بحيث تخضع للمعايير البيئية والاجتماعية نفسها التي تطالب الجهات المتعاملة معها بتطبيقها. والتزام المؤسسة بالوفاء بوعودها يجعلها تتقيد برسالتها في كيفية إدارتها لأعمالها.

جهاز موظفي المؤسسة

موظفو مؤسسة التمويل الدولية هم أكثر أصولها أهمية، حيث يقدمون حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للجهات المتعاملة معها. وتُعد معارفهم ومهاراتهم وتنوعهم ودوافعهم جزءاً أساسيا من ميزتها النسبية.

المؤشر	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
إجمالي الموظفين المتفرغين بدوام كامل	3,757	3,860	3,921
موظفو المؤسسة خارج الولايات المتحدة (%)	%56.5	%55.9	%54.9
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون)	904	1,018	1,092
مؤشر مشاركة الموظفين (%)	%72	%75	%75
التنوع			
المديرات (%)	%34.8	%35.5	%39.5
مديرون من بلدان المجموعة الثانية (%)	%40.6	%38.9	%40.5
نساء في الدرجة الوظيفية المهنية المتخصصة GF فأعلى، (%)	%45.7	%46.2	%46.7
مواطنون من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي في الدرجة الوظيفية GF فأعلى (%)	%10.5	%10.9	%11.2
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المقر	3.35	3.21	2.8
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المكاتب القطرية	4.08	3.71	2.95

ملاحظة: GF+ = الدرجة الوظيفية GF أو أعلى تشير إلى رواتب الدرجة الوظيفية GF أو أعلى – مثلا الوظائف المتخصصة.

تعزيز التنوع واحتواء كافة الفئات: يصل عمل مؤسسة التمويل الدولية إلى الجهات المتعاملة معها في مختلف أنحاء العالم- الناس والأماكن واللغات والمُثل العليا. وينعكس هذا التنوع في موظفي المؤسسة الذين يمثلون 151 جنسية ويعملون في 95 بلداً. وتمثل رؤاهم ووجهات نظرهم الفريدة حجر الزاوية في عمل المؤسسة الإنمائي.

وتلتزم المؤسسة بالانتقال إلى ما هو أبعد من التنوع المتأصل لديها باعتبارها مؤسسة دولية. ففي عام 2018، أحرزت المؤسسة تقدُّما على جميع مؤشرات التنوع، لاسيما ما يتعلق بإشراك المزيد من النساء ومواطني منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي في المناصب المهنية والإدارية العليا. وقامت المؤسسة بذلك من خلال تنفيذ مبادرات التوظيف الموجَّهة.

وانضمت المؤسسة إلى الشركات الرائدة في الحصول على شهادة العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين (EDGE)، وهي عبارة عن تقييم لمدى اتساق المؤسسة مع أفضل الممارسات العالمية بشأن المساواة بين الجنسين. ففي السنة المالية 2018، أصبحت المؤسسة- بوصفها عضوا في مجموعة البنك الدولي-أول مؤسسة مالية دولية تحصل على هذه الشهادة العالمية. والمؤسسة لديها مجموعة من المبادرات التي تستهدف الحفاظ على التوازن بين الجنسين في مختلف المواهب، وإدارة المساواة بينهما في الأجور بصورة استباقية، وتنفيذ سياسات وممارسات لتعزيز المساواة بينهما، وتشجيع إرساء ثقافة لاحتواء الجنسين في مكان العمل.

تشجيع نشر ثقافة أخلاقية: تشجع المؤسسة السلوك الإيجابي والاحترام في مكان العمل. وتقوم مجموعة البنك الدولي بتنقيح مدونة قواعد السلوك الخاصة بها لتتمحور حول خمس قيم أساسية تم تحديثها في هذه السنة المالية، وهي التأثير والنزاهة والاحترام وروح الفريق والابتكار. ويجري إطلاق مبادرات لتعزيز هذه القيم في إدارة الأداء، والتوظيف، والاتصالات الداخلية، وبرامج تدريب الموظفين لدى المؤسسة.

إثراء تطوير الموظفين: المؤسسة لديها إطار للقيادة والإدارة يوفر برامج لتطوير مهارات القيادة في مختلف إداراتها، وكذلك برنامجان رئيسيان للموظفين ذوي الإمكانات العالية: البرنامج العالمي لقيادة الأعمال وبرنامج القيادة المؤسسية. ويساعد هذان البرنامجان لتطوير المهارات القيادية، وهما الأفضل من نوعهما، على بث روح الإدارة والقيادة لدى الأشخاص على جميع المستويات في المؤسسة. وفي السنة المالية 2018، أتم 60 موظفا مشارِكا هذين البرنامجين لينضموا إلى شبكة للمتخرجين منهما تضم أكثر من 850 موظفا يقومون بتدريب وتوجيه الموظفين وينهضون بالأولويات المؤسسية من خلال الاضطلاع بمهام ممتدة.

وشهدت هذه السنة المالية قيام أول مجموعة لدى المؤسسة تضم 19 من موظفيها بإتمام برنامج تنفيذي للرعاية، وهو أحدث مبادرة ضمن مجموعة من البرامج لتنمية طائفة متنوعة من المواهب. ويتم ترشيح الموظفين من خلال عملية لاستعراض المواهب بالمؤسسة. ويحصل المشاركون على علاقات مع نواب الرئيس تقوم على أساس الرعاية وتقديم المشورة، إلى جانب التواصل مع شبكات مهنية ثرية.

ضمان تنافسية الأجور والمزايا: تطبِّق المؤسسة إطار الأجور والتعويضات الذي تعتمده مجموعة البنك الدولي، حيث تستند هيكلية الرواتب إلى السوق الأمريكية بالنسبة للموظفين الذين يتم تعيينهم في واشنطن العاصمة؛ وأما بالنسبة لجميع الموظفين الآخرين، فإنه يتم الاستناد في ذلك إلى التنافسية المحلية حسبما تحددها استقصاءات مستقلة للأسواق المحلية. والمؤسسة لديها أيضا برامج للأجور المتغيرة تشمل المكافآت التقديرية ومكافآت الأداء. وتقدم المؤسسة حزمة من المزايا التنافسية، بما في ذلك خطة التقاعد، والتأمين الصحي وعلى الحياة وحالات الوفاة الناجمة عن الحوادث، وتعويضات العاملين، والتأمين ضد الإعاقة.

هيكل رواتب جهاز الموظفين (واشنطن، العاصمة)

في 30 يونيو/حزيران 2018، كان هيكل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (بعد خصم الضرائب) والمتوسط السنوي لصافي الرواتب / المزايا كما يلي:

الدرجات الوظيفية	نماذج المسميات الوظيفية	الحد الأدنى (بالدولار)	منتصف الدرجة (بالدولار)	الحد الأقصى (بالدولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا والاستحقاقات[أ] (بالدولار الأمريكي)
GA	مساعد مكتبي	27,200	38,900	50,600	%0.02	38,995	21,129
GB	مساعد فريق، تقني معلومات	33,200	47,500	61,800	%0.23	46,393	25,137
GC	مساعد برامج، مساعد معلومات	40,700	58,100	75,500	%6.69	59,947	32,481
GD	مساعد برامج أول، أخصائي معلومات، مساعد لشؤون الموازنة	47,900	68,500	89,100	%6.21	74,009	40,101
GE	مُحلل بيانات	65,200	93,100	121,000	%10.44	85,303	46,220
GF	مهني مختص	85,300	121,800	158,300	%21.06	111,642	60,491
GG	مهني مختص أول	112,800	161,200	209,600	%33.68	155,672	84,349
GH	مدير، كبير مهنيين مختصّين	153,000	218,600	284,200	%18.72	218,903	118,609
GI	مدير، مستشار أول	233,100	291,400	349,700	%2.50	289,412	156,813
GJ	نائب الرئيس	278,900	328,100	377,300	%0.37	359,193	194,623
GK	المدير المنتدب، نائب الرئيس التنفيذي، والمسؤول التنفيذي الأول	310,000	364,700	419,400	%0.08	408,904	263,497

ملاحظة: نظرا لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد الضرائب. وتعادل تلك الرواتب في العادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المقارنة التي يتم قياساً عليها اشتقاق سلّم رواتب موظفي مجموعة البنك. ولا يصل إلى الثلث الأعلى من سلّم الرواتب إلا أقلية صغيرة نسبياً.

أ. يشمل ذلك التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين ضد الإعاقة، واستحقاقات نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب. وتُستبعد الإعفاءات الضريبية.

مكاتب المؤسسة

إن الحد من التأثير الذي تحدثه المؤسسة على البيئة يمثل أولوية بالنسبة لها. ولهذا تقوم المؤسسة بتصميم وإدارة المباني التابعة لها بطريقة مستدامة، وموازنة الانبعاثات التي لا يمكن التخلص منها.

استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة: يشكّل أكبر مكتب للمؤسسة، وهو مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة، نحو نصف مساحة مبانيها الموجودة عالمياً بالقدم المربعة. وأدت جهود تعزيز الكفاءة إلى خفض إجمالي استهلاك الكهرباء في المقر الرئيسي بنسبة 18% منذ عام 2007. وتواصل المؤسسة أيضا تحديث أنظمة الإنارة لديها بالتحوُّل إلى استخدام مصابيح الليد (مصابيح إضاءة بالصمامات الثنائية المشعة للضوء) بدلاً من مصابيح الفلورسنت المدمجة، إلى جانب ضبط درجات الحرارة لاستخدام المياه وأنظمة التدفئة والتبريد. وفي السنة المالية 2017، أدت هذه المشروعات الموفرة للطاقة إلى توفير نحو 60 ألف كيلووات/ساعة من الكهرباء.

وفي السنة المالية 2018، أحرزت المؤسسة تقدُّما كبيرا نحو تحقيق هدفها بعدم إنتاج نفايات على الإطلاق في مبنى مقرها الرئيسي. وقامت المؤسسة بتحديث نظام إعادة التدوير على مستوى المبنى وأطلقت برنامجا لاستعمال أوعية الطعام القابلة لإعادة الاستخدام، مما أدى إلى إزالة حوالي 250 ألف وعاء يُستخدم مرة واحدة سنوياً. ووفقاً لأحدث مراجعة للنفايات أجرتها المؤسسة، ساعد هذا البرنامج على خفض إجمالي نفايات المؤسسة بما يُقدَّر بنحو 26% اعتباراً من عام 2015. وأظهرت هذه المراجعة أيضا أن المؤسسة تقوم بفرز المزيد من المواد القابلة لإعادة التدوير وتقليص حجم النفايات المرسلة إلى المدافن الصحية.

مراعاة معايير الاستدامة في التصميم: حصل نحو 60% من مباني المؤسسة بالقدم المربعة على شهادة الاعتماد من برنامج الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي أو ما يعادلها. وتقود المؤسسة جهود تطوير وهندسة مبنى جديد لمكتب مجموعة البنك الدولي في داكار بالسنغال يكون صافي استخدامه للطاقة صفراً. ومن المقرر إنجاز هذا المشروع في عام 2020. وتدرس المؤسسة أيضا إمكانية إضافة توليد الطاقة الشمسية بالموقع في عقارات أخرى مملوكة لها.

مواصلة عدم التأثير على المناخ: مازالت عمليات المؤسسة في مختلف أنحاء العالم محايدة من حيث انبعاثات غاز الكربون (carbon neutral). وفي السنة المالية 2017، وهي آخر سنة تتوفر بيانات بشأنها، بلغ إجمالي الانبعاثات الكربونية من عمليات المؤسسة على الصعيد العالمي 43672 طنا متريا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون- أسهمت عمليات السفر لأغراض العمل بنسبة 71% منها. كما أسهم استهلاك الكهرباء في المكاتب بنسبة 23% إضافية-يُعزَى نصفها إلى الاستهلاك في المقر الرئيسي للمؤسسة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تراجعت الانبعاثات الكربونية لكل موظف متفرغ بنسبة 2% إلى ما يعادل 8.95 طن متري من ثاني أكسيد الكربون. وتعكس هذه الأرقام عوامل الانبعاثات التي جرى تحديثها في السنة المالية 2018؛ وبناء عليه تم تحديث بيانات السنوات السابقة.

واشترت المؤسسة اعتمادات كربون من أربعة مشروعات. كما اختارت مشروعات تعود بمنافع إنمائية ملموسة على المجتمعات المحلية التي يجري تنفيذ هذه المشروعات فيها. فعلى سبيل المثال، يوفر أحد المشروعات مواقد للطهي تعمل بالطاقة الشمسية لسكان مخيم إيريديمي للاجئين في تشاد، مما يساعد على تجنب استخدام الحطب. وتشتري المؤسسة أيضا شهادات للطاقة المتجددة تعادل استهلاك مكاتب مقرها الرئيسي. وتقدم المؤسسة تقارير سنوية عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة إلى مبادرة "الحياد المناخي الآن" التابعة للأمم المتحدة، وكذلك من خلال مشروع الإفصاح عن الكربون. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل على: http://www.ifc.org/footprint.

حصر انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2017 في عمليات مؤسسة التمويل الدولية على الصعيد العالمي

أطنان مترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	
السفر لأغراض العمل	30,933
الكهرباء المستخدمة في المكاتب القطرية	5,099
الكهرباء المستخدمة في مكاتب المقر الرئيسي	4,781
أخرى	2,859
إجمالي الانبعاثات	**43,672**

ملاحظة: تم تحديث عوامل الانبعاثات في السنة المالية 2018 بموجب خطة إدارة قوائم حصر الانبعاثات لمجموعة البنك الدولي.

حوكمة المؤسسة

موقع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي مصدر مهمّ لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية، وتتمثل رسالتها في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

ومؤسسة التمويل الدولية واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك الدولي، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكلية مالية، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين. وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وفي 30 يونيو/حزيران 2018، بلغت قيمة رأس المال المدفوع للمؤسسة الذي يحتفظ به 184 بلداً عضواً حوالي 2.56 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها.

وتعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 234 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، كما قامت بتعبئة أكثر من 51 مليار دولار من مصادر أخرى.

وفي إطار سعيها لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، تتعاون المؤسسة على نحو وثيق مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك.

عدد البلدان الأعضاء بمؤسسة التمويل الدولية- مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

البلدان الأعضاء في المؤسسة	النسبة المئوية لحصص رأس المال
الولايات المتحدة	22.19
اليابان	6.33
ألمانيا	5.02
فرنسا	4.72
المملكة المتحدة	4.72
الهند	4.01
الاتحاد الروسي	4.01
كندا	3.17
إيطاليا	3.17
الصين	2.41
174 بلداً آخر	**40.25**

مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة

يعيّن كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجّح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثّلها كل منهم من رأس مال المؤسسة.

ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضا رئيس المؤسسة.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها عند أعلى مستوى – وفقا لما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية – وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية.

ويتلقى فيليب لو هورو، المسؤول التنفيذي الأول للمؤسسة، راتباً سنويا قدره 419400 دولار صاف بعد خصم الضرائب.

المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة تتبع مباشرة مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية. وتهدف رسالة مجموعة التقييم المستقلة إلى تقوية مؤسسات مجموعة البنك الدولي من خلال التقييمات التي يُسترشد بها في وضع الإستراتيجيات والعمل المستقبلي - بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستوى فاعلية التنمية.

وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بتقييم نتائج عمليات المؤسسة وتقدم توصيات من أجل تحسينها. كما تسهم في عملية التعلم الداخلي، وذلك من خلال الاسترشاد بها في إعداد التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات القطرية والقطاعية. وهذا العام، شكلت المؤسسة ومجموعة التقييم المستقلة فريق عمل مشتركا لتحسين فاعلية التنمية لمشروعات الخدمات الاستشارية.

ويركز أحدث استعراض سنوي أجرته مجموعة التقييم المستقلة لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها على تقييم مؤشر نواتج التنمية فيما يتعلق بالآثار البيئية والاجتماعية. يمكن الاطلاع على هذا التقرير وغيره من التقارير الرئيسية الأخرى على موقع مجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت: http://ieg.worldbankgroup.org.

مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى لشؤون التقيد بالأنظمة

يحق للمجتمعات المحلية المتأثرة التواصل بلا قيود مع مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة (ديوان المظالم)، وهو آلية مساءلة مستقلة خاصة بمؤسسة التمويل الدولية. ويناط بمكتب المحقق/المستشار معالجة الشكاوى التي يرفعها الأفراد المتضررون من أنشطة الأعمال التي تساندها المؤسسة، وذلك على نحو عادل وموضوعي وبناء - بهدف تعزيز النواتج الاجتماعية والبيئية لهذه المشروعات، وتعزيز مساءلة المؤسسة أمام الجمهور العام.

يعمل المكتب، الذي يتمتع بالاستقلالية عن جهازي إدارة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ويتبع مباشرة رئيس مجموعة البنك الدولي، على تسوية الشكاوى باستخدام نهج مرن لحل المشاكل من خلال ذراعه المعنية بتسوية المنازعات، والإشراف على التحقيقات الخاصة بالأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة من خلال ذراعه المعنية بشؤون التقيد. وتقدم الذراع الاستشارية للمكتب المشورة المستقلة بشأن المخاوف والشواغل البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقا بغرض إدخال تحسينات منهجية في أداء المؤسسة.

وخلال السنة المالية 2018، تعامل المكتب مع 55 حالة تتعلق بمشروعات للمؤسسة في 32 بلدا. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول كيف تتفاعل المؤسسة مع عمل مكتب المحقق/المستشار على الموقع: www.cao-ombudsman.org.

علاقات الشراكة العالمية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية وشركاء التنمية معا بأساليب مبتكرة لتعظيم تمويل التنمية. واتساقا مع إستراتيجيتها الجديدة لتهيئة الأسواق وتعبئة استثمارات القطاع الخاص لحل مشاكل التنمية، تقوم شراكات المؤسسة بمجموعة متنوعة من الوظائف، منها: احتضان الأفكار الجديدة؛ وإتاحة التوسع في استخدام الحلول التي أثبتت فاعليتها؛ وتيسير نقل المعارف؛ وبناء القدرات التجارية والمؤسسية. ونساند معا مبادرات تدعم أثر عملياتنا - لاسيما في المجالات المشتركة، كتغير المناخ والمساواة بين الجنسين - ونوجه الموارد إلى مناطق العالم التي تكون في حاجة ماسة إلى استثمارات القطاع الخاص.

العمل مع شركاء التنمية

تتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع أكثر من 30 حكومة و 20 مؤسسة عمل خيري ومؤسسة تجارية، ومجموعة متنوعة من الهيئات متعددة الأطراف والمؤسسات الشريكة. وفي السنة المالية 2018، انضم إليها شريك إنمائي جديد، وهو وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة. وتساند شراكتنا الخدمات الاستشارية والاستثمارية للمؤسسة - بما في ذلك من خلال التمويل المختلط الذي سجل نموا كبيرا باعتباره أداة لمساندة المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية (انظر الصفحة 75). وفي السنة المالية 2018، تعهد شركاؤنا في مجال التنمية بتقديم أكثر من 268 مليون دولار دعما لخدمات المؤسسة الاستشارية، و 469 مليون دولار لمبادرات التمويل المختلط.

وفي السنة المالية 2018، ركزت شراكاتنا على عدة أولويات إنمائية:

توسيع نطاق أنشطة المؤسسة في أفريقيا

ارتفعت تعهدات شركائنا المالية للبرامج الاستشارية في قارة أفريقيا 35% مقارنة بالعام الماضي، مما أتاح لنا إمكانية التصدي لبعض التحديات الإنمائية الأساسية.

وساندت الدانمرك وأيرلندا واليابان وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة عمل المؤسسة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وقامت بذلك ليس فقط من خلال برامج قائمة منذ وقت بعيد، كمبادرة الدول المتأثرة بالصراعات في أفريقيا، ولكن أيضا من خلال تدخلات استشارية جديدة خاصة ببلدان محددة، كبرامج المؤسسة لتنمية القطاع الخاص في الصومال وإثيوبيا وموزامبيق وكينيا.

وتلقى برنامج المؤسسة لدعم مبادرة الميثاق مع أفريقيا، الذي تأسس في السنة المالية 2018، دعما من ألمانيا والنرويج لمساعدة مبادرة ميثاق مجموعة العشرين مع أفريقيا على تعزيز تنمية القطاع الخاص في 10 بلدان أفريقية. وستعمل المبادرة بالتعاون الوثيق مع برنامج التسهيلات الاستشارية متعدد المانحين للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية وبرامج أخرى قائمة لضمان أن يكمل التمويل والأنشطة التشغيلية بعضهما بعضا.

توسيع نطاق الحلول المبتكرة لمواجهة تغيّر المناخ

ازدادت تعهدات شركائنا للخدمات الاستشارية والتمويل المختلط دعما للحلول الرامية للتصدي لتغير المناخ على مستوى العالم بأكثر من عشرة أضعاف مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلى 536 مليون دولار - وهي زيادة قياسية. واشتملت هذه المبادرات على:

- البرنامج الجديد المشترك بين كندا والمؤسسة للتمويل المختلط لأنشطة مواجهة تغير المناخ الذي يهدف إلى مساندة تحول البلدان النامية إلى اقتصادات منخفضة الكربون ومستدامة وأكثر قدرة على مواجهة التغيرات المناخية.
- البرنامج المشترك بين فنلندا والمؤسسة لمواجهة تغير المناخ الذي يركز على الحد من الآثار المناخية، والاستثمارات في أنشطة الطاقة المتجددة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، والمباني الخضراء، والزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، والغابات. وسيسعى هذا البرنامج أيضا إلى الحصول على استثمارات تدعم جهود البلدان النامية في مساعيها للتكيّف مع تغير المناخ. وأصبحت فنلندا أول شريك ثنائي أوروبي يتعاون مع المؤسسة في إنشاء برنامج تمويل مختلط لرأس المال القابل للاستدعاء في الأنشطة المناخية.
- صندوق أوكرانيا للكفاءة في استخدام الطاقة الذي يُمكّن جمعيات ملاك المنازل من إجراء تجديدات موفرة للطاقة في المباني السكنية التي تقطنها أسر متعددة. وقد دخلت المؤسسة في شراكة مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا لمساندة هذا البرنامج.

- برنامج المساعدة الفنية للسندات الخضراء الذي يعزز إصدار السندات الخضراء في الأسواق الصاعدة. وساند هذا البرنامج إنشاء صندوق أموندي بلانت إيمرجينغ غرين وان الجديد المخصص للأسواق الصاعدة (Amundi Planet Emerging Green One) (انظر الصفحة 49). وقدمت سويسرا ولكسمبرغ التمويل اللازم لتسهيل اعتماد مبادئ السندات الخضراء، وإصلاح السياسات، وزيادة الوعي بإمكانات السندات الخضراء بوصفها أداة للتمويل.
- برنامج كندا والمؤسسة للطاقة المتجددة من أجل أفريقيا الذي يهدف إلى تحسين فرص الحصول على خدمات طاقة مستدامة بأسعار ميسورة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري في أفريقيا جنوب الصحراء. وتعد كندا الآن أكبر شريك ثنائي مع المؤسسة في مجال التمويل المختلط.
- برنامج التمويل الأخضر الذي يركز على بناء الوعي وتقديم منتجات التمويل لدعم مشروعات الطاقة المتجددة في أوكرانيا، مما يؤدي إلى الحد من أو تفادي إطلاق 200 ألف طن متري سنويا من انبعاثات غازات الدفيئة، ويحظى هذا البرنامج بدعم من النمسا.

مساندة المساواة بين الجنسين

تعد مبادرة تمويل رائدات الأعمال شراكة تعاونية جديدة تستضيفها مجموعة البنك الدولي. وهي تحظى بدعم من 14 حكومة و8 بنوك تنمية متعددة الأطراف، فضلا عن العديد من الأطراف المعنية الأخرى التابعة للقطاعين العام والخاص. وتلقت المؤسسة تمويلا لصالح المبادرة بغرض معالجة القيود المالية وغير المالية التي تواجهها رائدات الأعمال في البلدان النامية. ويشتمل هذا العمل على مزيج من التمويل المختلط والبحوث والخدمات الاستشارية.

كما أنشأت المؤسسة برنامجا جديدا لمناصري الخدمات المصرفية المقدمة للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحظى بدعم من سويسرا. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية للنساء - بما في ذلك رائدات الأعمال - وذلك بالعمل مع مؤسسات الوساطة المالية في مصر والمغرب وتونس.

تدعيم قطاع البنية التحتية

يمثل برنامج الشراكة الجديد بين كوريا والمؤسسة أكبر تعهد مالي حتى الآن من جانب جمهورية كوريا لصالح الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة. ويعالج هذا البرنامج القيود القائمة في المجالات الأساسية للبنية التحتية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي. وستساند الشراكة الجهود الاستشارية التي تضطلع بها المؤسسة في مشروعات: الكهرباء والنقل والمياه والنفايات والمرافق والتمويل دون الوطني والصناعات الاستخراجية والخدمات الرقمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

العمل مع المؤسسات الدولية

تتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع المؤسسات الدولية الرئيسية في مجموعة متنوعة من القضايا لتعزيز دور القطاع الخاص في مجال التمويل الإنمائي. ومن بين هذه المؤسسات: الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى، ومجموعة الدول السبع، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي.

وقد قامت المؤسسة ببناء شراكات قوية، فضلا عن تبادل الدروس المستفادة من ستة عقود من الخبرة في بلدان الأسواق الصاعدة. وقامت كذلك بتحديد ملامح الأجندة العالمية بشأن حلول القطاع الخاص لتعزيز الأثر الإنمائي، وعملت مع الجهات المتعاملة معها على مواءمة نماذج عملها مع الفرص الجديدة التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة في الأسواق. ويساعد هذا التعاون على تأكيد الدور المحوري للقطاع الخاص في تحقيق الأثر الإنمائي.

تتعاون المؤسسة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال منتدى رؤساء هذه البنوك، حيث يناقش جهاز إدارة المؤسسة بشكل منتظم القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية لمنظومة بنوك التنمية متعددة الأطراف. وتتضمن الإنجازات الأساسية مواءمة الأسلوب المستخدم في تحديد وقياس عملية تعبئة التمويل من القطاع الخاص، وتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ، والتمويل المختلط، وتحقيق الاتساق بين نواتج التنمية. كما تتعاون المؤسسة مع هذه المؤسسات للتصدي لمشكلة تغير المناخ، والتوسع في الاستثمار في البنية التحتية.

في السنة المالية 2018، عملت المؤسسة مع عدد من بنوك التنمية متعددة الأطراف لإصدار تقرير مشترك ثان عن تعبئة التمويل الخاص من جانب هذه البنوك ومؤسسات التمويل الإنمائي، مستخدمة في ذلك إطار ومنهجية قياس مشتركين. ووجد التقرير أن بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي قد عبأت أكثر من 160 مليار دولار من مستثمرين من القطاع الخاص. وتضمن ذلك الموارد التمويلية التي عبأتها مؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية. كما تبنى رؤساء بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي الأوروبية المبادئ المُعززة للتمويل الميسر المختلط لمؤسسات التمويل الإنمائي المقدم لمشروعات القطاع الخاص، ووافقوا على تطبيقها.

تعهدات شركاء التنمية

التعهدات المالية المقدمة لصالح خدمات مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية (بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)

موجز	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
الحكومات	256.76	192.01
مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	8.32	76.34
مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	3.07	0.00
المجموع	**268.15**	**268.35**

الحكومات	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
أستراليا	62.92	3.05
النمسا	6.47	8.19
كندا	0.00	3.78
الدانمرك	9.17	5.02
فرنسا	2.12	0.00
ألمانيا	2.62	23.24
آيرلندا	0.96	1.08
إسرائيل	0.00	0.80
إيطاليا	5.09	0.00
اليابان	21.17	6.25
جمهورية كوريا	0.00	9.00
لكسمبرغ	3.98	9.28
هولندا	11.00	4.91
نيوزيلندا	4.82	1.24
النرويج	0.94	13.72
السويد	0.00	7.12
سويسرا	68.68	24.89
المملكة المتحدة	38.74	70.43
الولايات المتحدة	18.08	0.00
المجموع	**256.76**	**192.01**

مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية	4.70	0.25
المفوضية الأوروبية	3.08	50.54
صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.54	0.00
شركة تريد مارك إيست أفريكا (TMEA)	0.00	0.35
مبادرة تمويل رائدات الأعمال(We-Fi)	0.00	25.20
المجموع	**8.32**	**76.34**

مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
مؤسسة بي إتش بي بيلتون	2.57	0.00
مؤسسة ويليام وفلورا هيوليت	0.50	0.00
المجموع	**3.07**	**0.00**

التعهدات المالية المقدمة إلى مبادرات المؤسسة للتمويل المختلط (بما يعادل ملايين الدولارات)

شركاء التنمية	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018
كندا	0.00	310.54
فنلندا	0.00	134.31
المملكة المتحدة	36.40	0.00
مبادرة تمويل رائدات الأعمال	0.00	24.20
المجموع	**36.40**	**469.06**

إدارة المحافظ

يأتي بناء محفظة تحقق نتائج مالية وأثرا إنمائيا قويا وإدارتها على نحو فاعل واستباقي في صميم نهج المؤسسة لإدارة محافظ الاستثمار. وتحقق المؤسسة ذلك من خلال مزيج من حضورها القوي على أرض الواقع وخبرتها القطاعية العميقة. ويُمكّن ذلك المؤسسة من البقاء بالقرب من الجهات المتعاملة معها والأسواق، ورصد الاتجاهات السائدة وتوقع الآثار على تلك الجهات.

تراجع لجنة محافظ استثمارات المؤسسة – وهي إحدى اللجان التابعة لجهاز إدارة المؤسسة - بانتظام كامل محفظة استثماراتها البالغة حوالي 57.2 مليار دولار المقدمة لحسابها الخاص، وتلقي نظرة فاحصة على الاتجاهات العامة، وكذلك على بعض المشروعات المنفردة. وتكمل هذه المراجعة مناقشاتٌ شهرية متعمقة حول مديونيات القطاعات والبلدان الرئيسية المتعاملة مع المؤسسة. ويتم رفع مراجعات ربع سنوية لنتائج محفظة استثمارات المؤسسة إلى مجلس المديرين التنفيذيين، بالإضافة إلى تحليل متعمق بنهاية كل سنة مالية. وتكمل فرق محافظ الاستثمار بالمؤسسة، التي يتمركز معظمها في المكاتب الميدانية، المراجعات الشاملة بإجراء تقييمات ربع سنوية للأصول المختلفة كل على حدة، لكل من استثمارات الديون والاستثمارات في أسهم رأس المال.

وعلى الصعيد المؤسسي، تمزج المؤسسة بين تحليل أداء محفظة مشروعاتها مع خبرتها القطاعية ومعلومات الأسواق المحلية من جهة، وبين توقعاتها للاتجاهات الاقتصادية الكلية واتجاهات الأسواق العالمية من جهة أخرى، وذلك بهدف توفير المعلومات اللازمة لعمليات اتخاذ القرار بشأن الاستثمارات في المستقبل. وتُجري المؤسسة اختبارات تحمل منتظمة (stress tests) لتقييم أداء المحفظة في ظل المستجدات والتطورات الاقتصادية الكلية المحتملة، ولتحديد المخاطر والتصدي لها.

وعلى مستوى المشروعات، تراقب فرق المؤسسة متعددة التخصصات، التي تضم أخصائيي استثمار وأخصائيين قطاعيين، عن كثب أداء الاستثمار ومدى التقيد باتفاقيات الاستثمار. وتقوم المؤسسة بذلك من خلال جملة أمور منها إجراء زيارات ميدانية لتقييم تنفيذ المشروعات، ومن خلال التفاعل النشط والفاعل مع الجهات الراعية والمسؤولين الحكوميين حسب الاقتضاء لتحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر، ووضع حلول مناسبة. كما تتبع المؤسسة الأداء البيئي والاجتماعي في الوقت المناسب وعلى نحو يراعي تحليل المخاطر، وتقيس النتائج المالية والإنمائية.

وعقب النمو القوي الذي سجلته محفظة استثماراتها في أسهم رأس المال في السنوات الأخيرة، طبقت المؤسسة نهجا جديدا لاستثمارات أسهم رأس المال من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أكثر اعتدالا، وزيادة درجة الانتقائية. وتقوم المؤسسة كذلك بتقييم محفظة استثماراتها في أسهم رأس المال بغرض تحديد الأصول الجاهزة للتخارج منها وتصفيتها، حيث يكون الدور الإنمائي للمؤسسة قد أُنجز. وتستند عملية إعادة موازنة محفظة الاستثمارات في أسهم رأس المال هذه إلى تحليل يأخذ في الحسبان ظروف الأسواق والفرص المتاحة والعوائد المتوقعة والمخاطر - ويتم تعديلها دوريا حسب الاقتضاء. ومما يدعم هذا النهج تعيين رؤساء إدارات أسهم رأس المال بالصناعات التابعة للمؤسسة الذين يوفرون رقابة مركزية، ويتعين عليهم القيام بفاعلية بإدارة مراكز أسهم رأس المال الأكبر حجما والأكثر تعقيدا بالمؤسسة.

وبالنسبة للمشروعات التي تواجه مشكلات مالية، تقرر إدارة العمليات الخاصة بالمؤسسة الإجراءات التصحيحية الملائمة الواجب اتخاذها، كما تسعى إلى مواصلة عمل هذه المشروعات كي تتمكن من تحقيق الأثر الإنمائي الذي كانت تنشده في بدايتها. وتسعى كذلك إلى التفاوض مع جميع الدائنين والمساهمين للتوصل إلى اتفاقات لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة. وتحيط المؤسسة المستثمرين والشركاء الآخرين المشاركين في عملياتها علما بتطورات المشروعات على نحو منتظم، وتتشاور معهم أو تسعى للحصول على موافقتهم حسب الاقتضاء.

وتعتمد إدارة المحافظ النشطة على الحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب لتوجيه قرارات الأعمال التجارية. وتواصل المؤسسة الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات بغرض تحسين دعم إدارة محفظة استثماراتها. وتعمل المؤسسة كذلك على تقوية هيكل دعم محفظة استثماراتها بإنشاء وحدة لدعم العمليات المؤسسية، وتوسيعها مع مرور الوقت لتشمل فرق القطاعات والمناطق.

إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في منشآت الأعمال

تقدم مؤسسة التمويل الدولية استثمارات طويلة الأجل للقطاع الخاص في الأسواق الصاعدة، ويتضمن ذلك توسيع حدود الاستثمار إلى الأسواق الأكثر صعوبة. وتتعرض المؤسسة نفسها نتيجة لذلك لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وغير المالية. وتعد عملية الرصد النشطة والإدارة السديدة للمخاطر المستجدة عنصرا جوهريا للوفاء برسالة المؤسسة.

يهدف إطار المؤسسة الخاص بإدارة مخاطر منشآت الأعمال إلى تفعيل الإدارة الحصيفة للآثار المالية والآثار التي تمس سمعة المؤسسة والتي تنشأ عن أنشطة أعمالها. وفي هذا السياق، تهدف الجهود التي تبذلها المؤسسة لإدارة المخاطر - على وجه التحديد - إلى المساعدة على تحقيق الاتساق بين أداء المؤسسة وتوجهها الإستراتيجي.

وقد وضعت المؤسسة بيانات لمدى تقبل المخاطر تحدد الاتجاه لرغبتها في تحمل المخاطر في سياق الوفاء بأهدافها الإنمائية. وتعكس هذه البيانات قيمها الأساسية الخاصة بتعظيم أثرها الإنمائي، والحفاظ على استدامتها المالية، وحماية اسمها التجاري.

الخزانة

تعبئ مؤسسة التمويل الدولية الأموال في أسواق رؤوس الأموال الدولية لإقراضها إلى القطاع الخاص، وضمان توفر سيولة كافية للحفاظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA التي تتمتع بها.

وتتضمن عمليات الإصدار سندات قياسية بالعملات الرئيسية، كالدولار الأمريكي، وعمليات إصدار متخصصة لمساندة الأولويات الإستراتيجية، كتغير المناخ، وعمليات إصدار بعملات بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة تنمية أسواق رأس المال. علما بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مقوّم بالدولار الأمريكي ولكن المؤسسة تقترض بعملات كثيرة لتنويع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض ومساندة أسواق رأس المال المحلية.

وبمرور السنين، نما برنامج التمويل التابع للمؤسسة ليساير القروض التي تقدمها – في السنة المالية 2018، بلغ مجموع الاقتراضات الجديدة الأساسية وقصيرة الأجل ما يعادل نحو 16.7 مليار دولار.

إجمالي الاقتراض في السنة المالية 2018

العملة	المبلغ (المعادل بالدولار)	النسبة المئوية
دولار أمريكي	9,106,890,500	%54.5
دولار أسترالي	1,436,546,360	%8.6
ين ياباني	815,159,597	%4.9
روبل روسي	239,001,013	%1.4
ريال برازيلي	434,491,970	%2.6
ليرة تركية	1,180,551,179	%7.1
روبية هندية	608,468,320	%3.6
أخرى	2,893,671,464	%17.3
المجموع	**16,714,780,403**	**%100.0**

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/ حزيران 2018، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 38.9 مليار دولار مقابل 39.2 مليار دولار قبل عام. وتحتفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي. ويُستخدم الدولار الأمريكي لتغطية المخاطر الناشئة عن الأصول المقومة بعملات أخرى غير الدولار أو مقابلة الالتزامات والخصوم بالعملة نفسها لإزالة الخطر الكلي للعملات. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بغرض ضمان توافر موارد كافية للوفاء بالارتباطات، حتى في أوقات الضغوط التي تتعرض لها الأسواق. وتحتفظ المؤسسة بأصول سائلة في شكل أدوات تدر فائدة تُدار بنشاط مقابل معايير مرجعية محددة.

ويتحدد مستوى الأصول السائلة بما يضمن توافر موارد كافية لدى المؤسسة للوفاء بمتطلبات التدفقات النقدية لكل من أفق التخطيط الطبيعي وفترة التعرض لضغوط في الأسواق. وتستخدم المؤسسة كذلك نسب تغطية السيولة لتقييم احتياجات السيولة لديها.

إدارة مخاطر الخزانة

تدير مؤسسة التمويل الدولية مخاطر الخزانة من خلال إطار من مستويين للمخاطر: (1) إطار شامل للسياسات؛ و (2) حد صارم لرأس المال الاقتصادي لأنشطة الخزانة. ويرتكز إطار السياسات على أربعة مبادئ:

(1) الاستثمار في أصول عالية الجودة
(2) التنويع عبر حجم مركز التداول / حدود التركز
(3) فرض حدود صارمة على مخاطر السوق (مخاطر فروق العائد، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي)
(4) الرقابة الفاعلة على المحافظ

واتساقا مع التغييرات التي تطرأ على الأسواق المالية العالمية، عززت المؤسسة إطارها الخاص بسياسات وحدة الخزانة في السنة المالية 2018، بما في ذلك إدخال تغييرات على المنهجية الاقتصادية والرأسمالية.

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تلعب الإدارة السليمة للمخاطر دورا حيويا في ضمان قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الوفاء برسالتها الإنمائية. علما بأن طبيعة عمل المؤسسة، بوصفها مستثمرا طويل الأمد في أسواق صاعدة نشطة لكنها متقلبة، تعرّضها لمخاطر مالية وتشغيلية.

وتتيح الإدارة التحوطية للمخاطر والمركز المالي القوي للمؤسسة الحفاظ على قوتها المالية وإقراضها في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والمالية. وتؤدي قوتها المالية إلى تخفيض تكاليف الاقتراض، مما مكنها من تقديم التمويل بتكلفة معقولة للجهات المتعاملة معها.

وتتجسد سلامة إدارة المخاطر والمركز المالي للمؤسسة وجودتهما في درجة التصنيف الائتماني الممتاز AAA التي حافظت عليها منذ بدء التغطية في عام 1989.

وتقيّم المؤسسة الحد الأدنى لرأس مالها باستخدام إطار رأس المال الاقتصادي الخاص بها الذي يتسق مع إطار بازل وأفضل الممارسات الرئيسية في هذا المجال. ويعمل رأس المال الاقتصادي بمثابة عملة مشتركة للمخاطر، مما يتيح لها وضع نموذج لمخاطر الخسائر وتجميعها من مجموعة أدوات الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى.

واتساقا مع ممارسات العمل والقواعد التنظيمية السائدة، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بحساب رأس المال الاقتصادي لأنواع المخاطر التالية:

- *مخاطر الائتمان:* احتمال الخسارة نتيجة لتعثر الجهة المتعاملة معها وتخلفها عن السداد أو تخفيض درجة تصنيفها
- *مخاطر الأسواق:* احتمال الخسارة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات السوقية (مثلا، أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسهم رأس المال، أو أسعار السلع الأولية)
- *مخاطر التشغيل:* احتمال الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من رأس مالها المدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة غير المحققة وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويسمح فائض رأس المال المتاح، بالإضافة إلى ما هو مطلوب لمساندة العمل القائم، بنمو محفظة المؤسسة في المستقبل وتوفير سد منيع للوقاية أمام الهزات والصدمات الخارجية غير المتوقعة. وفي يونيو/حزيران 2018، بلغ إجمالي الموارد المتاحة 24.7 مليار دولار، في حين بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب 20.1 مليار دولار.

إطار الاستدامة الذي تعتمده مؤسسة التمويل الدولية

الاستدامة عنصر بالغ الأهمية في نجاح عمل الشركات، وهي كذلك على درجة كبيرة من الأهمية لعملائها، والمجتمعات المحيطة بها، وأصحاب المصلحة الأوسع نطاقا.

تظهر بحوث المؤسسة أن أداء الشركات يكون أفضل من الناحية المالية عندما يتسم أداؤها البيئي والاجتماعي وأداء حوكمتها بالقوة. ويعتقد نحو 90% من الجهات المتعاملة مع المؤسسة أن عمل المؤسسة عنصر أساسي في مساعدتها على بلوغ أهدافها التجارية طويلة الأجل، وتحسين علاقاتها مع أصحاب المصلحة المباشرة والمجتمعات المحلية، وتعزيز اسمها التجاري وشهرتها. ويهدف إطار الاستدامة ومنهجية حوكمة الشركات بالمؤسسة إلى مساعدة الجهات المتعاملة معها على تحقيق تلك الأهداف.

وتساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على فهم وإدارة المخاطر التي تواجهها، وتدخل في شراكات مع الصناعات والأطراف الأخرى لإيجاد حلول مبتكرة لإتاحة الفرص لاستثمارات القطاع الخاص المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا – التي تسهم بدورها في خلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل للجميع. وقد يتضمن ذلك الاستفادة من قدرات المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والإدارية التي تتجاوز مسؤولية شركة واحدة أو قدرتها على حلها بمفردها.

وفي جميع قرارات الاستثمار، تعطي المؤسسة معدل الترجيح والاهتمام نفسه للمخاطر البيئية والاجتماعية والإدارية على النحو نفسه الذي تتعامل به مع المخاطر الائتمانية والمالية. ويمكن ذلك المؤسسة من تقبل المخاطر المحسوبة لتحقيق الأثر الإنمائي والاستدامة المالية.

معايير الأداء التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية

تقع في صميم إطار الاستدامة بالمؤسسة معايير أدائها التي تساعد الجهات المتعاملة معها على تفادي المخاطر والتخفيف من حدتها وإدارتها باعتبارها طريقة لمزاولة الأعمال بأسلوب مستدام. وتساعد هذه المعايير الجهات المتعاملة مع المؤسسة في استنباط حلول مفيدة لكل من مؤسسات الأعمال والمستثمرين والبيئة والمجتمعات المحلية.

وقد أصبحت معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية مقياسا عالميا لممارسات الاستدامة، حيث اعتمدت 94 مؤسسة مالية في 37 بلدا مبادئ التعادل (Equator Principles) التي تستند إلى هذه المعايير. وبالإضافة إلى ذلك، تشير مؤسسات مالية أخرى إلى هذه المعايير في سياساتها – بما في ذلك بنوك الاستيراد والتصدير ووكالات ائتمان الصادرات. وتقوم المؤسسة أيضا بدور السكرتارية *للشبكة المصرفية المستدامة*، وهي مجموعة عالمية من الجهات التنظيمية والرابطات المصرفية لتبادل المعرفة، وذلك للمساعدة على إعداد الإرشادات وبناء القدرات للبنوك لدمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية.

توجه معايير الأداء إجراءات الفحص البيئي والاجتماعي الشامل بالمؤسسة، التي تدمج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الذي تجريه الجهة المتعاملة معها في فهم التزام هذه الجهة وقدرتها على تخفيف حدة هذه المخاطر وإدارتها. وتحدد هذه المراجعة أية ثغرات بين ممارسات هذه الجهة ومعايير الأداء التي تعتمدها المؤسسة، وذلك بغرض الاتفاق على خطة عمل لضمان التزام الجهة المعنية بهذه المعايير. وتشرف المؤسسة على مشروعاتها طوال دورة الاستثمار.

معايير الأداء التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية

1

إدارة المخاطر

توقع المخاطر وتجنب آثارها والحد منها والتعويض عنها.

2

العمالة

التعامل مع العاملين بإنصاف، وتوفير ظروف عمل تكفل سلامتهم وصحتهم

3

الكفاءة في استخدام الموارد

تشجيع كفاءة استخدام الطاقة، واستخدام الموارد بأسلوب مستدام، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

4

المجتمعات المحلية

حماية المجتمعات المحلية من الحوادث في أماكن العمل وغيرها من الأخطار المرتبطة بالمشروعات.

الحوكمة المتكاملة

تحتل حوكمة الشركات أولوية قصوى في عملية اتخاذ القرارات لدى المستثمرين. لكن المستثمرين يولون اهتماما مساويا على نحو متزايد لأداء الشركات على مجموعة متنوعة من المؤشرات البيئية والاجتماعية. وينظر المستثمرون إلى تصدي إدارة مؤسسات الأعمال للقضايا البيئية والاجتماعية باعتبارها اختبارا لكيف ستتعامل مع جميع التحديات الإستراتيجية والتشغيلية.

ولذلك، من الضروري تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية والإدارية على نحو متكامل.

وقد وضعت المؤسسة إرشادات وأدوات عملية شاملة للأسواق في سياق الأسواق الصاعدة، مستفيدة من سجل أعمالها وإنجازاتها في تطبيق معايير الأداء ومنهجية حوكمة الشركات.

وتسترشد الشركات والمستثمرون والهيئات التنظيمية والجهات المعنية بتقييم حوكمة الشركات وغيرهم من أصحاب المصلحة المباشرة بأداة واحدة جديدة - هي جدول المؤسسة للخطوات المتوالية لحوكمة الشركات (Corporate Governance Progression Matrix) - في تقييم الإطار البيئي والاجتماعي والإداري للشركات والارتقاء بمستواه. وتؤكد هذه الأداة على أهمية مواصلة التقدم المحرز - بدلا من محاولة تطبيق معايير دنيا جامدة ومتحجرة- في ممارسات الحوكمة لأي شركة.

وتوجه المصفوفة تركيز التقييم حول ستة معالم لحوكمة الشركات: السياسات والممارسات البيئية والاجتماعية الأساسية، وهيكل مجلس الإدارة وعمله، والبيئة الحاكمة، والإفصاح عن المعلومات والشفافية، والتعامل مع المساهمين أصحاب حصص الأقلية، وحوكمة مشاركة أصحاب المصلحة المباشرة (يتضمن ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتأثرة بعمليات الشركة).

ومن بين الأدوات الأخرى دليل وإرشادات المؤسسة للشفافية والإفصاح عن المعلومات - وهي أداة تساعد الشركات في بلدان الأسواق الصاعدة على إعداد تقارير سنوية شاملة ومتطورة تتناسب مع حجمها وتعقيداتها التنظيمية، وتكييفها بما يتناسب مع سياق عملها. ويتمثل الهدف منها في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين.

وتطبق المؤسسة هذا النهج المتكامل على نحو يتجاوز الشركات التي تستثمر فيها، وتستخدمه كذلك في عملها الاستشاري مع الهيئات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية - لمساعدتها على تطبيق معايير أعلى للإفصاح عن المعلومات في عمليات قيد الشركات، ومتطلبات الإبلاغ ورفع التقارير، والتزامات الإفصاح الأخرى.

5

إعادة التوطين في الأراضي

تحاشي إعادة التوطين القسرية والحد من تأثيرها على السكان المشردين والنازحين.

6

التنوع البيولوجي

حماية التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية.

7

الشعوب الأصلية

حماية حقوق الشعوب الأصلية وصون كرامتهم والحفاظ على ثقافتهم.

8

التراث الثقافي

حماية التراث الثقافي وتشجيع التقاسم العادل للمنافع ذات الصلة.

رفع التقارير في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ

الإفصاح المالي المتصل بالمناخ

في ديسمبر/كانون الأول 2015، أطلق مجلس الاستقرار المالي فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ التي أصدرت في يوليو/تموز 2017 توصيات للشركات تدعوها للقيام طوعا بالإفصاح عن كيفية قيامها بتقييم المخاطر المالية ذات الصلة بالمناخ والحد منها. وهذا هو أول إفصاح لمؤسسة التمويل الدولية في إطار هذه الفرقة، على الرغم من أن المؤسسة لم تفتأ تفصح كل عام عن استثماراتها ذات الصلة بالمناخ، وصافي تخفيضاتها من الانبعاثات لسنوات عديدة.

الإستراتيجية والحوكمة

الإستراتيجية: كانت المؤسسة من أوائل المستثمرين في أنشطة العمل المناخي، وبدأت في تتبع استثماراتها ذات الصلة بالمناخ في عام 2005. وبحلول السنة المالية 2018، كان أكثر من ثلث إجمالي ارتباطات قروض المؤسسة متصلاً بالمناخ. وفي عام 2016، *طورت المؤسسة خطة تنفيذ مناخية*. وترسي هذه الخطة - وهي جزء من خطة العمل المناخية لمجموعة البنك الدولي - أربعة عناصر توجه أنشطة المؤسسة لمكافحة تغير المناخ. (1) زيادة الاستثمارات المناخية إلى 28% من ارتباطات المؤسسة المقدمة لحسابها الخاص بحلول عام 2020؛ (2) تعبئة 13 مليار دولار سنويا من رأس المال الخاص بحلول عام 2020؛ (3) مراعاة المخاطر المناخية؛ (4) تعظيم الأثر.

وتحدد الخطة كيفية زيادة الاستثمارات المناخية في خمسة مجالات ذات أولوية، هي: الطاقة النظيفة، والمباني الخضراء، والمدن المتكيفة مع تقلبات المناخ، والصناعات الزراعية المراعية للمناخ، والتمويل الأخضر. وفي كل منطقة، تحدد المؤسسة إمكانات الأسواق اليوم، واتجاهاتها، وكذلك كيف يمكنها تسريع الاستثمارات في كل قطاع. كما تحدد الأدوات والموارد اللازمة لتحقيق أهداف الخطة، بما في ذلك المجالات الرئيسية للمساعدة الفنية، والأولويات الجغرافية لكل قطاع، وأين يمكن للتمويل المختلط المساعدة في فتح أسواق جديدة.

وقد أُعدت خطة التنفيذ المناخية بالتعاون مع إدارات الاستثمار بغرض مساندة الجهود الرامية لجعل أنشطة مكافحة تغير المناخ جزءا لا يتجزأ من عمليات المؤسسة، ووافق عليها فريق جهاز إدارة المؤسسة. وترفع المؤسسة سنويا تقريرا إلى مجلس المديرين التنفيذيين حول التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المناخية. وكان أحدث تقرير رفعته المؤسسة إلى المجلس في يونيو/حزيران 2018، عندما أفادت بأن أنشطة العمل المناخي تشكل 34% من إجمالي ارتباطات الإقراض التي أصدرتها لحسابها الخاص في السنة المالية 2018، وهو ما يتجاوز المستوى السنوي المستهدف للسنة التالية على التوالي، ويتجاوز كذلك هدف السنة المالية 2020. وقد زادت المؤسسة مستوى استثماراتها الأساسية في مجال الطاقة النظيفة وقامت في الوقت نفسه بتعزيز استثماراتها في مجالات الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ والمباني الخضراء والتمويل الأخضر.

الحوكمة: أنشأت مؤسسة التمويل الدولية إدارة العمل المناخي في عام 2010 لمساندة تركيزها على المناخ. وتكمل هذه الإدارة، على نطاق أوسع، عمل إدارة المؤسسة التي تشرف على معايير الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة لكل من استثمارات المؤسسة - بما في ذلك المخاطر البيئية.[1] ويتركز دور إدارة العمل المناخي على المساعدة في زيادة العمل المناخي وبناء الفرص التي تتيحها الأسواق للاستثمار في المستقبل. ويضم موظفو إدارة العمل المناخي خبراء متفرغين معنيين بالقطاعات وأدوات القياس والإستراتيجيات والسياسات ذات الصلة بالعمل المناخي، فضلا عن الإجراءات المبتكرة في مجال تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ.

ولدمج العمل المناخي في عملها، أنشأت المؤسسة شبكة من داعمي العمل المناخي الأساسيين، الذين يتولون في كل قطاع صناعي ومنطقة مسؤولية بناء أنشطة العمل المناخي، كلٌ في مجاله. ويتبع كل منهم مدير الإدارة ومدير إدارة العمل المناخي.

إدارة المخاطر

تسلم مؤسسة التمويل الدولية بأن تغير المناخ يشكل خطرا محتملا على عوائدها المالية، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات التي تبقى في محفظتها لمدة زمنية أطول. وفي عامي 2011 و 2015، ساندت المؤسسة دراستين أجرتهما مؤسسة ميرسر لتحديد آثار المخاطر المالية - بالتركيز على المخاطر الواقعة على مؤسسات الاستثمار، وتقديم آراء قيمة ذات صلة إلى المؤسسات المالية.[2] ووجد التقريران أن هناك مخاطر كبيرة على الاستثمار في ظل سيناريو "بقاء الأمور على حالها". ومنذ ذلك الحين، عملت المؤسسة على زيادة نسبة استثماراتها المتصلة بالمناخ، وتطوير أدوات لتقييم المخاطر المناخية تقييما منهجيا في عمليات الاستثمار الجديدة الرئيسية.

المخاطر المادية: يصف ذلك كيف أن الآثار المادية لتغير المناخ على أية عملية استثمار تؤثر في عوائدها المالية. وشرعت المؤسسة في تطبيق إجراء تجريبي بغرض جعل تحليل المخاطر المناخية المادية جزءا لا يتجزأ من تدابير العناية الواجبة التي تجريها المؤسسة لاستثماراتها، وذلك بما يتجاوز تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية القائم حاليا. وتعمل المؤسسة

1. تنزيل التقرير من الموقع: https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/sustainability-at-ifc/policies-standards/performance-standards/performance-standards

2. تنزيل التقرير من الموقع: https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/6b85a6804885569fba64fa6a6515bb18/ ClimateChangeSurvey_Report.pdf?MOD=AJPERES https://www.mercer.com/content/dam/mercer/attachments/global/investments/mercer-climate-change-report-2015.pdf

على استحداث أدوات لتقييم هذه المخاطر في استثماراتها في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الموانئ، والمجاري المائية، والطرق، والمطارات، والغابات، ولباب الورق والورق، والتأمين. وستقوم المؤسسة بتقييم نواتج هذا الإجراء التجريبي في السنة المالية 2019، ومن ثم تكييف النهج المُستخدم وتوسيع نطاقه حسب الاقتضاء.

المخاطر الانتقالية: لمعالجة السياسات الحكومية ومخاطر الأصول المعدومة ودمج الاعتبارات المناخية في قراراتها الاستثمارية على نحو منهجي، وافق فريق جهاز إدارة المؤسسة في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 على إجراء تجريبي لاستخدام سعر كربون داخلي بالنسبة لاستثمارات تمويل المشروعات في قطاعات مختارة. واشتمل ذلك على تنفيذ اختبار للأوضاع الضاغطة (stress-testing) قبل القيام باستثمارات في هذه القطاعات، واستخدام سعر كربون في حساب العائد الاقتصادي بالنسبة للاستثمارات الجديدة.

وفي مارس/آذار 2018، وافق فريق جهاز الإدارة على التنفيذ الكامل لتسعير الكربون لمعاملات تمويل المشروعات في عدد مختار من القطاعات ذات الانبعاثات العالية. واعتبارا من مايو/أيار 2018، طبقت المؤسسة سعر كربون - تماشيا مع تقرير اللجنة رفيعة المستوى بشأن أسعار الكربون الصادر عام 2016[3] - *على التحليل الاقتصادي لمعاملات تمويل المشروعات التي تزيد انبعاثاتها السنوية على 25 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في قطاعات توليد الطاقة الحرارية، والإسمنت، والكيماويات*. وفيما يتعلق بهذه المشروعات، تقدم المؤسسة تحليل حساسية لأسعار الكربون، وترفع تقريرا بالنتائج إلى مجلس المديرين التنفيذيين. ويجري حاليا تحليل قطاعات أخرى وأنواع أخرى من المعاملات لإمكانية اشتمالها في المستقبل.

الأهداف والمقاييس

الأهداف: لمؤسسة التمويل الدولية هدفان معلنان قابلان للقياس الكمي فيما يتعلق بالعمل المناخي، كما هو مبين أعلاه في خطة التنفيذ المناخية. وتضع المؤسسة حوافز داخلية لتحقيق هذين الهدفين بإدراج الأداء المناخي في بطاقات قياس الأداء للمؤسسة ككل وللوحدات كل على حدة.

وفي أبريل/نيسان 2018 في إطار حزمة الزيادة في رأس المال التي تمت الموافقة عليها للمؤسسة، حدد مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة هدفا جديدا للعمل المناخي بنسبة 35% للاستثمارات التي تضطلع بها لحسابها الخاص بحلول عام 2030. ونظرا لزيادة إجمالي استثمارات المؤسسة، من المتوقع أن يؤدي الهدف الجديد إلى زيادة حجم ارتباطات المؤسسة ذات الصلة بالمناخ ثلاثة أمثال مقارنة بالسنة المالية 2017. وستقوم المؤسسة أيضا بتنفيذ خطة لفحص معاملاتها بصورة منهجية لرصد المخاطر المناخية، وذلك بالبناء على الإجراء التجريبي الحالي للمؤسسة الوارد وصفه أعلاه.

أدوات القياس المناخية: تحدد *التعريفات والمقاييس التي تعتمدها المؤسسة فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالمناخ* المشروعات والقطاعات التي تُعد استثمارات مناخية؛ وتتسق هذه التعريفات مع تعريفات بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، وهي متاحة للجمهور العام.[4]

الإفصاح عن الاستثمار: تفيد مؤسسة التمويل الدولية عن ارتباطاتها المتصلة بتمويل الأنشطة المناخية في التقرير السنوي (انظر الصفحة 75)، وفي التقرير المشترك بشأن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ لبنوك التنمية متعددة الأطراف.[5] وفي تقريرها السنوي بشأن أثر السندات الخضراء، تفيد المؤسسة كذلك عن تأثير المشروعات التي تمولها عن طريق السندات الخضراء التي تصدرها على البيئة والأسواق.[6]

الإفصاح عن الانبعاثات: تفيد المؤسسة عن صافي التخفيضات المجمعة في انبعاثات غازات الدفيئة من استثماراتها المناخية في هذا التقرير السنوي (انظر الصفحة 49). وفي السنة المالية 2018، بلغ صافي التخفيضات المجمعة 10.4 مليون طن متري مقابل 6.7 مليون طن متري قبل عام. وبموجب معيار الأداء رقم 3 الذي تعتمده المؤسسة، يتم الإفصاح عن انبعاثات المشروعات التي تزيد تقديرات انبعاثاتها السنوية على 25 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في موجز المراجعة البيئية والاجتماعية لكل مشروع.

3. تنزيل التقرير من الموقع: https://www.carbonpricingleadership.org/report-of-the-highlevel-commission-on-carbon-prices
4. متاح على الموقع: https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/8ea3b242-c6bb-4132-82b1-ee4bd7007567/ IFC+Climate+Definitions+v3.1+.pdf?MOD=AJPERES
5. الاطلاع على التقرير على الموقع: http://pubdocs.worldbank.org/en/266191504817671617/2016-joint-report-on-mdbs-climate-finance.pdf
6. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/37ad9090-df3f-489e-b3d7-66d3ca2ff69c/ 201710-IFC-Green-Bond-Impact-Report-FY17-v2.pdf?MOD=AJPERES

تقرير التأكيد المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على طلب تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2018، وتضمن ذلك مؤشرات كمية ("المؤشرات") وبيانات نوعية ("البيانات"). واخترنا مؤشرات وبيانات أُعتبرت ذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، لإدراج مخاطر محتملة على سمعة المؤسسة، و/أو لتثّمين إدارة مسؤولياتها المؤسسية وأدائها.

وقد تمت مراجعة البيانات الواردة في الأقسام التالية: "إعادة تعريف تمويل التنمية" (الصفحات 24 - 61)، و"الارتقاء إلى مستوى المسؤولية" (الصفحات 73 - 75)، و"فهم أثر المؤسسة الإنمائي" (الصفحات 85 - 91)، و"المسؤولية المؤسسية" (الصفحات 92 - 94)، و"إطار المؤسسة الخاص بالاستدامة" (الصفحتان 102 - 103)، و"رفع التقارير في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ" (الصفحتان 104 - 105).

تمت مراجعة المؤشرات التالية:

المجالات الجوهرية	المؤشرات
درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية، السنة المالية 2018 (الصفحتان 90 - 91)	درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار (النسب المئوية، المرجحة وغير المرجحة) حسب مجالات الأداء والصناعات والمناطق، ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية (النسب المئوية) حسب مجالات الأداء والصناعات والمناطق
مؤشرات التغطية للسنة التقويمية 2017 (الصفحة 89)	التوظيف (ملايين الوظائف)، وعدد المرضى المستفيدين (بالمليون)، وعدد الطلبة المستفيدين (بالمليون)، وعدد المزارعين المستفيدين (بالمليون)، وعدد المستفيدين من توزيع الغاز (بالمليون)، وعدد المستفيدين من توزيع المياه (بالمليون)، وعدد المستفيدين من توزيع الكهرباء (بالمليون)، وعدد المستفيدين من توليد الكهرباء (بالمليون)، وتوصيلات الهاتف (بالمليون مستفيد)، وعدد المعاملات (بالمليون) ومبلغ تمويل التجارة (بمليارات الدولارات)، وعدد قروض التمويل متناهي الصغر والقروض المقدمة إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة (بالمليون) ومبالغ هذه القروض (بمليارات الدولارات)، ومبلغ التمويل الذي تمت تعبئته من خلال الخدمات الاستشارية (بمليارات الدولارات)
ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2018 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 66)	الارتباطات طويلة الأجل (بملايين الدولارات) وعدد المشروعات حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي
المنجزات ذات الصلة بالمناخ في السنة المالية 2018 (الصفحة 75)	الارتباطات في الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ (بمليارات الدولارات)
الانبعاثات في السنة المالية 2017 من عمليات المؤسسة على الصعيد العالمي (الصفحة 94)	انبعاثات الكربون من عمليات المؤسسة (طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)

تهدف المراجعة التي قمنا بها إلى إعطاء تأكيد محدود[1] على ما يلي:

1. أُعدت هذه المؤشرات وفقاً لمعايير الإبلاغ السارية في السنة المالية 2018 ("معايير الإبلاغ")، التي تتألف من تعليمات مؤسسة التمويل الدولية، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التقرير السنوي بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة بالارتباطات المصنفة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 66)، وفاعلية التنمية للاستثمارات والخدمات الاستشارية، وعلى الموقع الإلكتروني للمؤسسة بالنسبة للمؤشرات الأخرى؛
2. تم عرض هذه البيانات بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات" المتاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة،[2] ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.[3]

إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والبيانات بهدف تقديم المعلومات الخاصة بمعايير الإبلاغ، وإعداد التقرير السنوي.

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والبيانات على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد قمنا بهذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعني بمهام التأكيد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).[4] علماً بأن استقلاليتنا محددة وفقاً لمدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة المراجعة التي قمنا بها ونطاقها

قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا:

- قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ الإبلاغ من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.
- قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد البيانات الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة والتنمية المدرجة أعلاه.
- على المستوى المؤسسي، أجرينا مقابلات مع أكثر من 20 شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير بغرض تقييم مدى تطبيق معايير الإبلاغ أو إثبات دقة البيانات.
- قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات تحليلية، وتحققنا - على أساس الاختبار - من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.
- قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو البيانات، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، واتفاقات القروض، والعروض والتقارير الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاء.
- قمنا بمراجعة طريقة عرض البيانات والمؤشرات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

1. يقتضي الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات مزيداً من العمل المكثف.
2. https://disclosures.ifc.org
3. تستخدم المؤسسة معيار المراجعة الدولية 3000 (ISAE 3000) من الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)، أو معيار المحاسبة AA1000.
4. ISAE 3000: "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

محددات المراجعة التي قمنا بها

اقتصرت مراجعتنا على البيانات والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

كما اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة. وفي نطاق العمل الذي تغطيه هذه القائمة، لم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة الخارجيين أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة، ونجري فقط اختبارات محدودة تهدف إلى التحقق من صحة المعلومات على عينة من المشروعات المنفردة.

معلومات بشأن معايير الإبلاغ وعملية إعداد البيانات

فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ وسياسات ومبادئ إعداد البيانات، نود إبداء الملاحظات التالية:

مؤشرات التغطية الإنمائية

تلخص مؤشرات التغطية الإنجازات الإنمائية التي حققتها الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية، وبناءً عليه، فإن أرقام التغطية لا تظهر المزايا الإنمائية الإضافية التي تحققها استثمارات المؤسسة.

علاوة على ذلك، تستند هذه المؤشرات إلى معلومات وفرتها فرادى الجهات المتعاملة مع المؤسسة، ومن ثم فإنها تخضع للتدابير الاحترازية التالية:

- حتى ولو عملت المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها خلال فترة الإبلاغ، يتعذر في بعض الأحيان الحصول على البيانات من هذه الجهات. ومن ثم، فإن حدود مؤشرات التغطية قد تتفاوت من عام إلى آخر، وذلك تبعا لمدى تجاوب الجهات المتعاملة مع المؤسسة. وفيما يتعلق بمؤشرات قروض التمويل متناهي الصغر وقروض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة، تطبق المؤسسة تقديرات استدلالية متحفظة تؤدي إلى هامش معين من الخطأ مقبول لنا. ولا يتم استنباط مؤشرات التغطية الأخرى، ومن ثم فمن الممكن أن تكون هذه المؤشرات مقدرة بأقل من الأرقام الحقيقية.
- وقد يختلف مدى اتساق البيانات المجمَّعة لدى استلامها عن التعريفات والمبادئ التوجيهية لحساب البيانات المعمول بها لدى المؤسسة. ولذلك، تضطر المؤسسة إلى إجراء سلسلة من الضوابط وأعمال المتابعة المتقدمة، وخاصة فيما يتعلق بأكبر المساهمين. وتُعد هذه الضوابط أكثر أهمية بالنسبة لمؤشرات قروض التمويل متناهي الصغر وقروض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتمويل التجارة، حيث حددت المؤسسة مثل هذه التفسيرات الخاطئة.

وأخيرا، لتقدير العدد النهائي للمستفيدين فيما يتعلق بمؤشرات توزيع الغاز والكهرباء والمياه، تستخدم المؤسسة متوسطات قُطرية لعدد الأفراد لكل أسرة معيشية - وهو أربعة أفراد للبلدان غير المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وخمسة أفراد للبلدان المؤهلة للاقتراض منها. وقد تم تحديد هذه المتوسطات في السابق ووفقا لبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، لكنها قد تختلف عن التطور السكاني لبلدان معينة.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS)

يخضع نظام تتبّع النواتج الإنمائية حاليا، وهو نظام التقييم اللاحق الحالي يقيم الأثر التنموي لمشروعات المؤسسة، ومن المتوقع أن يحل محله تدريجيا نهج شامل (من السابق إلى اللاحق) يُطلق عليه اسم "الإطار الجديد لقياس ورصد الأثر المتوقع (AIMM)".

وفيما يتعلق بخدمات الاستثمار، فإن نظام تتبّع النواتج الإنمائية يعكس مستوى تحقيق مشروعات الاستثمار للنواتج خلال الإشراف على المحفظة. ويتم تجميع هذه النواتج في أربعة مجالات للأداء:

- أن تكون مزيجا من النواتج الإنمائية (الأداء الاقتصادي والأثر الإنمائي للقطاع الخاص)، والعائد المالي (الأداء المالي)، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (الأداء البيئي والاجتماعي). وبتطوير نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، سيركز النهج الجديد حصريا على النواتج الإنمائية، وستجري معالجة الجوانب الأخرى على نحو منفصل.
- وسيتم تقييمها في ضوء ادعاءات الأثر الإنمائي التي تم تأكيدها مسبقا. وتعكف المؤسسة حاليا على وضع قواعد تنظم كيف تتطور درجات التقييم المسبق لإطار قياس ورصد الأثر المتوقع، وستتيح هذه القواعد للمؤسسة في نهاية المطاف أن تستعيض عن التقديرات التصنيفية لنظام تتبّع النواتج الإنمائية بدرجات إطار قياس ورصد الأثر المتوقع للمحفظة.

الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ

في إطار خطة العمل المناخية لمجموعة البنك الدولي، تلتزم مؤسسة التمويل الدولية التزاما قويا بتحقيق الأهداف الأربعة ذات الصلة بالمناخ المنصوص عليها في خطة التنفيذ المناخية التي اعتمدتها عام 2016. ومع تقدم المعارف وبالتنسيق مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، تقوم المؤسسة دوريا بتنقيح التعريفات والتصنيفات المستخدمة لتحديد المشروعات الاستثمارية والاستشارية ذات الصلة بالمناخ وتعزيزها وتتبعها. وعلى الرغم من بقاء هذه التصنيفات مستقرة على مدار السنتين الماضيتين، من الممكن أن تزيد هذه التعديلات من صعوبة مقارنة الأرقام من عام إلى آخر، على الرغم من أن المؤسسة تشير إلى ذلك عند تغيير المنهجية المستخدمة، وتحدد أثر هذا التغير على الأرقام.

وقد طورت المؤسسة أدوات حساب مسبقة لانبعاثات غازات الدفيئة تتيح لها وللجهات المتعاملة معها، حيثما كان ذلك ممكنا، تقييم الوفورات المحتملة التي تحققها المشروعات المستثمر فيها نتيجة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ويتم تحديث هذه الأدوات بانتظام، وتكييفها لتلائم قطاعات وأنشطة محددة. وفي الوقت الحالي، لا يتم تتبع التخفيضات الفعلية بعد انتهاء المشروعات بصورة منهجية، ولا تتابع المؤسسة إجمالي وصافي انبعاثات ارتباطاتها السنوية (مقارنة بخط الأساس) على الرغم من أنها تعتزم البدء في تنفيذ ذلك العام المقبل.

ونظرا للمصاعب المرتبطة بتوفر البيانات في مجالات عملياتها والنقاشات الدائرة حول منهجية عملها، لم تستطع المؤسسة بعد تقييم مدى توافق ارتباطاتها السنوية مع ارتفاع درجة حرارة العالم بأكثر من درجتين مئويتين عن المستويات السائدة قبل الثورة الصناعية وفقا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. ورغم ذلك، تطبق المؤسسة تدريجيا سعرا افتراضيا للكربون على التحليل الاقتصادي المرتبط بقرارات الاستثمار.

الخاتمة

بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يصل إلى علمنا ما يجعلنا لا نعتقد أن:

- هذه المؤشرات أُعدت - من جميع النواحي الجوهرية - وفقاً لمعايير الإبلاغ؛
- هذه البيانات عُرضت - من جميع النواحي الجوهرية - بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، 8 أغسطس/آب 2018

The Independent Auditor
ERNST & YOUNG et Associés

Building a better working world

كارولين دليرابل
الشريك، شؤون الأداء المستدام والتحوّل

موجز الأداء المالي

تؤثر بيئة الأسواق العامة تأثيرا كبيرا على الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية. تتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة (الخسائر)، ودخلها الشامل (الخسائر) وآثاره على مستوى صافي الدخل (الخسائر) وتغيره، والدخل (الخسائر) الشامل من سنة لأخرى فيما يلي:

العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل:	
العائد على الأصول المدرة للفوائد	ظروف الأسواق، بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق والفوائد المستردة على القروض التي كانت في السابق في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات المشاركة (participation notes) على القروض الفردية في الدخل من القروض.
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح (الخسائر) المحققة وغير المحققة من محافظ الأصول السائلة، المدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة؛ وسيولة فئات بعض الأصول داخل محفظة الأصول السائلة.
الدخل من محفظة الاستثمار في أسهم رأس المال	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم رأس المال. أداء محفظة الاستثمارات في الأسهم (بشكل رئيسي الأرباح الرأسمالية المحققة، وأرباح الأسهم، وانخفاضات قيمة الأسهم equity impairment والأرباح من عمليات التبادل غير النقدية، والأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات الأسهم).
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	تقييم مخاطر المقترضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى الجهات المتعاملة معها، ومستوى المصروفات المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والمصروفات الإدارية المعتمدة والفعلية والموازنات الأخرى.
الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحوٍ رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، شاملة هامش الائتمان والأدوات الماليةً المشتقة المرتبطة به لدى المؤسسة، والأرباح أو الخسائر غير المحققة المرتبطة بمحفظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد على عدة عوامل منها المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. ويتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق على تقديمها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.
بنود أخرى للدخل الشامل (الخسائر):	
الأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات أسهم رأس المال المقيدة وسندات الديون المتاحة للبيع	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة. وتُقدر قيمة هذه الاستثمارات في أسهم رأس المال باستخدام أسعار الأسواق المعلنة غير المعدلة، وتُقدر قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، ومصروفات الموظفين، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

كانت أسواق أسهم رأس المال العالمية في الاقتصادات الصاعدة متقلبة في السنوات الأخيرة، لكن بيئة العمل تحسنت بشكل عام في السنة المالية 2018، على الرغم من حدوث تراجع في الربع الأخير من السنة المالية 2018. ولم يطرأ أي تغير يُذكر على عملات الاستثمار الرئيسية بالمؤسسة التي ظلت مستقرة نسبيا مقابل الدولار الأمريكي، وهو العملة المستخدمة في تقاريرها، خلال جزء كبير من السنة المالية 2018، إلى أن وقع انخفاض كبير في قيمة عدد من هذه العملات في الربع الأخير من السنة المالية 2018. وارتفعت أسعار السلع الأولية بشكل عام في السنة المالية 2018، على الرغم من تباين النتائج في مختلف القطاعات.

وتؤثر درجة تقلب الأسواق، مقترنة بالتطورات الخاصة بالمشروعات، على عمليات تقييم استثمارات المؤسسة ونتائجها المالية بوجه عام. وسجلت المؤسسة تحقيق دخل أعلى من استثماراتها في أسهم رأس المال وأدوات المشتقات المرتبطة بها في السنة المالية 2018 مقارنة بالسنة المالية 2017، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تراجع الانخفاض غير المؤقت في قيمة استثمارات أسهم رأس المال. كما سجلت دخلا أعلى من القروض والضمانات نتيجة للزيادة في أسعار الفائدة، وفي الدخل المتأتي من سندات الديون، مدفوعا بارتفاع متوسط الأرصدة.

وتأثر الدخل المتحقق في السنة المالية 2017 من القروض إيجابيا من اعتراف لمرة واحدة بالدخل المتأتي من الفائدة نتيجة للسداد الكامل لأحد القروض قبل موعد استحقاقه. إلا أن المؤسسة سجلت أيضا رسوما أعلى على المبالغ المقترضة، ويتسق ذلك مع الزيادة في أسعار الفائدة، وانخفاض الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة. وتراجعت المخصصات المحددة لتغطية خسائر القروض تراجعا كبيرا في السنة المالية 2018، مدفوعة بالتطورات الخاصة بالمشروعات، لكن عوضتها زيادة في المخصصات العامة لتغطية القروض، حيث اشتملت السنة المالية 2017 على صرف لمرة واحدة لمبلغ 156 مليون دولار نتيجة لتنفيذ نظام جديد لتصنيف المخاطر.

وقد أفادت المؤسسة بتحقق دخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وصافي الأرباح والخسائر المنسوبة لحصة غير مسيطرة وقدرها 1272مليون دولار في السنة المالية 2018، مقابل 1129 مليون دولار في السنة المالية 2017. وترجع الزيادة البالغة 143 مليون دولار في السنة المالية 2018، عند مقارنتها بالسنة المالية 2017، بصورة رئيسية إلى العوامل التالية:

التغير في الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وصافي الأرباح والخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة، السنة المالية 2018 مقابل السنة المالية 2017 (بملايين الدولارات)

	الزيادة (الانخفاض) السنة المالية 2018 مقابل السنة المالية 2017
ارتفاع أرباح عمليات النقد من الأنشطة غير القابلة للتداول	311
انخفاض غير مؤقت من استثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون	150
ارتفاع الدخل المتأتي من القروض والضمانات والأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	79
ارتفاع الدخل المتأتي من سندات الديون	66
ارتفاع الأرباح غير المُحققة عن استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	50
ارتفاع بنود الدخل الأخرى	50
انخفاض مصروفات المعاش التقاعدي	49
ارتفاع المصروفات الإدارية	(67)
انخفاض الأرباح المحققة عن استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	(81)
انخفاض الدخل المتأتي من أنشطة تداول الأصول السائلة	(146)
رسوم أعلى على المبالغ المقترضة	(329)
بنود أخرى، بالصافي	**11**
التغير في الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وصافي الأرباح والخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة	**143**

نعرض فيما يلي صافي دخل (خسائر) المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2018 (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة) لمؤسسة التمويل الدولية، السنوات المالية 2014-2018

السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات)

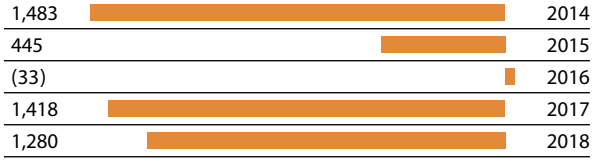

بلغ الدخل المتاح للتخصيص (إجراء لا يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما) [1] ما قيمته 1318 مليون دولار، مقابل 1233 مليون دولار في السنة المالية 2017، و 770 مليون دولار في السنة المالية 2016.

1. يتألف الدخل المتاح للتخصيص بشكل عام من صافي الدخل باستبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات، والأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية الأخرى غير القابلة للتداول، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، والمصروفات المعلنة في صافي الدخل فيما يتعلق بمخصصات العام السابق.

مطابقة صافي الدخل المُعلن عنه مع الدخل المتاح للتخصيص (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية	**1,280**	**1,418**	**(33)**
مضافاً إليه: صافي الدخل (الخسارة) المنسوب للحصص غير المسيطرة	–	4	(1)
صافي الدخل (الخسارة)	**1,280**	**1,422**	**(34)**
تعديلات لمطابقة صافي الدخل مع الدخل المتاح للتخصيص			
الخسائر (الأرباح) غير المحققة من المبالغ المقترضة	93	(74)	(62)
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	80	101	330
مصروفات الخدمات الاستشارية من مخصصات العام السابق	60	64	57
(الأرباح) والخسائر غير المحققة من الاستثمارات	(198)	(287)	470
أخرى	3	7	9
الدخل المتاح للتخصيص	**1,318**	**1,233**	**770**

بناء على سياسة التوزيع الجديدة التي أقرها مجلس المديرين التنفيذيين، فإن الحد الأقصى للمبلغ المتاح للتخصيص بلغ 230 مليون دولار. وفي 9 أغسطس/آب 2018، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تخصيص مبلغ 70 مليون دولار من الأرباح المحتجزة لدى مؤسسة التمويل الدولية لتقديمها إلى النافذة الاستشارية لإنشاء الأسواق التابعة للمؤسسة في شكل منح، وتخصيص 45 مليون دولار من الأرباح المحتجزة لصالح الخدمات الاستشارية، والقيام رهنا بالظروف السائدة بتخصيص ما يصل إلى 115 مليون دولار من الأرباح في شكل منح لصالح المؤسسة الدولية للتنمية. ومن المتوقع أن يحيط مجلس المحافظين علما بهذه المبالغ المخصصة مع الموافقة عليها، ومن ثم إقرارها في السنة المالية 2019 مع مراعاة الشروط المفصلة أعلاه.

بيانات مالية مختارة للسنوات المالية الخمس الأخيرة (بملايين الدولارات)

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2018	2017	2016	2015	2014
أبرز ملامح قوائم الدخل الموحدة:					
الدخل المتأتي من القروض والضمانات، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	**1,377**	1,298	1,126	1,123	1,065
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والفوائد المستحقة والذمم المدينة الأخرى	**(90)**	(86)	(359)	(171)	(88)
الدخل المتأتي من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة	**853**	707	518	427	1,289
الدخل المتأتي من سندات الديون، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من سندات الديون والأدوات المُشتقة المرتبطة	**363**	282	129	132	89
الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة	**771**	917	504	467	599
رسوم على المبالغ المقترضة	**(1,041)**	(712)	(409)	(258)	(196)
بنود دخل أخرى	**578**	528	501	505	461
مصروفات أخرى	**(1,662)**	(1,617)	(1,464)	(1,423)	(1,418)
أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي الناتجة عن الأنشطة غير المتداولة	**123**	(188)	(46)	53	(19)
الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**1,272**	1,129	500	855	1,782
صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	**88**	394	(204)	(106)	(43)
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**1,360**	1,523	296	749	1,739
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(80)**	(101)	(330)	(340)	(251)
صافي الدخل (الخسارة)	**1,280**	1,422	(34)	409	1,488
مطروحا منه: صافي الدخل (الخسارة) المنسوب للحصص غير المسيطرة	**–**	(4)	1	36	(5)
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية	**1,280**	1,418	(33)	445	1,483

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2018	2017	2016	2015	2014
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة:					
مجموع الأصول	**94,272**	92,254	90,434	87,548	84,130
الأصول السائلة[1]	**38,936**	39,192	41,373	39,475	33,738
الاستثمارات	**42,264**	40,519	37,356	37,578	38,176
المبالغ المستحقة من القروض، شاملة تعديلات القيمة العادلة	**53,095**	54,103	55,142	51,265	49,481
مجموع رأس المال	**26,136**	25,053	22,766	24,426	23,990
منها					
أرباح محتجزة غير مخصصة	**23,116**	21,901	20,475	20,457	20,002
أرباح محتجزة مخصصة	**190**	125	133	184	194
حصص رأس المال	**2,566**	2,566	2,566	2,566	2,502
بنود الدخل (الخسائر) الشامل الأخرى المتراكمة	**264**	458	(431)	1,197	1,239
حصص غير مسيطرة	**–**	3	23	22	53

1. غير شاملة الأوراق المالية التي تم بيعها بموجب اتفاقيات إعادة الشراء، وهي واجبة الدفع عن الضمانات النقدية المقبوضة، والأدوات المُشتقة المرتبطة

النسب المالية[أ]:

النسب المالية الرئيسية	2018	2017	2016	2015	2014
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)[ب]	**%1.4**	%1.6	%0.0	%0.5	%1.8
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها)[ج]	**%1.4**	%1.3	%0.5	%1.3	%1.8
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)[د]	**%5.0**	%5.9	%(0.1)	%1.8	%6.4
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها) [هـ]	**%5.1**	%4.9	%1.8	%4.6	%6.5
نسبة السيولة العامة[و]	**%100**	%82	%85	%81	%78
مستوى سيولة التمويل الخارجي[ز]	**غير متاح**	غير متاح	%504	%494	%359
نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال[ح]	**1:2.5**	1:2.7	1:2.8	1:2.6	1:2.7
إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى محفظة القروض المدفوعة[ط]	**%5.1**	%6.1	%7.4	%7.5	%6.9
تدابير رأس المال:					
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)[ي]	**20.1**	19.4	19.2	19.2	18.0
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)[ك]	**24.7**	23.6	22.5	22.6	21.6
رأس المال الإستراتيجي[ل]	**4.6**	4.2	3.3	3.4	3.6
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام[م]	**2.2**	1.8	1.0	1.1	1.4
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة	**%9**	%8	%4	%5	%7

أ. تُحسب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استبعاد آثار الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير المتداولة، وبنود الدخل الشامل المتراكم الأخرى، والآثار الناشئة عن المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة (VIEs).

ب. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

ج. يُعرّف العائد على متوسط الأصول بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة من الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر من الاستثمارات المالية غير القابلة للتداول، كنسبة مئوية من مجموع القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطيات)، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى، وذلك لهذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

د. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المنتظرة) في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

هـ. يُعرّف العائد على متوسط رأس المال بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة الناتجة عن الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات المالية غير المتداولة، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة (قبل احتساب بعض الأرباح والخسائر غير المُحققة، واستبعاد المخصصات المتراكمة التي لم تُسجل بعد)، وذلك للسنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

و. تنص سياسة مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالوضع العام للسيولة على وجوب أن تحتفظ المؤسسة طوال الوقت بحد أدنى من السيولة، بجانب ارتباطات الاقتراض غير المسحوبة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تغطي على الأقل 45% من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية.

ز. توقف العمل بهذه النسبة بنهاية السنة المالية 2017 نظرا لأنها لم تعد من بين النسب الأساسية للمؤسسة.

ح. تُعرّف نسبة الرفع المالي Leverage (الديون/المساهمات في رأس المال) بأنها عدد المرات التي تغطي فيها الاقتراضات القائمة – بالإضافة إلى الضمانات المرتبط بتقديمها - رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (غير شاملة مخصصات الأرباح المحتجزة والأرباح/الخسائر المؤكدة التي لم تتحقق بعد).

ط. يُعرّف إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى محفظة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من إجمالي القروض المدفوعة.

ي. إجمالي الموارد المطلوبة هو الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في محفظة استثمارات المؤسسة، محسوبا بحيث يحافظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA للمؤسسة.

و. إجمالي الموارد المطلوبة هو مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي للأصول المختلفة للمؤسسة، ويتحدد بناء على الحجم المطلق لمحفظة الارتباطات، ومزيج المنتجات (أسهم رأس المال، والقروض، والتمويل قصير الأجل، وأصول محفظة الخزانة)، وحسب المخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى.

ك. إجمالي الموارد المتاحة هو إجمالي رأس مال المؤسسة، ويتألف من (1) رأس المال المدفوع؛ (2) الأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات وبعض الأرباح والخسائر غير المحققة؛ (3) إجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويزداد إجمالي الموارد المتاحة بناء على حجم الأرباح المحتجزة (الأرباح مطروحا منها التوزيعات) والزيادات في الاحتياطيات.

ل. إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

م. 90% من إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

ارتباطات الإقراض

في السنة المالية 2018، بلغ حجم برنامج التمويل طويل الأجل 11630 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 11854 مليون دولار في السنة المالية 2017، وبلغت الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها 11671 مليون دولار، مقابل 7462 مليون دولار في السنة المالية 2017، بزيادة إجمالية قدرها 21%.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط الرصيد غير المسدد للتمويل قصير الأجل 3435 مليون دولار في 30 يونيو/حزيران 2018 مقابل 3185 مليون دولار في 30 يونيو/حزيران 2017.

الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها

تشير الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها (Core Mobilization) إلى تمويل من مؤسسات مالية أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية أصبح متاحا للجهات المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد. ولا تمول المؤسسة إلا جزءا منها، ولا يزيد في العادة على 25% من تكلفة أي مشروع. ولذلك، فإن جميع المشروعات التي تمولها المؤسسة تتطلب وجود شركاء ماليين آخرين.

التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها في السنتين الماليتين 2018 و 2017 (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017
التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	**23,301**	**19,316**
مجموع التمويل طويل الأجل	11,630	11,854
مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	11,671	7,462

شركة إدارة الأصول

الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول وأنشطتها في السنة المالية 2018 مقابل السنة المالية 2017 (بملايين الدولارات ما لم يذكر خلاف ذلك)

	حتى 30 يونيو/حزيران 2018				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2018	
	مجموع الأموال التي تمت تعبئتها منذ إنشائها					
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	ارتباطات الاستثمار التراكمية**	ارتباطات الاستثمار التي قدمها الصندوق***	مدفوعات الاستثمار التي قدمها الصندوق
فترة الاستثمار						
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	379	73	70
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية*	1,430	200	1,230	891	23	44
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية	1,200	–	1,200	320	–	75
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية	505	150	355	133	–	–
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (تعرفان معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	800	150	650	397	189	120
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية	162	60	102	52	25	2
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية	115	30	85	87	19	32
صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، شركة توصية	693	150	543	90	20	11
فترة ما بعد انتهاء الاستثمار						
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (أسهم رأس المال)، شركة توصية (صندوق رسملة سوق أسهم رأس المال)	1,275	775	500	1,226	–	–
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,614	–	–
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	876	–	25
صندوق رسملة أفريقيا المحدود	182	–	182	130	–	–
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية ****	550	250	300	82	–	–
المجموع	**10,055**	**2,265**	**7,790**	**6,277**	**349**	**379**

* يتضمن صندوق استثمار مشتركا تديره شركة إدارة الأصول لحساب الصناديق (شركات توصية).

** غير شاملة الارتباطات الملغاة.

*** تستبعد الارتباطات الملغاة من فترات سابقة.

**** أتم صندوق رسملة المصارف الروسية تخارجه من جميع استثماراته، وتمت تصفية أعماله في السنة المالية 2018.

	حتى 30 يونيو/حزيران 2017				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2017	
	مجموع الأموال التي تمت تعبئتها منذ إنشائها					
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	ارتباطات الاستثمار التراكمية**	ارتباطات الاستثمار التي قدمها الصندوق***	مدفوعات الاستثمار التي قدمها الصندوق
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق رسملة سوق أسهم رأس المال)	1,275	775	500	1,226	–	–
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,619	–	–
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	901	36	14
صندوق رسملة أفريقيا المحدود	182	–	182	130	–	–
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية ****	550	250	300	82	–	–
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	306	49	48
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية*	1,430	200	1,230	868	189	151
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية	1,200	–	1,200	320	180	43
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية	505	150	355	133	–	37
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (تعرفان معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	800	150	650	207	99	44
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية	162	60	102	27	15	15
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية	110	30	80	70	40	45
صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق آسيا)	440	150	290	69	67	70
المجموع	**9,797**	**2,265**	**7,532**	**5,958**	**675**	**467**

* يتضمن صندوق استثمار مشتركا تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

** المبلغ المعلن غير شامل الارتباطات الملغاة في السنة المالية 2018. وتم تحديث مبالغ السنة المالية 2017 لضمان الاتساق مع المنهجية المعتمدة في السنة المالية 2018.

*** تستبعد الارتباطات الملغاة من فترات سابقة.

**** أتم صندوق رسملة المصارف الروسية تخارجه من جميع استثماراته، وتمت تصفية أعماله في السنة المالية 2018.

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم جيم يونغ كيم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين. ويسر المديرون التنفيذيون الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2018، بزيادة الأثر الإنمائي المستدام لعملياتها من خلال استثمارات القطاع الخاص والخدمات الاستشارية.

تابعونا

موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يوفر موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت (www.ifc.org) معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها، حيث يشمل معلومات عن كيفية الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم ، والبيانات الصحفية والموضوعات الصحفية والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2018 (www.ifc.org/annualreport) إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا التقرير والترجمات عند توفرها بصيغة PDF. تابعوا التقرير على وسائل التواصل الاجتماعي: #ifcar18

الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية

موقع مؤسسة التمويل الدولية
ifc.org
التقرير السنوي
ifc.org/AnnualReport
مؤشر وسائل التواصل الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex
فيسبوك
facebook.com/IFCwbg
تويتر
twitter.com/IFC_org
لينكيدان
linkedin.com/company/IFClinkedin
يوتيوب
youtube.com/IFCvideocasts
إنستجرام
instagram.com/IFC_org/
ميديام
medium.com/@IFC_org
ساوند كلاود
soundcloud.com/IFC_org
موقع Scribd
scribd.com/IFCpublications

تقدير وعرفان

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية:
مامي آنان -براون
مديرة إدارة العلاقات الخارجية بمؤسسة التمويل الدولية
جوزيف ريبيلو
رئيس التحرير
روب رايت
كبير مسؤولي إدارة العلامة التجارية والتسويق
آرون روزنبرغ
رئيس الشؤون العامة
إم. أ. ديفيا
استشاري التحرير
أليس نغوك-آنه كاو
استشاري اتصالات
أدريان روميرو كازاريس
مساعد الفريق
التصميم:
آديسون
www.addison.com
الطباعة:
ساندي ألكسندر
www.sandyinc.com

الغلاف
Lucamanieri/Getty
الصفحة 1
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 2
غرانت إليس/البنك الدولي
الصفحة 3
مارسيا جوزغا/البنك الدولي
الصفحة 7
كاميرون ديفيدسون
الصفحة 9
كاميرون ديفيدسون
ديفيد هيلز
غرانت إليس/البنك الدولي
الصفحة 11
سفين تورفين / بانوس بيكتشرز
الصفحتان 12-13
Kessudap/iStock
الصفحتان 14-15
فيكتور ج. بلو/بلومبرغ
الصفحتان 16-17
ديراج سينغ/بلومبرغ
الصفحة 18
سكوت والاس/ البنك الدولي
الصفحة 19
ديراج سينغ/بلومبرغ
الصفحتان 26-27
كاريل برينسلو/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحتان 28-29
ترونغ فو مين هيو/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 30
Sun_Shine/Shutterstock
الصفحة 31
بول كيندي/Alamy
الصفحتان 34-35
Bluedog Studio/Shutterstock
الصفحة 36
تشالدال
الصفحة 37
500 Luchadores
الصفحتان 38-39
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحتان 40-41
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 42
جودلايف (Goodlife)
الصفحة 43
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحتان 46-47
ARTESP
عُطيف سيد/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحتان 48-49
جيسون تشوتي
الصفحة 50
تومين خوسيه/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 51
شور سوكونثيا/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 54
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 55
نيكولاس برتراند /Taimani Films/البنك الدولي
الصفحتان 56-57
كاريل برينسلو/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحتان 58-59
راجو غوش /National Mission for Clean Ganga
الصفحة 60
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية
الصفحة 61
وسام نصار/مؤسسة التمويل الدولية

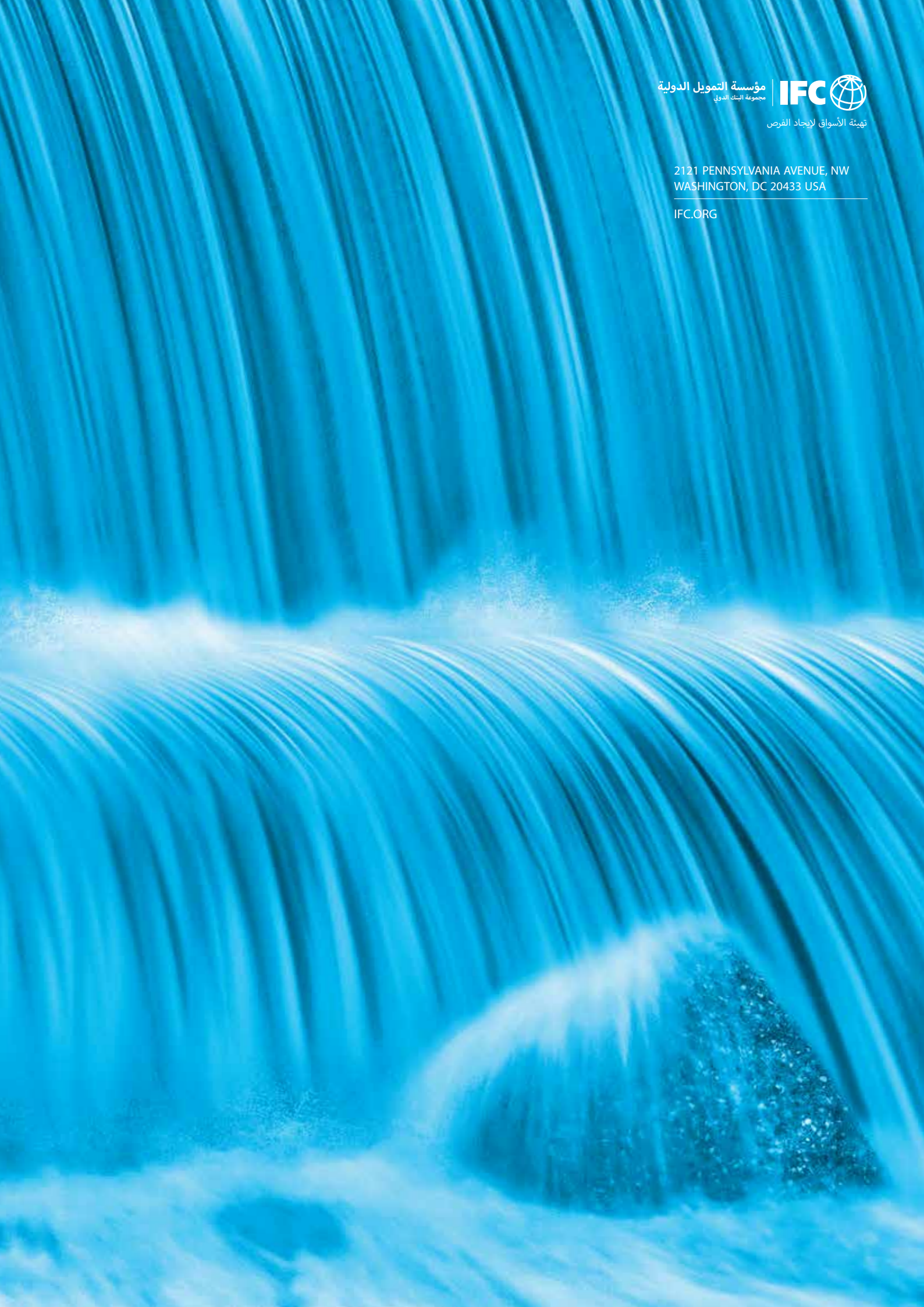

مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الدولي
IFC
تهيئة الأسواق لإيجاد الفرص

2121 PENNSYLVANIA AVENUE, NW
WASHINGTON, DC 20433 USA

IFC.ORG